

الوثائق التاريخية

دراسة تحليلية

تأليف

دكتور/ عبدالله عبدالرازق

أستاذ بمعهد البحوث

والدراسات الأفريقية

بجامعة القاهرة

دكتور/ شوقي الجمل

أستاذ بمعهد البحوث

والدراسات الأفريقية

بجامعة القاهرة

٢٠٠١

الناشر

المكتب المصري لتوزيع المطبوعات

الناشر

المكتب المصري لتوزيع المطبوعات

٥ شارع مصطفى طه ٣٥٥٥ - المنيل - القاهرة

تليفوناته : ٣٦٥٥٤٨٧

الوثائق التاريخية

دراسة تحليلية

تأليف

دكتور/ عبدالله عبدالرازق

أستاذ بمعهد البحوث

والدراسات الأفريقية

بجامعة القاهرة

دكتور/ شوقي الجمل

أستاذ بمعهد البحوث

والدراسات الأفريقية

بجامعة القاهرة

رقم الإيداع ٤٤١٤/٢٠٠٠

الترقيم الدولي 9-08-3841-977

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر أى جزء من هذا الكتاب أو تخزينه أو تسجيله بأية

وسيلة أو تصويره دون موافقة خطية من الناشر

تمهيد

الوثائق التاريخية

أهميتها للمؤرخ - وكيفية الاستفادة منها

التاريخ يُصنع من وثائق:

هذه بديهية يجب أن يدركها كل باحث وراء الحقيقة التاريخية، فلا يمكن أن يقوم التاريخ إلا على أساس من الوثائق التي تُدعم رأياً، وتنفي رأياً آخر، ولهذا فالعُثور على الوثائق الخاصة بالموضوع الذي ندرسه عملية هامة جداً، والغالب أن الباحث لا يقوم بمعالجة موضوع معين إلا بعد التأكد من توفر الوثائق التي تلقى الأضواء على حقيقة الأحداث.

فالبحث عن الوثائق في مظانها - أي الأماكن التي نظن ونرجح إنها موجودة بها - هي الخطوة الأولى في منهج البحث التاريخي، والعُثور على الوثائق الأصلية المتعلقة بموضوع البحث يعتبر كسباً هاماً يفتح الباب أمام الباحث ليناقش الآراء المختلفة فيرجح رأياً على رأي آخر معتمداً على الوثائق التي تحت يديه - والبحث يقيم عادة بمدى إستناده على الأصول التاريخية، فقيمته تتوقف في الواقع على (الأصالة) أي على المعلومات الجديدة الأصيلة التي يضيفها إلى معرفتنا عن طريق عملية التوثيق، والمؤرخ الذي يهمل وثائق كان من شأنها أن توضح بعض نقاط البحث - تكملها أو تنقصها - يكون بلاشك في موقف أضعف من الذي وصل إلى كل أو معظم الأصول المتاحة المرتبطة بموضوع بحثه.

والوثائق (Documents):

تُطلق على المعاهدات، والاتفاقات الدولية، والخطابات الرسمية الصادرة

من الحكام أو الواردة لهم، والتعليمات والتنظيمات التي تصدرها هذه الجهات الرسمية، ويدخل ضمن المصادر الأصلية (Sources) المخطوطات وكتابات المعاصرين للأحداث.

على أن من مهام الباحث أن يتحقق من سلامة وصحة الوثائق التي يستند إليها في بحثه حتى لا يفاجأ بعد أن يبدل جهداً مضمناً أن الوثائق التي إستند عليها غير صحيحة أو اصابها تحريف، وبذا تكون النتائج التي توصل إليها خاطئة، فمابنى على خطأ يكون بالطبع خطأ، وسنشير فيما بعد إلى الكيفية التي يمكن أن يتحقق الباحث بها من سلامة الوثيقة، وإنها لم تتعرض لعمليات تحريف أو تزيف.

من أين نحصل على الوثائق:

أولاً: دور المحفوظات (الوثائق):

لاتكاد دولة اليوم تخلو من دار للمحفوظات (الوثائق القومية) – من أمثلة ذلك دار المحفوظات المصرية التي كان مقرها بالقلعة ثم نقلت لمبنى خاص ملحق بالهيئة العامة للكتاب بكورنيش النيل.

وتختلف دور الوثائق من حيث الإهتمام بعمل فهرس، أو كشافات لوثائقها (أبجدية حسب اسماء الأشخاص أو حسب الموضوعات)، فبعضها يكتفى فى هذه الفهارس بوضع أرقام للمجلدات، وبيان تواريخ الوثائق المحفوظة بها – بينما يعطى البعض الآخر بيانات بموضوع الوثيقة ومحتوياتها، وفى كثير من دور المحفوظات العديد من الوثائق غير المفهرسة أو المنظمة، ومثل هذه الوثائق يصعب الإستفادة منها بوضعها هذا.

على أن دور الوثائق والجمعيات العلمية حالياً تخصص بعض الفنين والخبراء لتنظيم هذه الوثائق لتيسير إستفادة الباحثين منها، ومعظم دور

الوثائق حالياً تستخدم الوسائل الحديثة (الكمبيوتر) لفهرسة وثائقها، بل وللإحاطة بما فى دور الوثائق بموضوع معين، وبعضها مرتبطة بشبكات الانترنت. والعديد من الوثائق المحفوظة بدور الوثائق أصابها التلف بسبب الإهمال أو طريقة الحفظ غير السليمة، وتبذل دور الوثائق الجهود لترميم مثل هذه الوثائق، وقد تقدمت طرق الترميم، ووجد خبراء متخصصون يقومون بهذه المهمة دون أن يصيب الوثيقة أى تشويه، ويدور الوثائق عادة أجهزة خاصة لتصوير ما يطلب الباحثون تصويره من الوثائق المحفوظة بالدار.

ونشير هنا - على سبيل المثال - إلى بعض مجموعات الوثائق الموجودة

فى:

(أ) دار الوثائق المصرية:

فهى تعطى صورة واضحة لما فى دور الوثائق المختلفة من كنوز علمية تخدم البحث التاريخى، فهناك مثلاً بهذه الدار:

(١) مجموعة الفرمانات الشاهانية: وهى تحتوى على الفرمانات التركية الصادرة من الباب العالى لولاية مصر.

(٢) دفاتر وسجلات المعية (تركى): تحتوى على المكاتبات التركية بين المعية والأقاليم والدواوين وقت أن كانت اللغة التركية هى لغة المراسلات الرسمية.

(٣) دفاتر وسجلات المعية (عربى): تحتوى على المكاتبات العربية بين المعية والأقاليم والدواوين.

(٤) محافظ المعية (تركى): تحتوى على المكاتبات التركية بين الدواوين والأقاليم وبين المعية.

(٥) محافظ المعية (عربى): تحتوى على المكاتبات العربية بين الدواوين والأقاليم وبين المعية.

(٦) دفاتر وسجلات عابدين (تركي): تحتوى على المكاتبات والمراسلات التركية الهامة بين الولاة وكبار الموظفين بالخارج (كالقبو كتحدا) مثلاً، والولاة فى الأقاليم، وهى مرتبة بأرقام مسلسلة وأخرى فرعية.

(٧) دفاتر وسجلات عابدين (عربى): تحتوى على المكاتبات والمراسلات العربية الهامة بين الولاة وكبار الشخصيات.

(٨) محافظ عابدين: تحتوى على بعض المراسلات الأصلية بين الولاة، وكبار الشخصيات وبعضها مقيد فى الدفاتر السابقة وبعضها غير مقيد.

(٩) الملفات الخاصة: عدة ملفات خاصة بشخصيات بذاتها أو بجهات خاصة مثل:

- ملف الصدارة وهو خاص بمراسلات الصدر الأعظم.

- ملف نظارة الخارجية وهو خاص بمراسلات هذه النظارة.

- ملف القبو كتحدا.

- ملف نوبار باشا.

(١٠) دفاتر الأوامر: تحتوى على الأوامر الصادرة إلى الجهات وبعضها بالتركي وبالبعض الآخر بالعربى.

(١١) دفاتر عابدين (وارد تلغرافات): بها صور التلغرافات الواردة للمعية السنية.

(١٢) دفاتر عابدين (صادر تلغرافات): بها صور التلغرافات المرسله من المعية.

(١٣) دفاتر عابدين (وارد تلغرافات) شفرة: بها صور التلغرافات الشفرة الواردة للمعية.

- (١٤) دفاتر عابدين: (صادر تلغرافات) شفرة: بها صور التلغرافات الشفرة المرسله من المعية.
- (١٥) سجلات الجهادية: تحتوى على الافادات من المعية والخاصة بشؤون الجيش.
- (١٦) دفاتر المجلس المخصوص: تحتوى على قرارات المجلس المخصوص.
- (١٧) محافظ سايزة: جمعت فيها أشياء مختلفة من الأقاليم.
- (١٨) محافظ بحريرا (تركى): تحتوى على وثائق واردة من جهات مختلفة - غير القطر المصرى - للمعية.
- (١٩) محافظ السودان: جمع فيها ما أمكن جمعه فيما يتعلق بالسودان من مكاتبات، وذلك منذ شملته الإدارة المصرية فى عهد محمد على، وهى مأخوذة من الدفاتر والسجلات المختلفة.
- (٢٠) دفاتر وارد المحافظات: عدة دفاتر لكل محافظة من المحافظات المصرية وتوابعها، سجل فيها الوارد من المكاتبات إلى كل محافظة.
- (٢١) دفاتر صادر المحافظات: عدة دفاتر لكل محافظة من المحافظات المصرية وتوابعها، سجل فيها الصادر من المكاتبات من المحافظة وذلك بخط الكتاب المعينين بنفس المحافظة.
- (٢٢) محافظ الـ F.O.: تحتوى على مراسلات بالإنجليزية والفرنسية وغيرها من اللغات وبعضها مراسلات أصلية وبعضها غير موجود الأصل - لكن توجد نسخة بالآلة الكاتبة أو منقولة، وعدد كبير منها منقول من أرشيف فيينا.
- وأشير إلى أن المؤرخ المشهور - دوان (G. Douin) - الذى جاء لمصر فى عهد الخديوى اسماعيل - قد إستعان بتكليف من الخديوى نفسه -

استعانة كاملة بوثائق عابدين لإخراج كتابه المكون من عدة مجلدات عن فترة حكم الخديوى اسماعيل.

وقد وضعت تحت تصرفه خبرة كثيرين ممن كانوا يعملون فى الأقسام التركية والعربية، والإفرنجية فى محفوظات عابدين - خاصة ما يتعلق بتاريخ السودان.

ب - دار الوثائق المركزية بالخرطوم:

نظمت دار الوثائق المركزية بالخرطوم أخيراً - خاصة ما يتعلق فيها بفترة حكم المهديّة - بإشراف الأستاذ/ محمد إبراهيم أبو سليم مدير الدار^(١).

وأذكر أمثلة لما فى هذه الدار من وثائق - عن فترة حكم المهديّة:

- (١) المراسلات المتبادلة بين الخليفة عبد الله التعايشى وعماله على الأقاليم.
- (٢) دفاتر الصادر - وتشتمل على خطابات المهدي، ومن بعده الخليفة التعايشى الى مختلف الأقاليم التى خضعت للمهديّة.
- (٣) تقارير المخابرات السودانية المصرية.

Sudanese, Intelligence Reports (S.I.R.)

Egyptian Intelligence Reports (E.I.R.)

(٤) الوثائق الخاصة بالفترة التى قضاها غوردون أخيراً فى الخرطوم

The Life of Gordon in Khartoum

-
- (١) نشر الدكتور أبو سليم عدة كتب عن هذه الفترة مستنداً لوثائق دار الوثائق بالخرطوم نذكر منها:
- | | |
|----------------------------------|-----------------|
| - مفهوم ولاية المهدي فى المهديّة | (الخرطوم ١٩٦٢). |
| - المهدي عليه السلام | (الخرطوم ١٩٦٨). |
| - منشورات المهديّة | (بيروت ١٩٧٠). |
| - الأرض فى المهديّة | (الخرطوم ١٩٧٠). |
| - الحركة الفكرية فى المهديّة | (الخرطوم ١٩٧٠). |

- (٥) التقارير عن حصار الخرطوم وسنار وسقوطهما.
- (٦) تقارير المخابرات المصرية المتعلقة بالفترة من ١٨٩٦ إلى ١٨٩٨ (طُبعت فيما بعد).
- (٧) أوامر وتعليمات السكرتير الإداري للمديرين.
- (٨) دفاتر وقائع عثمان دقنة.
- (٩) مجموعة تقارير عن حصار الخرطوم وسقوطها (٢٠ أغسطس ١٨٨٧).
- ج - مكتبة الدراسات الشرقية بدرهام بانجلترا:

أما مكتبة للدراسات الشرقية بدرهام بانجلترا فقد أودع فيها السير ونجت (Wingate) ما وقع تحت يديه من وثائق خاصة بمصر والسودان، وهذه الوثائق مفهرسة ومنظمة، وفي صناديق مرقمة، ويمكن طلب الفهارس الخاصة بها من الدار المذكورة - ومن أمثلة الوثائق الموجودة بهذه الدار:

Colonial Wingate Military Reports on The Final. Campaign of UM-Debiekrat.

- نصيحة العوام للخاص والعام.

د - دار الوثائق بلندن: (Public Record Office-P.R.O.):

زاخرة بالعديد من الوثائق الأصلية الهامة، من تقارير وخطابات متبادلة بين الحكومة البريطانية وممثليها في الأقطار التي خضعت لبريطانيا، أو لربطت بالسياسة البريطانية بشكل أو آخر فهناك مثلاً تقارير القادة البريطانيين من أمثال كتشنر (Lord Kitchener) المرسله للحكومة البريطانية (وزارة الحربية) عن المعارك التي خاضها بالسودان أو جنوب أفريقيا أو المهمات الأخرى التي كُلف بالقيام بها.

هـ - المكتبة الوطنية في باريس : (Bibliothèque Nationale de Paris-B.N.P.) :

تحتوى المكتبة الوطنية في باريس على العديد من الوثائق الأصلية الخاصة بالمناطق التي كان لفرنسا دور هام بها.

ثانياً: وثائق وزارات المستعمرات السابقة:

كثير من الوثائق المتعلقة بوزارات المستعمرات السابقة موجودة حالياً في وزارات الخارجية في الدول التي كانت تبسط نفوذها على هذه المستعمرات، وعادة يسمح للباحث بالإطلاع على ما في هذه الأماكن من وثائق طالما قد مضت عليها فترة زمنية بحيث أصبحت لا تمس سلامة الدولة - وذلك بعد إجراءات بسيطة حتى يستوثق المسؤولون من أن الهدف من وراء هذا العمل هو هدف علمي فحسب.

وعادة تسمح الدول بالإطلاع على الوثائق التي مر عليها أكثر من خمسين عاماً باعتبار أنه في خلال هذه الفترة إنتهت الدواعى الوطنية التي كانت تدعو لحجبها، وقد أخذت بعض الدول في رفع الحظر عن الوثائق التي مضى عليها ثلاثون عاماً طالما لا تمس أحداثاً جارية تدعو لبقائها في طي الكتمان.

ثالثاً: وثائق في مكاتب الجامعات والهيئات العلمية الأخرى:

تشتمل مكاتب بعض الجامعات على قسم خاص بالوثائق التي حصلت عليها الجامعات أو الهيئات العلمية من مصادر مختلفة، وبعضها مهداة من شخصيات معينة، وقد سبق أن أشرنا إلى أن القائد البريطاني ونجت (Wingate) حصل على العديد من الوثائق أثناء عمله سواء في المخابرات المصرية أو كحاكم عام للسودان، وقد أهداها لمدرسة الدراسات الشرقية بدرهام، وقد قامت هذه بدورها بتصنيف هذه الوثائق الهامة وفهرستها.

وأذكر على سبيل المثال أيضاً أن المكتبة العامة بجامعة القاهرة بها قسم خاص بالوثائق، كذلك بعض الجامعات الأخرى بها أقسام خاصة بالوثائق، والميكروفيلم. ومكتبة جامعة عين شمس، ومكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة تحتوى كل منهما على العديد من الوثائق الهامة التى تسمح للباحثين بالإطلاع عليها، وتوفر لهم الأجهزة التى تسر عملية قراءة الوثيقة والاطلاع عليها.

كما أن الهيئات العلمية كالجمعية التاريخية المصرية، والجمعية الجغرافية والجمعية الأفريقية المصرية وغيرها من الهيئات العلمية تحتفظ بالعديد من الوثائق الهامة التى حصلت عليها من مصادر مختلفة.

وعلى الباحث أن يطرق أبواب كل هذه الهيئات والجامعات بحثاً عن المصادر الأصلية لموضوع بحثه.

كما أننا نشير إلى أن التقدم العلمى أتاح الفرصة لتبادل الوثائق المتعلقة بموضوع معين عن طريق (شبكات الإنترنت) وغيرها من الوسائل الحديثة.

رابعاً: وثائق فى أماكن أخرى - أو طرف أسر معينة:

قد توجد بعض الوثائق فى المساجد أو فى الكنائس الأثرية، أو الأديرة مثل (دير سانت كاترين)، وقد تكون هناك وثائق طرف أفراد ارتبطت أسرهم بالأحداث موضوع الدراسة كأسرة الأمير عبدالكريم الخطايبى بطل الريف أو أسرة الأمير عبد القادر الجزائرى بطل الجزائر.

وبعض هذه الوثائق قد يكن مراسلات خاصة أو يكون فى صورة مذكرات أو يوميات، وبعضها قد يكون مدوناً على جلود حيوانات. أو رقائق أو على هيئة كراسات.

وقد يستطيع الباحث أن يتصل بشخص أو أكثر شارك فى الأحداث موضوع البحث للإستفسار عن أمر غامض أو غير ذلك.

على أن الباحث يجب أن يكون دائماً على حذر فلا يقبل رأياً على أنه حقيقة لاشك فيها - بل عليه أن يقلب الأمر من جميع وجوهه بهدف الوصول للحقيقة المطلقة - علماً بأن الآراء الشخصية تعبر من وجهة نظر خاصة، كما أن الرأي الخاص والمشاهدة الشخصية قد يشوبها بعض القصور، فلا بد لمثل هذ الآراء أن تدعم بوثائق أخرى رسمية تؤكداه أو تنفيها.

خامساً: الوثائق المنشورة:

تكتسب الوثائق الأصلية التي لم تُنشر بعد - مكانة خاصة على أساس أنها مادة أولية غالباً لم تستخدم من قبل لتوضيح الحقيقة حول الموضوع مجال البحث - ومع ذلك فإن الوثائق المنشورة لها أهميتها خاصة إذا كانت نشرت لكن لم تستغل إستغلالاً كاملاً أو سليماً لمناقشة القضايا موضوع البحث.

والوثائق المنشورة قد تكون منشورة في كتب خاصة أو ملاحق لبحث معين أو غير ذلك.

وأشير إلى أن بعض الدول المتقدمة قامت في الفترة الأخيرة بنشر مجموعات من الوثائق المتصلة بتاريخها والتي مرت عليها فترة زمنية بحيث لم يعد هناك ما يدعو لحجبها.

ففي ألمانيا قامت (جمعية دراسة التاريخ الألماني) التي بدأت نشاطها منذ عام ١٨١٩ بنشر سلسلة من الوثائق تتعلق بالتاريخ الألماني، وفي فرنسا تكونت منذ عام ١٨٣٤ (جمعية دراسة تاريخ فرنسا) وقد نشرت عدة مجلدات عن مصادر ووثائق التاريخ الفرنسي. وفي عام ١٨٣٦ شرعت بلجيكا في نشر العديد من الوثائق التي كانت بدار محفوظاتها، كذلك أسبانيا منذ عام ١٨٤٢، والنمسا منذ عام ١٨٤١.

ومنذ عام ١٨٥٧ أخذت (مصلحة المطبوعات الرسمية البريطانية) تنشر ما عرف باسم (قوائم الأوراق الرسمية)، كما نشرت سلسلة كبيرة من الوثائق تحت اسم (تواريخ ومذكرات تتعلق ببريطانيا العظمى وأيرلنده) وذلك في عدة مجلدات، كما تشكلت في بريطانيا في عام ١٨٦٩ لجنة أطلق عليها اسم (لجنة المحفوظات التاريخية) لفحص وفهرسة ونشر مجاميع من الوثائق الهامة التي كانت في حيازة الهيئات البلدية وغيرها، كما أن بريطانيا دأبت على نشر عدد من القرارات البرلمانية التي تتعلق بالأحداث التاريخية الهامة في العصور المختلفة، وقد اشتهرت هذه المجموعة باسم (The Blue Books) إشارة إلى أنها كانت كلها تصدر في غلاف أزرق، بينما دأبت فرنسا على نشر محتويات التقارير الرسمية الخاصة بتاريخها في مجموعة كانت تصدر كلها في غلاف أصفر فعرفت باسم (The Yellow Books).

وفي بعض البلاد - وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية - إهتمت الجامعات كجامعة هارفارد، وجامعة كولومبيا، وجامعة متشجان وغيرها بنشر العديد من الوثائق المتعلقة بتاريخ أمريكا.

وهناك قواعد يجب أن يلتزم بها الناشر للوثائق - كأن يذكر مصدر الوثائق المنشورة، وأرقامها في هذا المصدر، وغير ذلك من المعلومات التي توضح مكان الوثيقة الأصلية وتيسر رجوع الباحث عنها في مصدرها الأصلي - إذا شاء ذلك.

.. والوثيقة يجب أن تُنشر كما هي دون تعديل أو تحريف أو تغيير، وحتى الأخطاء اللغوية أو المطبعية الموجودة في الأصل - يجب أن تبقى كما هي، ويمكن الإشارة في الهامش إلى اللفظ الصحيح، ويفضل أن يكون هناك فهرس أو ثبت بالوثائق المنشورة، وإذا كانت الوثائق تتعلق بموضوع واحد -

يجب أن يُراعى الناشر التسلسل التاريخي، وإذا كان الناشر قد إختار مجموعة معينة من الوثائق من بين عدد كبير منها - يجب أن يوضح الأساس الذي إختار على أساسه ما نشره دون غيره من الوثائق الأخرى المرتبطة بنفس الموضوع، ويحسن أن يعطى الناشر فكرة سريعة عن موضوع الوثيقة التي ينشرها.

سادساً: المخطوطات:

لأنقل المخطوطات أهمية عن المصادر الأصلية الأخرى التي نستقى منها معلوماتنا التاريخية - فقبل أن تنشر للطباعة دأب كثيرون من المؤرخين المعاصرين للأحداث أو غيرهم من العلماء على تسجيل ملاحظاتهم ومشاهداتهم وآرائهم على هيئة كتب يكتبها الشخص بنفسه أو يملئها على غيره.

وقد وجد بعض النساخ الذين كانوا يعملون في هذا المجال سواء بتكليف من حاكم معين أو من غيره، وكانت بعض هذه النسخ تباع بأثمان باهظة حيث بلغ ثمن بعضها ما يوازي وزنها ذهباً.

وقد يقوم الناسخ بكتابة نسخة أو أكثر من الأصل، وقد يضيع الأصل وتبقى نسخة أو أكثر منقولة من الأصل المفقود أو من نسخة أخرى نقلت عن هذا الأصل.

وبعض المخطوطات تكتسب أهمية بالغة كمصادر للأحداث، خاصة إذا كان الكاتب ممن عاصر الأحداث التي يتناولها أو ساهم فيها - لكن يحتاج الباحث قبل أن يستند على ما في المخطوط من معلومات - أن يتأكد من سلامة المخطوط وأنه لم يتعرض لأي تغيير أو تعديل - كما سنوضح بتفصيل فيما بعد.

وأشير إلى أن المكتبات الهامة في مراكز العلم التي كانت منتشرة في وقت من الأوقات في غرب أفريقيا حين كانت بها ممالك وسلطنات إسلامية ناهضة قبل أن تتعرض هذه البلاد للغزو الأوربي - تحتفظ بعدد كبير من المخطوطات العربية الهامة.

وأذكر على سبيل المثال من هذه المكتبات (مكتبة ايبادن)، والمعروف أن عدداً كبيراً من المخطوطات العربية والمتعلقة بالتاريخ الإسلامي في غرب أفريقيا قد نقلت في ظروف معينة إلى مكتبات الدول الأوروبية الأخرى وفي مقدمتها مكتبة الأسكوريال بأسبانيا.

فالباحث في التاريخ الإسلامي في غرب أفريقيا يستطيع أن يجد من المخطوطات والمصادر الأخرى ما يقدم له سادة أولية هامة تخدم بحثه^(١).

وأشير إلى أن المستشرقين إهتموا بنشر بعض هذه المخطوطات العربية إدراكاً منهم لأهميتها - أذكر من هؤلاء المستشرقين بالمر (Palmer) الذي نشر مجموعة من المخطوطات العربية بعنوان (أخبار كانو) (The Kano Cron-icle)، وقد ألحقها بكتابه.

Plamer, H.R.: Sudanese Memoirs (Lagos, 1928).

كذلك نذكر منهم كينسدال (Kensdale) الذي تجول في العديد من مراكز العلم الهامة في تنبكتو، وجنى، وجاغ، وكانو، وكتسينا، بغرب أفريقيا ونشر بياناً وافياً عن بعض المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة جامعة ايبادن بنيجريا^(٢).

(١) للمزيد من التفاصيل يرجع إلى المحاضرة التي ألقاها الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن زكى بدار الجمعية المصرية للدراسات التاريخية في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ ميلادية. وقد نشرت بعد ذلك، وعنوانها: المراجع العربية للتاريخ الإسلامي في غرب أفريقيا.

(٢) Kensdale: A Catalogue of the Arabic Manuscripts reserved in the University Library Ibadan (Nigeria 1955).

كذلك المستشرق هوداس (Houdas) الذى نشر فى عام ١٩٠٠ كتاب تاريخ السودان كما هو باللغة العربية، كما نشرت له ترجمة فرنسية^(١).

كذلك وتنج (Witting) الذى عمل لفترة محاضراً بمدرسة العلوم العربية بكانو بنيجيريا ونشر فى ١٩٥٧ كتاب إنفاق الميسور فى تاريخ بلاد التكرور^(٢).

ولا يتسع المجال هنا للإشارة لباقي المستشرقين الذى إهتموا بنشر بعض المخطوطات الهامة التى تزخر بها المكتبات التى وجدت فى مراكز العلم والحضارة بغرب أفريقيا بصفة خاصة - لكن تكفى هذه الإشارات للدلالة على ما يمكن أن يجده الباحث المهتم بتاريخ الإسلام والحضارة الإسلامية فى أفريقيا فى هذه المكتبات من كنوز علمية.

وأشير إلى أنه صدر فى عام ١٩٦٥ ثبت عام للمخطوطات العربية الموجودة فى مكتبتى متحف جوس، ولوجارد فى مدينة كادونا بنيجيريا - أشرف على إصداره إثنان من الباحثين^(٣).

كما أن جامعة إيدان بنيجيريا قامت فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ بعمل ثبت بالمخطوطات العربية التى فى حوزتها^(٤) ومعظم المخطوطات التى يحتويها هذا الثبت الهام تتعلق بالأحوال التى سادت شمال نيجيريا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين خاصة ما يتعلق بحركة الإصلاح الدينى التى تزعمها الشيخ عثمان دان فوديو، وشقيقه عبد الله بن محمد، وابنه محمد بلو وغيرهم من رجال الإصلاح المسلمين.

(١) السمدى، عبد الرحمن بن عبد الله (١٥٩٦ - ١٦٥٥): تاريخ السودان.

(٢) محمد بلوين عثمان: إنفاق الميسور فى تاريخ بلاد التكرور.

(٣) Aida S. Arif and Ahmad M. Abu Hakim: Descriptive Catalogue of Arabic manuscripts in Nigeria (London 1965).

Kensdale, W.: Op. Cit. (٤)

كيف يستفيد المؤرخ من الوثيقة التاريخية

لما كانت الحقيقة في ذاتها هي الهدف الذي يرمى إليه الباحث - لذلك كان لابد من التأكد من أن الأصول أو الوثائق التي يبنى عليها الباحث إستنتاجه صحيحة وأنه لم يطرأ عليها تعديل أو تحريف.

وقد ظهر أن كثيراً من الأصول التي أستخدمت في الماضي دون تمحيص غير سليمة، وبالطبع كل ما بنى عليها من إستنتاجات وأراء لاقيمة له، ومن ثم ذهب كل جهد بنى على هذ الأصل هباءً.

ويختلف الأمر حسب نوع الأصل - هل هو وثيقة رسمية، وما مصدرها، أم هو مخطوط يرتبط بموضوع البحث.

والوثائق الصادرة من جهات رسمية قد يكون أمرها سهلاً، فالباحث يمكن بجهد يسير الإطمئنان لسلامتها، ومن ثم يتركز جهده كله في تحليل النص وتفسيره وإستخراج الحقائق التي يمكن أن يستدل عليها من النص ذاته دون تحميله أكثر مما يحتمل.

لكن يختلف الأمر إذا كان الباحث مثلاً يستند إلى مخطوط، ويحاول أن يصل إلى أراء مبنية على ما جاء فيه من معلومات.

وسنحاول هنا أن نجمل المراحل التي يمر بها النص حتى نتأكد من أصالته، ويمكن أن نظمئن إلى استخدامه والإستناد عليه، وإستخلاص الحقائق منه.

وقد اتفق المؤرخون على أن النص يجب أن يتعرض - قبل أن يعتمد كمصدر للمعلومات إلى فحص أو ما يمكن أن نطلق عليها إختبار- Exam- ination، ويصنف المؤرخون الألمان بالذات عملية الفحص أو النقد إلى نوعين:

نقد أو فحص ظاهري (External Criticism):

ويقصد به التأكد من شخصية كاتب النص، ومن صحة نسب النص إليه وذلك بطرق مختلفة، كاختبار نوع الحبر المستخدم، والقلم الذي كتب به النص، ودراسة اللغة والأسلوب والمصطلحات، والصيغ الخاصة التي كتب فيها النص.

هذا بالإضافة إلى العادات الجارية في ديوان من الدواوين في زمان من الأزمنة، أو الخصائص المشتركة بين كل الوثائق التي من نوع معين، والتي ثبت يقيناً أنها صحيحة، فالباحث عليه أن يعقد مقارنة بين عدد كبير من الوثائق المتشابهة قبل أن يُصدر حكماً جازماً على الحالة التي أمامه.

وتتطلب عملية النقد هذه جمع أكبر قدر من المعلومات عن كاتب النص، وهذا يخدم في الحكم على مدى تحريه الحقيقة، ومدى علاقته بالأحداث التي كتب عنها، وهل شاهدها بنفسه أو اشترك فيها أم أنه يكتب عن أشياء سمع عنها فقط، وهل مضى زمن طويل بين وقوع الحدث نفسه وبين تدوينه - فقد يكون النص صحيحاً غير مزيف، وقد يكون كاتبه من الأشخاص الذين عرف عنهم تحرى الصدق فيما يكتبون - لكن لبعد الزمن بين وقوع الحادث وبين تدوينه يلتبس عليه الأمر فيهمل ذكر تفاصيل هامة أو يخطئ عن غير قصد ذكر أحداث معينة - فمعرفة كاتب النص، وتاريخ كاتبه وعلاقته بالأحداث - كل هذه تهم وتخدم في الإطمئنان على دقة ما جاء بالنص.

ويتضح هذا بوضوح في المخطوطات بالذات أكثر من غيرها - فقد تتعرض أكثر من غيرها من الأصول التاريخية لعمليات التغيير والتزيف.

والمخطوط - كما ذكرنا سابقاً - قد يكون بخط المؤلف أو قد يكون مملىً منه، وقد يكون المؤلف قد راجع الإملاء بعد كتابة النص، وفي هذه الحالة يعتبر المخطوط في مرتبة النسخة التي بخط المؤلف نفسه.

ويعطى الدكتور/ أسد رستم أمثلة لبعض النصوص والوثائق - التي احتوت أوراقاً هامة وخطيرة، نسب صدورها من أشخاص لهم مكانتهم - لكن ثبت بعد ذلك أنها مزورة، ومدسوسة على أصحابها^(١).

ولم تسلم كثير من المخطوطات من التزوير - فالنساخ كانوا في بعض الأحيان يضيفون في هوامش المخطوط الذي تحت أيديهم أو في نهايات الفصول والأبواب أخباراً أو آراء جديدة تتعلق بما جاء بالمخطوط، وتمر الأيام وتضيع النسخة الأصلية، للمخطوط، وينسخ المخطوط مرة أخرى من النسخة المنقولة بإضافاتها، وتدخل الزيادة في الأصل وتختلط الإضافة بالمتن، ويختلط الأمر على المتأخرين فينسبون كل ما في النسخة الخطية المتأخرة بما فيها من إضافات إلى المؤلف الأصلي - وهذا نوع من التزييف - فنحن ننسب للمؤلف ما هو في الحقيقة ليس من آرائه وأفكاره لكن من عمل الناسخ.

والإضافات من هذا القبيل على نوعين:

أ - الحشو:

والبعض يطلق عليه لفظ (الدرس)، ويقصد به إدخال كلمات أو جمل (إضافات) في النص لم تكن فيه من قبل.

ب - الإكمال:

و يقصد به إضافة أحداث أخرى للنص الأصلي، وفي بعض الأحيان يمكن بيسر فصل الوثيقة الأصلية عن الإضافات، كأننا نستعمل مقصاً، وفي أحيان أخرى يختلط الأمر فيصعب تمييز الأصل عن الإضافات الدخيلة، وبالطبع تكون مهمة الباحث هي محاولة إستعادة الأصل أو على الأقل عزل الجزء السقيم المشكوك فيه.

(١) أسد رستم: مصطلح التاريخ (بيروت ١٩٣٩).

ويعطى الدكتور أسد رستم أمثلة لبعض الكتب التي نشرت اعتماداً على نسخ خطية دست فيها أخبار كثيرة ثبت فيما بعد أن تاريخ حدوث بعضها لاحق لتاريخ وفاة المؤلف نفسه.

وفيما يتعلق بالمخطوطات التاريخية:

نقسمها إلى أربع حالات:

١ - مخطوط بخط المؤلف نفسه:

ويطلق على الأصول من هذا النوع تعبير (أصول من الدرجة الأولى) - وهذه الأصول متى اطمان الباحث بكافة الطرق إلى أنها بخط المؤلف نفسه ولم تتعرض لأى تغيير بالإضافة أو الحذف - يمكن أن يعتمد عليها وهو مطمئن.

٢ - فى حالة فقد الأصل - ووجود نسخة وحيدة منقولة منه:

يحاول الباحث فى هذه الحالة دراسة هذه النسخة للحكم على مدى مطابقتها للنسخة الأصلية - من وجهة نظرنا - بعد تحليلها ودراستها دراسة كاملة من جميع النواحي.

٣ - فى حالة ضياع الأصل - والعثور على عدة نسخ منه فى بعض الاختلافات:

يلتزم الباحث فى هذه الحالة بدراسة مقارنة للنسخ المختلفة فى محاولة لتحديد النص الأصيل أو أقرب ما يكون إليه.

وهناك منهج محدد لتصنيف النسخ الفرعية، ومقابلتها ببعضها، ويلاحظ أن تشابه عدد من النسخ لا يعنى بحال ما أنها هى الأقرب إلى الأصل فقد تكون كلها مأخوذة من نسخة واحدة بعيدة عن الأصل الضائع.

٤ - العثور على أصل المؤرخ مجهول:

على الباحث في هذه الحالة أن يبذل جهده للتعرف على شخصية كاتب النص، ويتأكد من ميوله ونزعاته، ودرجة علمه وإتصاله بالأحداث التي يروى أخبارها ولا بد من الوقوف على الزمان والمكان الذي كتبت فيه هذه الأخبار.

ويقول د. أسد رستم «إن الأصول هي في غالب الأحيان صلتنا الوحيدة بحوادث الماضي، فإن وصلنا عن طريقها إل الخبر على حقيقته - توصلنا إلى الحقيقة التي ننشدها - وإن أرجفت فخاضت في الأخبار المخطئة أو الكاذبة - أوقعتنا في مهاوى الضلال والتضليل، ومهمة الباحث في البحث عن حقيقة النص وصاحبه هي أصعب بدرجات من مهمة القضاة والمحامين - إذ أن هؤلاء يتحدثون إلى من ينقل الخبر ويمتحنونه بالإستنتاج، فهو مخبر حي مائل أمامهم - أما مخبر المؤرخ فإنه ميت خلا مكانه، وطويت صفحته»^(١).

ويعطينا بول ماسي نماذج للتحريفات التي طرأت على الأصول عند نقل نسخ منها فيذكر منها أغلاطاً في النقل - حين يخيّل للناسخ أن هناك أغلاطاً في الأصل فيصححها لأنه لم يفهمها، وهناك أخطاء عرضية حين يخطيء الناسخ في قراءة النص أو يسيء السمع وهو يكتب عن إملاء، أو حين يرتكب - عن غير قصد - سقطات خطية أو يحذف بعض السطور^(٢).

كما يعطى الدكتور/ عبد الرحمن بدوي أمثلة لما أضافه الناسخ لكتاب (الرسالة) للشافعي - فقد حدث تحريف أو خطأ فاستبدلوا بعض العبارات بما

(١) أسد رستم: مرجع سابق ذكره ص ٢٦٦.

(٢) ماسي، بول: نقد النص (ترجمة عبد الرحمن بدوي - ضمن مجموعة النقد التاريخية) سنة ١٩٦٣، ص ٥٦٦.

يبدو غريباً على لغة الشافعي وأسلوبه، فالمعروف أنه كان دائماً يستخدم تعابير في غاية الرصانة والجزالة، ومتانة الثبت، مما يدل على قدرته على الكتابة بلغة عربية أصيلة.

وهكذا تصبح مهمة الباحث أن يستخرج العبارات الصحيحة التي أملاها الشافعي على تلميذه (الربيع) ويستبعد الغريب^(١).

وإذا كان هذا فيما يتعلق بالأصول المخطوطة – فإن نفس الشيء ينطبق على الأصول المنشورة.

وقد أورد الاستاذ فلنج أحداثاً هامة تتعلق بالثورة الفرنسية وغيرها – تناقلتها عدة مراجع هامة إستناداً على مصدر معين – لكن ثبت عدم صحتها لأن المرجع الأول لم يتحرر الدقة فيما أخذه من المصدر الأساسي، وأما المراجع الأخرى فقد نقلت منه دون تحقيق^(٢).

وهكذا يتضح لنا أهمية الثبوت من نصوص الأصول التاريخية والتدقيق في تحليلها قبل الإعتماد عليها.

وبالطبع ليس هناك معيار مطلق للحسن أو السيء – لكن كثيرين من الباحثين نشعر لأول وهلة أنهم لم يبذلوا الجهد المطلوب للتحقق من صحة ودقة النصوص التي يستخدمونها – لكن مع ذلك فإن الإفراط في الشك والإتهام تكاد تكون له نفس النتائج الضارة للأفراط في الثقة.

النقد الباطني (الداخلي) (Internal Criticism) :

يُعتبر النقد الخارجي مجرد عملية تحضيرية – فهو مجرد مرحلة أولية تمهد للمرحل التالية في الاستفادة من الوثيقة وإستنطاقها للوصول إلى الحقائق والمعلومات التي تحتويها.

(١) عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي (١٩٦٨) ص ١٩٨ - ١٩٩.

(٢) Fling, F.M.: The Writing of History, An Introduction to Historical Method (1926), pp. 90-100.

وكثيرون من الباحثين يحملون النصوص فوق ما تحتتمل من معانى
بينما البعض لا يجذب إنتباهه فى الوثيقة إلا بعض الجمل أو الكلمات التى
تتجاوب مع تصوراته هو، ولذا ينصح الباحث بأن يهتم ويدقق فى تحليل
النص ومحتوياته .

والنقد الباطنى ينقسم إلى نوعين :

١ - النقد الباطنى الإيجابى :

ويقصد به تحليل النص وتفسيره، ومحاولة معرفة مدلوله.

وينصح ماسى ، بول - الباحث عند دراسته للنص أن يقسمه الى فقرات،
ويلتزم بوضع علامات التقييم وما إلى ذلك مما يسر فهم محتواه، والنص فى
صيغته النهائية يجب أن يكون بشكل يتم فيه الفصل بين الكلمات
والفقرات بما يسهل قراءة النص وفهمه وتفسيره^(١).

وعادة يبدأ الباحث بتحديد المعنى الحرفى لألفاظ النص وجمله، وهذه
عملية لغوية بحتة، ثم بعد ذلك ينتقل الباحث لمحاولة إدراك المقصود من
النص - ويجب أن نراعى عدة حقائق مثل :

- إن اللفظ قد يكون له فى زمن كتابة النص معنى ومدلول غير المعنى
المستخدم اليوم؛ فالباحث عليه أن يلم ببلغة الزمن الذى كتب فيه النص .

- تختلف بعض المفردات والألفاظ اللغوية من إقليم لآخر، ولذا يجب أن
يكون الباحث ملما بمدلول الألفاظ فى المنطقة أو الإقليم المتصل
بالنص، وفى العصر الذى كتب فيه النص، ويمكن أن يستعين الباحث
فى ذلك بالمعاجم اللغوية.

- على الباحث أن يكون على علم بالأخطاء الشائنة الخاصة بكتابة لغة من

(١) ماسى، بول: مرجع سابق، ص / ٢٧٨ .

اللغات فى عصر من العصور أو بكتابة كاتب معين، والمؤرخ ملزم - عند الإستشهاد بنص ما أن يُقيه كما هو بألفاظه أو أخطائه - إن وجدت - فلا يجب حتى مجرد إبدال لفظ عامى بما يقابله باللغة الفصحى، فالمؤرخ مطالب باستخدام النص وعرضه كما هو لا كما يجب أن يكون. - كثيرون من الباحثين يحاولون أن يصلوا من تحليلهم للنصوص لتأكيد فكرة سابقة كونها مقدماً ويحاولون أن يوجهوا النص لخدمة هذه الفكرة..

- يجب فى النهاية أن نصل إلى تفسير النص كوحدة، فالمفروض أن يصل الباحث للمعنى الذى يقصده الكاتب.

- فى حالة المخطوط - يحتاج الباحث أن يكون على معرفة تامة بأسلوب الكاتب ولغته واتجاهاته فى الكتابة، وذلك عن طريق مقارنة أكثر من إنتاج لهذا الكاتب، وهذا يسهم فى تأكيد صحة نسب النص لهذا الكاتب من عدمه.

٢ - النقد الباطنى السلبى:

عرفنا كيف يتعامل الباحث مع النص فيحطه ويفسره ليصل للمعنى الذى يقصده الكاتب.

لكن هناك تساؤل - هل نأخذ المعلومات الواردة فى الأصل التاريخى - سواء أكان هذا الأصل معاهدة أو إتفاقاً أو مخطوطاً أو غير ذلك من الأصول - على أنها تعبر تماماً عن كل الوقائع والآراء بدقة وصدق وأمانة.

لقد ثبت أن الكثير من النصوص لأتعب عن الحقيقة، فالكاتب قد يتعرض لظروف معينة أو مواقف خاصة تجعله يجيد عن ذكر الحقيقة كاملة، فحتى المعاهدات قد يكون المعلن من بنودها قصد به إخفاء بنود سرية لم

ى أعلن عنها - بل ثبت تلاعب في الألفاظ من أحد الأطراف بهدف تضليل الطرف الآخر.

والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال معاهدة أوتشالي (Ucciali)، التي أبرمت في ٢ مايو سنة ١٨٨٩ م، بين منليك إمبراطور الحبشة والإيطاليين، فقد كتبت هذه المعاهدة من نصين أحدهما إيطالي، والآخر حبشي، وجاء مدلول المادة ١٧ في النص الإيطالي مختلفاً تماماً عن النص الحبشي، فقد جاء في النص الحبشي ما يعني أن للإمبراطور الحبشي الحق في أن يستعين بالحكومة الإيطالية في مفاوضاته مع الحكومات الأخرى، بينما يفهم من النص الإيطالي بأنه يلزم أن يستعين الإمبراطور الحبشي بالحكومة الإيطالية في علاقاته مع الحكومات الأخرى - وكان معنى ذلك في زعم إيطاليا أن ملك الحبشة قد وافق على تكليف الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شؤون الحبشة الخارجية مع الدول والحكومات الأخرى.

وإتضح نيات الحكومة الإيطالية حين أبلغت الدول العظمى بأن ملك الحبشة قد وافق على أن تقوم الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شؤون الحبشة الخارجية، وأن إيطاليا تقوم بتبليغ الدول بهذا الأمر بناءً على ما تقضى به المادة ٣٤ من مواد مؤتمر برلين الموقعة في ٢٦ فبراير ١٨٨٥ والتي تقضى بأنه في حالة ضم أي دولة لأرض جديدة أو فرض حمايتها على أي جزء من القارة - أن تخطر الدول الأخرى بذلك. وأدى الاختلاف في تفسير وفهم كل من الدولتين (إيطاليا، والحبشة) لمضمون هذه المادة إلى حرب بين الدولتين لم تحسمها إلا موقعة عدوة الهامة في مارس ١٨٩٦ التي انتصر فيها الجيش الحبشي، وأدى الأمر لإبرام معاهدة صلح جديدة في أديس أبابا في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ أنهت حالة الحرب بين الدولتين ونصت على إلغاء معاهدة أوتشالي.

ونفس الشيء ينطبق على قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ الذى وافقت عليه الدول العربية، وإسرائيل لإنهاء النزاع بينهما بعد حرب ١٩٦٧ والذى نص على أنه ليس من حق أية دولة أن تستولى على أراضى دولة أخرى بالقوة، وهذا النص فى تقدير العرب يلزم إسرائيل أن تسحب من كل الأراضى التى استولت عليها فى الحرب - لكن إسرائيل تعللت بأن القرار لا يقضى بأن تسحب من كل الأراضى التى إستولت عليها بل على بعضها بحيث تحتفظ بما هو لازم لسلامة إسرائيل.

وهكذا تتضح لنا حقيقة هامة وهى أن النصوص التاريخية - حتى إذا صحت نسبة الأصل لكاتبه، ومهما كانت مكانة الكاتب وسميته - فإنه لا يمكن التسليم بأن كل ما جاء فى النص يعبر بدقة من إجتاهات صاحبه - ووصل الأمر بالبعض الى القول أن (شك المؤرخ رائد حكيمته)، وأن الأصل فى التاريخ هو الإتهام لإبراءة الذمة، حتى تثبت هذه البراءة بما لا يدع مجالاً للشك.

وكما ذكر أنجلو وسنيوبوس «إن نقطة الإبتداء للباحث هى الشك المنهجى فى النص، فكل ما لم يثبت صحته ينبغى أن يظل موضوعاً للشك الى أن تتأكد سلامته»^(١).

وبالطبع فإن الباحث إذا وجد تعارضاً فى المعلومات الواردة فى الأصول التاريخية عن موضوع معين - فذلك يدعو للإعتقاد بإمكان حدوث خطأ ما - ومن ثم تصبح عملية (التقد الباطنى السلبى) عملية ضرورية لتصفية الحقائق وغربلتها وإستبعاد الزائف منها.

كذلك فإن كاتب الأصل التاريخى أو الراوى للحدث - قد يضطر لعدم ذكر الحقيقة تحت ظروف معينة منها مثلاً:

(١) أنجلو وسنيوبوس: المدخل إلى الدراسات التاريخية.

(ترجمة عبدالرحمن بدوى - نشرت ضمن مجموعة بعنوان النقد التاريخى - القاهرة ١٩٦٣). ص/ ١٢٢.

- أن تكون هناك أسباب سياسية أو حربية أو قومية - تدعو إلى عدم ذكر الحقيقة، فالكاتب عضو في عدة جماعات - الأسرة والإقليم، والوطن والفرقة الدينية، والحزب السياسي، والطبقة الاجتماعية، وبالطبع فإن لكل جماعة منها مصلحة يتشيع لها أعضاؤها وتفرض عليهم إتجاهها معيناً. وقد تكون للكاتب مصلحة معينة تستلزم أن يتعمد عدم ذكر الحقيقة.

- وقد تكون هناك عوامل نفسية وراء عدم ذكر الحقيقة.

- وقد يكون أسوب الكاتب نفسه، وإستخدامه تراكيب معينة من دواعي اللبس أو عدم تحديد المعنى المقصود.

- وهناك عوامل شخصية تتعلق بقوة الملاحظة، وسلامة الحواس، ودقة المشاهدة وغير ذلك من العوامل التي تؤثر على دقة الأحداث التي يذكرها الكاتب.

لكل هذه الأسباب ولغيرها من العوامل الأخرى التي قد تؤثر على كتابات الكاتب - فإنه يجب ألا نعتبر ما يكتبه الكاتب - حتى لو كان مشهوداً له بالصدق وذكر الحقيقة أمراً غير قابل للمناقشة.

فالطبري مثلاً الذي إشتهر بالدقة والصدق والأمانة، لا يمكن أن نأخذ جميع أقواله قضايا مسلماً بها، فيجوز أن يكون صادقاً ودقيقاً في كثير مما يقول - لكنه على عكس ذلك في بعض أقواله الأخرى - وكذلك ابن خلدون مثلاً لم يراع في كتابه «العبر وديوان المبتدأ والخبر» - الدقة التي دعا هو نفسه إليها، بل وقع في بعض الأخطاء التي دعا هو إلى تجنبها^(١).

وبالمثل الجبرتي الذي تعتبر كتاباته عن فترة الحملة الفرنسية على مصر وفترة حكم محمد علي - التي عاصرها مرجعاً أصلياً هاماً - لا يمكن أخذ كل كتاباته على علاتها دون مناقشة.

(١) أند رستم: مرجع سابق، ص/ ٦٧.

ويحذر أنجلو وسينوبوس من أخذ مجموع مؤلفات كاتب معين نقلها بجملتها أو نرفضها كلها، ويقول إن ما يلجأ إليه بعض الباحثين من تقسيم المؤلفين إلى فئات فئة تؤخذ كتاباتها على علاقتها دون تمحيص، وفئة أخرى نشكك في كل ما تكتبه - كما يحدث في المحاكم حيث يقسم الشهود إلى شهود عدول، وشهود زور - أمر غير سليم^(١).

ويعطى د. عبد الرحمن بدوي أمثلة عديدة من الأحاديث النبوية - فيذكر أن أبا هريرة - علي الرغم مما عرف عنه من الدقة في رواية الحديث فكثير من الأحاديث التي نسبت إليه مشكوك في صحتها، وأنه كثيراً ما كان هو تكأة لكل من يحاول أن يزيّف حديثاً - ويقول إذا كان هذا يحدث في الأحاديث التي يعرف روايتها فإن الأمر يكون أكثر صعوبة بالنسبة إلى الرواة الذين نقل عنهم المؤرخون^(٢).

ولعل التساؤلات التي تفرض نفسها على الباحث نتيجة تحليله النصوص التي تحت يديه هي:

- ١ - ما الوضع لو أن حادثاً تاريخياً لم يتعرض له إلا مصدر واحد، أو كاتب واحد؟
- ٢ - ما الوضع في حالة تعارض الأصول والمصادر، وتناقض الروايات بشأن حادث تاريخي معين؟
- ٣ - ما الوضع في حالة ما إذا أجمعت أصول متعددة على رأي معين، ووجد مصدر يقول برأى مخالف؟
- ٤ - ما الوضع في حالة تعارض ما ذكرته الأصول التاريخية مع حقائق تاريخية معروفة؟

(١) أنجلو وسينوبوس: مرجع سابق، ص ١٢٣ / ١٢٤.

(٢) عبد الرحمن بدوي: مرجع سابق ص ١٢٦

وقد تعرض لهذه التساؤلات أنجلو، وسينوبوس^(١)، كما تعرض لها Fling^(٢).

وخلاصة ما ذهبوا إليه هو:

١ - يجب ألا يعتمد المؤرخ على الروايات التي ينفرد بها راوٍ واحد، وفي هذا الصدد يذكر د. أسد رستم «إنه إذا كانت العلوم الطبيعية التي تستند على المشاهدة، والإستدلال، والقياس والتحقيق، والمقابلة، والتجربة تبتعد كل الإبتعاد عن الإطلاق في النتيجة من مشاهدة واحدة - فالتاريخ أولى بذلك منها لأنه بعيد عن المشاهدة، ولا يمكن الإستدلال عليه بالقياس أو التجربة»^(٣).

٢ - في حالة تعارض المصادر - ليس من عمل المؤرخ أن يوفق بين الأخبار المتعارضة بإتخاذ موقف وسط بينها - فقد يكون إحداها صحيحاً، والأخر خطأ، فعمل الباحث هو السعي للوصول للرأى الصحيح الذى لا يقبل الشك، وإذا لم يستطع ذلك فليس هناك ما يضطره لإصدار حكمه (فالعالم من يعلم أنه لا يعلم)، ولاجنح على الباحث إذا ذكر أنه لم يستطع فى حدود المادة المتاحة له ترجيح رأى على آخر.

٣ - من الجائز أن الرأى الذى لم يجمع عليه عدد من الآراء التي ذكرتها مراجع متعددة - هو الصواب، فلاعبرة بالعدد فى بعض المسائل التاريخية، ومن المحتمل أن الرأى المكرر راجع للنقل من مرجع واحد لم يتحرر الدقة.

٤ - والباحث ليس ملزماً بالأخذ بآراء أجمعت المصادر عليها - إذا كانت

(١) أنجلو وسينوبوس: مرجع سابق ص ١٩.

(٢) Fling: Op. Cit., pp 114-117.

(٣) أسد رستم: مرجع سابق ص ٨٢.

متعارضة مع حقائق تاريخية معروفة أو إذا كانت الأحداث المذكورة
ينقصها الإنسجام والتآلف اللازمين بين الحقائق التاريخية.

٥ - النتائج التي يصل إليها الباحث يجب أن تكون مطمئنة وقائمة على
أسس سليمة من الإستدلال، والمماثلة أو ما يطلق عليه (قياس النظر).

وهكذا يبدو لنا بوضوح أن الباحث وراء الحقيقة التاريخية - عليه أن
يبدل للوصول إليها كل جهد، وكل وسيلة، وأن عليه أن يبدأ بالشك حتى
يصل إلى اليقين، وأن يتحقق أن الأصل الذي سيعتمد عليه صحيح وليس
مزيف، وللوصول لذلك لا بد من البحث عن الظروف التي ربما أثرت في
إنتاج الوثيقة من حيث العصر الذي كتبت فيه، والمكان، والظروف المحيطة
بالكاتب، والمؤثرات التي قد تؤثر عليه مثل مصلحة الوطن أو الحزب أو
الأسرة أو المصالح الشخصية، وكذلك مواهب المؤلف، والاستعمالات اللغوية
المتادة في ذلك العصر وكيفية الحصول على الوقائع.

كل هذه المعلومات تسهم في أن نصل إلى الحقيقة، وإذا تم ذلك
يمكن أن نقوم بتحليل الوثيقة، ومحاولة فهم المعاني التي يريد واضعها أن
يعبر عنها، وبهذا يكون عمل الباحث قائماً على أساس سليم، وتكون النتائج
التي يصل إليها مطمئنة.

ويذهب أنجلو وسينوبوس إلى أن الواقعة التاريخية (القول التاريخي) حتى
إذا ثبت صحتها - بعد كل هذه المحاولات فهي ليست إلا ملاحظة تحتاج
لتأييدها إلى ملاحظات أخرى - فالوقائع العلمية هي النقاط التي تجمع
عليها ملاحظات مختلفة وهذا ما يطلق عليه عملية (مقارنة الأقوال)^(١).

وهكذا تمر الوثيقة التاريخية في طريق شاق طويل حتى يستطيع الباحث
أن يبنى عليها تصويره للأحداث التاريخية.

(١) أنجلو وسينوبوس: مرجع سابق ص ١٥٤.

وهذا الكتاب الذى نضعه بين أيدى الباحثين فى مجال التاريخ يحتوى على مجموعة من الوثائق الهامة التى تتعلق بالتاريخ الأفريقى، والتاريخ العربى، والتاريخ الأوروبى، والتاريخ الأمريكى - وهذه الوثائق كلها - تقريباً - خضعت لعمليات الإختبار وثبتت سلامتها.

وقد قام المؤلفان بشرح وتحليل بعض هذه الوثائق والتعليق عليها - لتكون نماذج تحتذى.. والأمل كبير فى أن يستفيد الباحثون من هذه النماذج وأن يتدربوا على تحليل الوثيقة والإستفادة منها وإستنتاجها لإستخراج الحقائق منها.

أما الوثائق الأخرى فى هذا الكتاب - فهى تُفسح انجال لمزيد من التدريب والتمرين على كيفية الإستعانة بالوثيقة كأساس للوصول للحقائق التاريخية.

المؤلفان

بعض الألفاظ والتعبيرات
التي يكثر ورودها في الوثائق

treaty	معاهدة
agreement	إتفاق
translate	ترجم
comment	علق (على الوثيقة)
done at	وقع في
article	بند
signed at	وقعت في
provisions	محتويات
extracts	مقتطفات
act	ميثاق
declaration	إعلان
relative to	بخصوص
ratification	اعتماد الإتفاق (توقيعه)
seal	يختم
notification	إعلان - إخطار (خاص بالوثيقة)
status quo	الوضع الراهن (الحالي)

**Mr. Cave's Report on the Financial
Condition of Egypt (1877)⁽¹⁾**

The critical state of the finances of Egypt is due to the combination of two opposite causes.

"Egypt may be said to be in a transition state, and she suffers from the defects of the system out of which she is passing, as well as from those of the system out of which she is attempting to enter. She suffers from the ignorance, dishonesty, waste, and extravagance of the East, such as have brought her Suzerain to the verge of ruin, and at the same time from the vast expense caused by hasty and inconsiderate endeavours to adopt the civilisation of the West.

Immense sums are expended on unproductive works after the manner of the East, and on productive works carried out in the wrong way, or too soon. This last is a fault which Egypt shares with other new countries (for she may be considered a new country in this respect), a fault which has seriously embarrassed both the United States and Canada; but probably nothing in Egypt has ever approached the profligate expenditure which characterised the commencement of the Raliway system in England.

(١) نشر هذا التقرير فى:

Mack Coan: Egypt as it is (1877).

The Khedive has evidently attempted to carry out with a limited revenue, in the course of a few years, works which ought to be spread over a far longer period, and which would tax the resources of much richer exchequers.

We were informed that one of the causes which operate most against the honesty and efficiency of native officers is the precarious tenure of office. From the Pashas downwards every office is a tenancy at will, and experience shows that while dishonesty goes wholly or partially unpunished, independence of thought and action, resolution to do one's duty and to resist the peculation and neglect which pervade every department, give rise to intrigues which, sooner or later, bring about the downfall of honest officials; consequently those who begin with a desire to do their duty give way before the obstructiveness which paralyses every effort.

The public servant in Egypt, like the Roman Proconsul, too often tries to make as much as he can out of his office while it lasts, and the scandal takes place, of the retirement in a few years with a large fortune of men whose salary is perhaps 40 L. a month, and who have plundered the Treasury on the one hand, and the peasant on the other.

The European employés of the Khedive take care, naturally, that their position should be defined and secured. This gives them freedom of thought, speech, and action, which has been in many cases most valuable to Egypt. Mr. Acton, sent out from the English Board of Trade, is a most useful member

of this class. If men of such character and position were appointed to higher offices in the Civil Service, they would, as we believe bring about most excellent results. They would be checks upon the adventurers who have preyed upon Egypt; and they would take care that the adviser upon public works should be in every case distinct from the person who benefits by their construction. The actual terms of the contracts require the scrutiny of men of integrity and capacity. It is admitted by contractors themselves that they charge far more than the fair amount for their work because the conditions of the contracts are so unnecessarily and absurdly onerous that they are compelled to make extra charges to protect themselves against possible loss; so that, one way or another, Egypt is the loser. An official of high rank said to us that the great want in Egypt is a body of high-class Europeans, not those who compete with each other to make money, and put pressure upon the Khedive, but men like our Indian officials, who have done so much to raise the tone of the native races.

The principal source of the revenue and of the wealth of Egypt is the land. Agriculture here is almost independent of seasons, but it is dependent upon widely extended, laborious, and costly systems of irrigation. Where these are wanting, the land quickly relapses into desert. Where these are supplied, as in Upper Egypt by the Bahr Yussuf and the Bahr Ibrahim, and more to the east by the Sweet-water Canal to Ismailia and Suez, whole tracts of land are brought into cultivation. It is ne-

cessary, therefore, that irrigation should be carried on completely and economically, that drainage should accompany it for the purpose of washing the salt out of the subsoil, and that the distribution of water should be carried on justly and regularly. On all these points much improvement is needed. Still the productive power of the land has immensely increased during the administration of the present Ruler, as will be more particularly described hereafter.

The tenure of land varies. All land theoretically belongs to the State, as in feudal times in Europe, and similarly large estates were parcelled among the conquering races, and charged only with a fixed quit-rent called the dime. The remainder of the land is held from the State by communities or individuals on payment of a tax called karadj, which is really a rent, and which was variable, and might at any time be augmented at the will of the Government. This land could not originally be leased, alienated, or devised, but relapsed to the State at each termination of ownership. More liberal and humane laws have been enacted by the present Ruler, and the land passes as easily as copyhold in England. Where land belongs to communities, the Sheykh distributes it to families for a year only, which is a great obstacle to industry. Nubar Pasha informed us that he let some land for rent in the ordinary way. Some he worked with labourers for hire: some in a sort of partnership with the labourers, who paid him a certain portion of the produce, he finding seed, implements, &c.

Labourers for hire are difficult to be obtained in many places. Almost every man has small parcel of land to cultivate: consequently contractors agree to take a piece of work for so much, and to bring a certain number of hands from various places. They make their terms with the landowner, who knows no one but the contractor, and it often occurs that the latter, though well and punctually paid, starves and defrauds the labourers in his gang, and great misery and oppression take place. whether the gangs so brought together are of a better sort, who feed themselves and earn, say, 5 piastres a day most irregularly paid, or whether they are the poorest Fellahs, obtained by help of the Mudir or Head-man of a district, who are paid nothing, but from sunrise to sunset for their bare food, and run away at every opportunity.

بعض الكلمات الواردة في التقرير

Financial	مالى	Combination	اتحاد
transition	انتقال	Extravagance	تبذير
suzerain	سيد	defect	عيوب - قصور
hasty	سريع	verge	حافة
profligate	مبذر مسرف	endeavours	محاولات
precarious	غير مستقر	expenditure	انفاق
will	إرادة - رغبة	exchequers	بيوت مالية
pervade	ينتشر في	tenaney	استجار
pervade obstractive	عائق	peculation	يختلس
scandal	فضيحة - مأساة	paralyse	يشل
check (n)	كبح جماح - وقف	plunder	ينهب
scrutiny	املام النظر - تدقيق	prey	فريسة
absurdly	على نحو مناف للعقل	entegrity	سلامة - كمال

relapse	ينتكس تعود للحالة السابقة	onerous	مرهق
drainage	مصارف المياه	tract	مساحة من الأرض
feudal	إقطاع	tenure	إمتلاك الأرض
dime	مقدار ضئيل من المال	quit-rent	رسم لقاء الأعفاء من
augment	يزداد		خدمة معينة
alienate	تنقل ملكيتها	lease	يؤجر
copyhold	نوع من الملكية	devise	يورث
punctually	بدقة	implements	أدوات (تزويد الأدوات)
starve	يموت جوعاً	gang	جماعة
defraud	يحتال على	relapse	ينتكس

التعليق على الوثيقة:

مشكلة الديون في مصر:

ترتبط بعثة كيف الإنجليزية التي جاءت لمصر في ديسمبر ١٨٧٥ وصاحبة هذا التقرير - بالأوضاع المالية (الإقتصادية) في مصر في عهد الخديوى إسماعيل (بمأساة الديون التي أغرق إسماعيل البلاد فيها).

بدأت مشكلة الديون في عهد سعيد باشا وقد بلغت عند وفاته حوالى ١١ مليون جنيه - أما الخديوى إسماعيل فكانت آفته الإسراف والإقتراض من البيوت المالية والمرايين الأجانب بغير حساب أو نظر للعواقب، حتى كبل البلاد بالقروض الفاحشة. ولقد أصبح الإقتراض عادة سنوية لم يقو الخديوى على التخلص منها، وكان يقترض بشروط خاسرة، كما أن البلاد لم تكن فى حاجة حقيقية الى هذه القروض، ومعظم القروض كان الغرض منها سداد الديون والفوائد على قروض سابقة، وبناء القصور وتجميلها وإقامة الحفلات والأفراح. ومن القصور التي بناها سراى عابدين، وسراى الجزيرة، وسراى الإسماعيلية وسراى الرمل، وعدد آخر من القصور التي تكلف بناؤها وتأنيثها ملايين الجنيهات فى وقت كانت فيه خزانة الدولة قد نصبت،

وكان عاجزاً عن سداد حتى فوائد قروضه. فمن المؤسف حقاً أن هذه الديون التي كبلت مصر وقيدت حريتها الإقتصادية والسياسية لم يكن ينال الوطنيين منها شيئاً بينما شجعت البنوك الأجنبية والرأسماليين والأجانب على الإقتراض بشروط وأرباح لم يعرف العالم له مثيلاً، ولم يكن يدخل خزانة الدولة من هذه القروض إلا النذر اليسير. وقد رهن اسماعيل سداداً لديونه إيرادات الكثير من المرافق الهامة كالسكك الحديدية وعوائد الملح وإيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وغيرها.

ومن سوء حظ مصر أن تولى وزارة المالية في مصر في عام ١٨٦٨ إسماعيل باشا صديق (المفتش) وظل يتصرف في خزائن مصر نحو ثمانين سنوات الى أن لقي مصرعه في نوفمبر سنة ١٨٧٦. وقد تفنن هذا الرجل في تدبير المال لسيدته ولنفسه، وما ابتدعه (قانون المقابلة) الذي صدر في ٣٠ أغسطس ١٨٧١.

وهو يقضى بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدماً تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليهم.

وقد بلغت القروض في السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) حداً أفقد البلاد إستقلالها المالى كما أفقدها استقلالها السياسى فيما بعد، فقد تدخلت الدول الأجنبية لحماية أموال رعاياها من البنوك والماليين والمرابين.

وفي عام ١٨٧٥ أضطر اسماعيل لبيع أسهم مصر في قناة السويس لإنجلترا وكانت تقريباً نصف أسهم الشركة بمبلغ أربعة ملايين جنيه. ولم تكن هذه الصفقة فى الحقيقة صفقة تجارية لكنها كانت صفقة سياسية، وكان لها دوى كبير فى الدوائر السياسية الأوروبية المتصارعة على النفوذ فى مصر، فكما عبر أحد السياسيين الفرنسيين فى مجلة العالمين الفرنسية فى

عدد المجلة الصادر في أول ديسمبر ١٨٧٥ بقوله «إن هذا العمل عمل سياسي محض وهذا وجه الخطورة فيه، فإذا لم يكن في حد ذاته إحتلالاً بريطانيا لمصر فإنه الخطوة الأولى لهذا الإحتلال».

٢ - ظروف طلب بعثة كيف لفحص مالية مصر:

لما ساءت الحالة المالية ورأى اسماعيل أن البيوت المالية الأوروبية قد تزعزت تقفها في مقدرة الحكومة المصرية على الوفاء بالتزاماتها المادية أراد أن يقدم برهاناً على أن مصر مازالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد، فعرض على إنجلترا إيفاد موظف كفاء يدرس حالة الحكومة المصرية المالية ويعاون وزير المالية المصرى على إصلاح الخلل.

وكان إسماعيل يعتقد أنه سيستطيع بوسائله الخاصة أن يحيط المبعوث البريطاني بالحفاوة والإكرام وأن يتظاهر أمامه بالبذخ والإسراف فلا يلبث أن يقدم تقريراً بأن حالة الخزانة المصرية تسمح بالثقة بها فيرتكن على هذا التقرير لكى يقنع البيوت المالية الأوروبية بإقراضه من جديد.

وقد لبت الحكومة الإنجليزية نداء اسماعيل فأوفدت إليه بعثة من أربعة من موظفيها برئاسة استيفن كيف (Esteven Cave).

وجاءت البعثة إلى مصر - فى ديسمبر ١٨٧٥ وفحصت حالة المالية المصرية وقدمت تقريرها وأشارت فى التقرير إلى أن حالة المالية المصرية سيئة جداً، وأرجعت ذلك لأسباب منها:

١ - فداحة الشروط التى عقدت بها القروض المتوالية.

٢ - الإسراف فى إنفاق مبالغ كبيرة فى وجوه عديمة النفع وفى حملات حربية لا جدوى منها.

٣ - عدم وجود حد فاصل بين ملكية الخديوى الخاصة والملكية العامة للدولة.

- ٤ - النظام السيء الذى تسيير عليه الإدارة المصرية فهى تعاني من الجهل وعدم الأمانة والتبذير والاسراف.
- ٥ - منشروعات العديدة التى أرهقت ميزانية الدولة.
- ٦ - نظام الخدمة العامة فى مصر وسعى كل موظف للإثراء على حساب الدولة.
- ٧ - نظام ملكية الأرض وعدم إستقراره.
- واقترحت للإصلاح أن تنشأ الحكومة المصرية مصلحة للرقابة على ماليتها وأشارت تلميحاً إلى أن تعهد بها لشخص إنجليزى.
- ٣ - نتائج بعثة كيف:

- ١ - إتضح أن إنجلترا لم توفد بعثة كيف إجابة لطلب اسماعيل ولتحقق ما كان يهدف اليه، بل إنها اتخذت منها سبيلاً للتدخل الإنجليزى فى شؤون مصر والضغط على الخديوى لإجابة طلباتها.
- ٢ - أدى هذا للتنافس بين إنجلترا وفرنسا على النفوذ فى مصر.
- ٣ - قدم وكلاء المالىين الفرنسيين مشروعاً بإنشاء (صندوق الدين) وتوحيد الدين، وإستجاب اسماعيل لطلبهم وأصدر فى ٢ مايو ١٨٧٦ مرسوماً بإنشاء (صندوق الدين) ليكون كخزانة فرعية للخزانة العامة تتسلم المبالغ المتحصلة لسداد الديون من المصالح المحلية، وخصص لذلك إيرادات بعض مديريات الوجه البحرى وأسيوط وإيراد جمارك مؤانىء الإسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش وبعض العوائد التى تحصل فى القاهرة والإسكندرية وإيراد السكك الحديدية ورسوم الدخان وضريبة الملح ورسوم الكبارى وإيراد أطيان الدائرة السنية، وكان صندوق الدين بداية التدخل الأجنبى الرسمى فى شؤون مصر.

٤ - اقترحت المجترة من جانبها فرض رقابة أوربية ثنائية (إنجليزية وفرنسية) على المالية المصرية، فأصدر اسماعيل فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ مرسوماً بذلك.

٥- لما تم تحسن أحوال الحكومة المصرية المالية رغم كل هذه الإجراءات طلبت المجترة وفرنسا تأليف (لجنة تحقيق أوربية) لبحث أسباب عجز الحكومة المصرية عن سداد ديونها - وأضطر اسماعيل لأن يصدر مرسوماً فى ٢٧ يناير ١٨٧٨ بتأليف اللجنة المقترحة، وقدمت اللجنة التى كان يرأسها إنجليزى وهو السير ريفرس ويلسن (R. Wilson) تقريرها.

٦ - ومن أخطر ما جاء فى تقرير اللجنة إقتراح بتشكيل وزارة مختلطة يدخلها وزيران أوروبيان أحدهما إنجليزى لوزارة المالية والثانى فرنسى لوزارة الأشغال بدلاً من الرقابة الثنائية، وأضطر الخديوى للإذعان فألف نوبار باشا الوزارة المذكورة فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ وبحجة الإقتصاد أحوالت هذه الوزارة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش المصرى على الإستيداع مما أدى لثورة الضباط فاستقالت الوزارة المختلطة وقلد الخديوى ابنه توفيق باشا الوزارة فى ١٠ مارس ١٨٧٩.

ولم تدم هذه الوزارة الأخيرة طويلاً إذ حلت محلها تحت ضغط القوى الوطنية وزارة وطنية برئاسة شريف باشا وأقصى الوزيران الأوروبيان، وأدى تطور الأحداث بهذا الشكل الى إشتداد الأزمة بين الخديوى والدول وإنتهى الأمر بخلع اسماعيل نتيجة ضغط الدول الأوربية وكان ذلك قمة التدخل الأجنبى فى شئون مصر.

للمزيد من المعلومات يرجع إلى:

١ - إلياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل باشا (١٨٦٣ - ١٨٧٩).

٢ - عبد الرحمن الرفعى: عصر اسماعيل ج - ٢.

**Agreement Between the British and Egyptian
Governments (1877)⁽¹⁾**

On the 7th September, 1877, an Agreement was entered into between the British and Egyptian Governments for the conditional recognition by Her Majesty's Government of His Highness's jurisdiction, under the Suzerainty of the Sublime Porte, over the Somali Coast as far as Ras Hafoum.

It contained the following stipulations relating to territorial Possessions.

Egyptian Jurisdiction over Somali Coast, Bulhar and Berbera, Free Ports.

Art. I. Subject to the stipulations contained in Article V of this Agreement the Government of His Highness the Khedive engages that from the date of the coming into force of the present Convention, and of the consequent formal recognition by Her Majesty's Government of His Highness' jurisdiction over the Somali Coast. Bulhar and Berbera shall be declared free ports (if steps to this effect have not already been taken).

NO Monopolies to be granted nor Imperdiments offered to Trade. Customs Dues at Tajoura, Zeila and other ports. British Subjects, Commerce, and Navigation. Most-favoured-nation Treatment.

Hertslet, Sir E: The Map of Africa By treaty Vol. 11 P. 165 (London 1967). (1)

Non-cession of Somali Territory to any Foreign Power.

Art. II. - His Highness the Khedive engages for himself and his successors that no portion of the territory, to be thus formally incorporated with Egypt under his hereditary rule, shall ever be ceded to any foreign Power.

Art. III. - Appointment of British Consular Agents. Privileges, & c. Most favoured-nation Treatment. Exclusion of Egyptians and Natives from such Offices.

Art. IV. - Suppression of the Slave Trade, and maintenance of Order.

Assurance to be given by the Sultan as to non-cession of any portion of the Somali Coast to any Foreign Power.

Art. V. - The present Agreement shall definitively come into operation so soon as His Imperial Majesty the Sulatan shall have given a formal assurance to Her Majesty's Government that no portion of the territory of the Somali Coast, a territory which, together with all other countries incorporated with Egypt and forming an integral part of the Empire, shall be recognised by His Imperial Majesty as a dependency of Egypt, shall more than any other portion of Egypt, or of the countries placed under His Highness' Hereditary rule, be ceded on any pretence whatever to any foreign Power.

Alexandria 7 September 1877

بعض الكلمات الواردة في الوثيقة:

Treaty	معاهدة	conditional	شروط
recognition	إقرار (اعتراف)	Jurisdiction	نطاق السلطة أو مداها
suzerainty	سلطة	Sublime Porte	الباب العالي
stipulations	اشتراطات	territory	حدود
come into force	يوضع موضع التنفيذ	convention	معاهدة - اتفاق
consequent	ناجئ عن	monopoly	احتكار
impediments	إلتزام	customs	رسوم جمركية
engage	يتعهد	successors	خلفاء
in corpovated	يدخل في حوزة	hereditary	وراثي
cede	يتخلى عن	agent	موظف (ممثل)
privilege	امتياز	exclusion	منع - اقصاء
suppress	يقمع - يخطر	integral	متمم - يكمل
pretence	حجة - ذريعة		

ترجمة: الوثيقة:

المعاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر

(٧ سبتمبر ١٩٧٧)^(١)

إنه لما كانت كل من حكومة دولة الإنجليز والحكومة الخديوية المصرية تريد عقد إتفاق بينهما بخصوص إقرار دولة الإنجليز على (تسلط) الحكومة الخديوية بالنسبة لتبعيةها الى الدولة العلية على سواحل بلاد السودان لغاية رأس حفون. رخصت حكومة دولة الإنجليز جناب السير فيفان فنصل جنرال الدولة المشار إليها بالقطر المصري والحكومة الخديوية المصرية دولتو شريف باشا ناظر خارجيتها لعقد الشروط الآتية وهي:

(بند ١) مع حفظ وإبقاء الإشتراطات المنوه عنها بالبند الخامس من هذه الإتفاقية تتعهد الحكومة الخديوية بـ: سن تاريخ تنفيذ هذه الشروط ومن

(١) ذكر النص ها، كما هو في الوثائق دون تعديل - ويلاحظ عدم سلامة الأسلوب

تاريخ إقرار حكومة دولة الإنجليز رسمياً على (سيادة) الحكومة المصرية على أراضي سواحل الصومال تبقى ميناء بولهار وميناء بربرة بصفة مينائين ممتازين إذا لم يكن قد تم اتخاذ التدابير اللازمة لغاية الآن لذلك، وكذلك تتعهد الحكومة الخديوية بالأ تعطي في هاتين المينائين أى احتكار أو أى التزام كان لأحد ما، ولا يرخص بإجراء شىء مما يعطل حركة التجارة فيهما، وألا تؤخذ عوائد (جمارك) على البضائع الواردة اليهما زيادة عن خمسة فى المائة على البضائع الصادرة الى جهتى تاجورة وزيلع، وكذلك فى سائر موانئ سواحل بلاد الصومال زيادة عما هو جارى أخذه فى ميناءى بولهار وبربرة، بشرط أن يكون رعايا دولة الإنجليز وتجارتهما وسفنها معاملين كرعايا دولة ممتازة فى جميع جهات تلك البلاد التى تدخل تحت سيادة الحكومة المصرية.

(بند ٢) يتعهد حضرة خديو مصر الأفخم عن نفسه وعمن يخلفه بالأ يرخص بإعطاء أى قطعة من هذه البلد التى تدخل فى حوزة حكومته بطريق الوراثة الى أى دولة كانت من الدول الأجنبية.

(بند ٣) يكون لإنجليز الحق فى تعيين مأمورى قنصليات فى جميع الموانئ والجهات الموجود على ساحل البلاد المذكورة ويكون مأمورو القنصليات السابق ذكرهم متمتعين بجميع الإمتيازات والمعافة، وسائر المزايا المعطاة والتى يمكن إعطاؤها الى سائر مأمورى قنصليات أى دولة ممتازة ولايسوغ تعيين مأمورى قنصليات من أهالى البلاد المجاورة لها.

(بند ٤) أما عن خصوص تجارة الرقيق وأمور الضبط والربط فى بحرية تلك البلاد فالحكومة الخديوية تتعهد بمنع تصدير رقيق من الجهات المذكورة، وتمنع تجارته كما فى سائر أقطارها وأن تلاحظ أمور الضبط والربط فيها لغاية بربرة، وكذلك ليس على الحكومة الخديوية من الآن حتى تنظم أمور إدراتها فى جميع الجهات من بربرة إلى رأس حافون سوى أن

تلتزم بإجراء جميع ما فى إمكانها لمنع تجارة الرقيق وحفظ أمور الضبط والربط ، وقد قبلت الحكومة الخديوية أن تكون سفن الإنجليز أيضا مأمورة بملاحظة منع تجارة الرقيق، وأن تضبط وترسل الى المجالس المختصة بهذا الأمر جميع السفن التى تراها مشتغلة بهذه التجارة أو تكون مشبوهة بالإشتغال بهذه التجارة فى جميع السواحل الموجودة بالصومال التابعة للقطر المصرى.

(بند ٥) تعتبر هذ الشروط متممة وواجبة التنفيذ عندما تتعهد جلالة الحضرة الشاهانية الى الحكومة الإنجليزية رسميا بالأ تعطى بأى وجه كان الى أى دولة كانت من الدول الأجنبية أى قطعة من سواحل بلاد الصومال أو من سائر البلاد التى أدخلت فى حوزة الحكومة المصرية وصارت جزءاً من ممالك الدولة العلية المعطاة إلى الحكومة المصرية أو من البلاد التابعة لها بطريق الوراثة إلى أى دولة أجنبية، وعلى ذلك صار عقد هذه الشروط ووضع كل من الطرفين امضاءه.

تحريراً فى الأسكندرية فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ .

إمضاء

إمضاء

شريف

فيفيان

التعليق على معاهدة ١٨٧٧ بين مصر والمجلترا:

لقد ترك الإستعمار الأوروبى للقارة الأفريقية حدوداً سياسية مصطنعة مزقت أو اصل شعوب وجماعات قومية متماثلة فى مصالحها وأهدافها ومتجانسة فى أصولها العنصرية وفى ثقافتها، وكانت هذه الوحدات السياسية المصطنعة سبباً فى مشكلات - ومن هذه المشكلات التى ترتبت على الإستعمار الأوروبى - مشكلة القرن الأفريقى، ونعنى بالقرن الأفريقى ذلك

البروز شرق أفريقيا ويمتد إلى منتصف أرض جيبوتي في الشمال حتى نهر تانا في كينيا ويمتد أيضاً داخل حدود إثيوبيا (ويحده في الشمال خليج عدن ومن الشرق المحيط الهندي ورأس جردفوى في الشمال حتى مصب نهر تانا في الجنوب، ويحده غرب إثيوبيا من ناحية الشمال وكينيا من ناحية الجنوب ومساحته حوالي ٤٥٠ ميلاً مربعاً، ويشمل كل أرض الصومال ونحو نصف أرض جيبوتي وخمس مساحة كل من إثيوبيا وكينيا^(١).

وتعود مشكلات ذلك القرن الأفريقي في الوقت الحاضر التي تلك الحقة من التقسيم الاستعماري للمنطقة والتي تكمن وراءها جذور المشكلات المعاصرة في القرن الأفريقي.

فبعد الفتح العثماني للعراق عام ١٥٣٤ بدأ إهتمام الدولة العثمانية بالبحر الأحمر لمواجهة الغزو البرتغالي وخرج أسطول عثماني ضخيم من ميناء السويس في عام ١٥٣٨ فاستولى على عدن، كما احتل العثمانيون جزيرة مصوع وتوسعوا بعد ذلك فاستولوا في الشاطئ الأفريقي على المنطقة التي تعرف باريتريا الحالية، وأطلق العثمانيون على هذا الساحل من سواكن إلى مصوع أسم (ولاية الحبش العثمانية)، وبعد القضاء على الحركة الوهابية عين إبراهيم باشا والياً على جدة والحجاز. وصار إبراهيم يحمل لقب متصرف جدة والحبش، وامتد النفوذ المصري في هذه المنطقة حتى بلغ أقصاه في عهد الخديوي اسماعيل حيث إمتدت الإدارة المصرية في عهده إلى البحيرات الاستوائية والسودان وبعض أقاليم الحبشة والصومال. ففي فرمان تغيير الوراثة الذي صدر لإسماعيل في ٢٧ مايو ١٨٦٦ نص على أن تنقل ولاية مصر مع ما هو تابع لها من الأراضي وكل ملحقاتها وكذلك

(١) أحمد يوسف القرعى: الخريطة السياسية للقرن الأفريقي مجلة السياسة الدولية العدد ٥٤ لعام

سواكن ومصوع إلى أكبر أولاد الوالى بطريق التوارث وبالصورة نفسها إل أكبر أولاد ذريته^(١).

وكان ذلك مقابل دفع ضريبة قدرها سبعة آلاف جنيه تدفعها الخديوية المصرية للسلطان العثماني سنويا^(٢). وقد مر التوسع المصرى بعدة مراحل اذ استولى المصريون فى مراحلہ الأولى على زيلع فى عام ١٨٧٥ ثم امتدوا بعد ذلك الى نهر الجوبا وأرسلت مصر حملة لهذا الغرض غادرت السويس فى سبتمبر ١٨٧٥ بقيادة ماكيلوب باشا مدير الموانئ والمنارات المصرية ووصلت الحملة الى رأس حافون الواقعة جنوب رأس جردفون فى ١٥ أكتوبر ١٨٧٥ ثم إلى قسمايو، وكان الهدف من هذه الحملة الوقوف فى وجه الأطماع الاستعمارية الأوروبية^(٣).

واضطرت مصر إلى الموافقة على وجهة نظر بريطانيا بتحديد رأس حافون نهاية للسيادة المصرية على الساحل الشرقى لأفريقيا، وجرت مفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية إنتهت بتوقيع اتفاق بين الطرفين فى ٧ سبتمبر عام ١٨٧٧ حيث اعترفت بالسيادة المصرية على ساحل الصومال حتى رأس حافون الواقع على بعد ٢٠٠ ميل الى الجنوب من رأس جردفوى^(٤).

واشترطت بريطانيا فى هذه المعاهدة تعهد الدولة العثمانية بعدم إعطاء أى دولة أجنبية أى منطقة من سواحل بلاد الصومال أو من البلاد التى دخلت فى حوزة الحكومة المصرية - لكن الباب العالى لم يصدر التعهد المطلوب فإعتبرت بريطانيا هذه المعاهدة غير كاملة.

(١) مجموعة الفرمانات الشاهانية - فرمان رقم ٩١٣ - فى ١٥ ذى الحجة ١٢٨٧.

(٢) محمد رجب حراز: التوسع الإيطالى فى شرق أفريقيا وتأسيس مستعمرتى لريتريا والصومال - رسالة ماجستير منشورة - جامعة القاهرة سنة الطبع ١٩٦٠ ص ٨٦/.

(٣) شوقى الجمل: دور مصر فى أفريقيا ص ١١٠.

(٤) المعاهدة - موضوع التعليق.

ومما لا يدع مجالاً للشك أن سقوط مصر في قبضة الإحتلال البريطاني كانت له آثاره العكسية على التنافس الدولي على سواحل البحر الأحمر خاصة بعد أن نقل الباب العالي مسئولية إدارة ممتلكاته على السواحل الأفريقية الى مصر وبدأت بريطانيا تقوى من نفوذها خاصة بعد أن جالت بخاطرها فكرة إخلاء مصر لهذه السواحل..

ويلاحظ على هذا الإعتراف البريطاني ما يلي:

أولاً: يوضح هذا الإنفاق أن مصر قد توسعت في شرق القارة الأفريقية وإنها وصلت إلى نهر الجوبا والصومال، وأنها أقامت امبراطورية مترامية الأطراف في هذه الجهات ولكن بسبب التنافس الإستعماري الأوروبي في شرق القارة - فإن بريطانيا إتخذت من إيطاليا حليفاً لها للوقوف في وجه الأطماع الفرنسية هناك، ولذا كان لابد من تقليص حدود مصر على سواحل الصومال والإعتراف بأن مجال النفوذ المصري يقتصر فقط على سواحل الصومال حتى رأس حافون.

ثانياً: أن بريطانيا حين قلصت حدود مصر على سواحل الصومال لم يكن يدور بخلدتها أنها سوف تستولى على مصر في عام ١٨٨٢ ولو كان هذا الإحتلال قائماً لما فكرت في تقليص نفوذ مصر على سواحل الصومال.

ثالثاً: أجبرت بريطانيا مصر على عدم التنازل لأى قوة أوروبية أو إعطاء تراخيص لأية قوة قد تعرقل حركة التجارة الإنجليزية.

رابعاً: فرضت بريطانيا على مصر أيضاً عدم فرض رسوم أو عوائد على البضائع الواردة إلى كل من تاجورا وزيلج بالإضافة إلى تمييز السفن البريطانية على غيرها من سفن الدول الأخرى وبعد هذا في حد ذاته إمتيازاً أجنبياً.

خامساً: نص هذا الإتفاق كغيره من المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا مع كل القوى الأفريقية على منع تصدير الرقيق من بلاد الصومال، كما نص على أن تقوم السفن البريطانية بتفتيش جميع السفن التي تراها تعمل في هذه التجارة، وباسم تجارة الرقيق وباسم القضاء على هذه التجارة إتخذت بريطانيا من هذه الحجة ذريعة للتدخل في شئون الدول وبسط نفوذها على بعض المناطق الأفريقية وحرمان مصر من ثمار توسعاتها في بلاد الصومال وأعالى النيل والمديرية الاستوائية.

للمزيد من المعلومات يرجع إلى:

- ١ - شوقى الجمل: دور مصر في أفريقيا (١٩٨٤).
- ٢ - شوقى الجمل: تاريخ السودان وادى النيل ج٢، ج٣ (١٩٦١)، (١٩٨٠).
- ٣ - محمد فؤاد شكرى: مصر والسيادة على السودان (القاهرة ١٩٦٤).
- ٤ - محمد فؤاد شكرى: الحكم المصرى فى السودان ١٨٠٠ - ١٨٨٠ (القاهرة ١٩٤٧).

**TREATY. Great Britain, Ethiopia, and Egypt. Signed at
Adowa 3rd June, 1884.⁽¹⁾**

On the third June, 1884, a Treaty was concluded between Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Empress of India, His Majesty Johannis Negoosa Negust of Ethiopia and its Dependencies, and His Highness the Khedive of Egypt, for the settlement of differences between Egypt and Abyssinia.

The following is an epitome of its provisions:

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Empress of India, and His Majesty Johannis, made by the Almighty King of Sion, Negoosa Negust of Ethiopia and its Dependencies, and His Highness Mohamed Tawfik, Khedive of Egypt, being desirous of settling the differences which exist between the said Johannis, Negoosa Negust of Ethiopia, and Mohamed Tawfik Khedive of Egypt, and of establishing an everlasting peace between them, have agreed to conclude a Treaty for this purpose, which shall be binding on themselves, their heirs, and successors; and Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Empress of India, having appointed as her Representative Rear - Admiral Sir William Hewett, Commander-in-Chief of Her Majesty's ships of war in the East Indies, and His

Hertslet: Vol. 11. p. 422. (1)

Majesty the negoosa Negust of Ethiopia, acting on his own behalf, and His Highness the Khedive of Egypt, having appointed as his Representative His Excellency Mason Bey, Governor of Massowah, they have agreed upon and concluded the following Articles:-

Art. I. - Free Transit for all Goods through Massowah to and from Abyssinia.

Restoration of Bogos to Ethiopia.

Art. II. - On and after the 1st day of September, 1884, corresponding to the 8th day of Maskarram, 1877, the country called Bogos shall be restored to His Majesty the Negoosa Negust; and when the troops of His Highness the Khevide shall have left the garrisons of Kassala Amedib, and Sanhit, the buildings in the Bogos country, which now belong to His Highness the Khedive, together with all the stores and munitions of war which shall then remain in the said buildings, shall be delivered to and become the property of His Majesty the Negoosa Negust.

Art III. - Withdrawal of Troops of Khedive form Kassala, Amedib, and Sanhit.

Art. IV. - Appointment of Aboonas for Ethiopia by Negoosa Negust.

Art. V. - Extradition of Criminals.

**Differences between the Negoosa Negust and the Khedive
to be refered to Her Britannic Majesty.**

Art. VI. - His Majesty the Negoosa Negust agrees to refer all differencies with His Highness the Khedive which may arise, after the signing of this Treaty of Her Britannic Majesty for settlement.

Art. VII. - Ratifications.

(King's Seal)

(L.S.)

W. Hewett.

(L.S.)

Mason.

Adowa, 3rd June, 1884.

بعض الكلمات الواردة في الوثيقة:

kingdom	مملكة	troops	قوات
Empress	امبراطورة	stores	مخازن
Majesty	سيادة	foundations	مؤسسات
dependencies	توابع	propery	ملكية
settlement	تسوية	withdrawal	انسحاب
provisions	مواد	appointment	تعيين
desirous	راغب	extradation	تسليم
settle	يسوى	criminals	المجرمين
everlasting	دائم	refer	يحيل - يشير
conclude	يوقع	arise	ينشأ
heirs	ورثة	settlement	تسوية
representative	ممثل	successors	خلفاء
articles	مواد	on behalf	نيابة عن

ترجمة الوثيقة:

معاهدة بين

بريطانيا العظمى، وإثيوبيا ومصر

موقعه في عدوه في ٣ يونيو ١٨٨٤

في الثالث من يونيو ١٨٨٤ وقع كل من صاحبة الجلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلاندا وإمبراطورة الهند مع صاحب الجلالة يوحنا نجاشي الحبشة وتوابعها وصاحب الجلالة خديوى مصر معاهدة وذلك من أجل تسوية الخلافات بين مصر والحبشة.

وفيما يلي مجمل لمواد هذه المعاهدة:

حيث أن كلاً من أصحاب الفخامة السالف ذكرهم يرغبون في تسوية الخلافات التي تنشأ بين الإمبراطور يوحنا ومحمد توفيق خديوى مصر ومن أجل إقامة السلام الدائم بينهم، فقد وافقوا على إبرام معاهدة لهذا الغرض والتي سيسرى مفعولها عليهم وعلى ورثتهم وخلفائهم، وقد عينت جلالة ملكة بريطانيا ممثلها الأدميرال السير وليام وايت قائد القوات البحرية البريطانية فى جزر الهند الشرقية، والنجاشى يوحنا بالنيابة عن نفسه وبدون وكيل عنه، كما عين خديوى مصر ممثله سعادة ميزون بك حاكم مصوع، ولقد وافقوا على المواد التالية:

مادة (١): حرية تجارة الترانزيت لكل السلع عن طريق ميناء مصوع من وإلى الحبشة.

مادة (٢): مع نهاية اليوم الأول من شهر سبتمبر ١٨٨٤ الموافق الثامن من شهر مسكرم - فإن المنطقة المعروفة باسم بوغوص سوف ترد إلى جلالة نجاشى الحبشة، وعندما تغادر قوات جلالة خديوى مصر حاميات كسلا

وأما ديب وسنهيت يتسلم جلاله النجاشى جميع المرافق الموجودة فى بوغوص
والتي تتبع جلاله خديوى مصر، علاوة على كل المستودعات ومخازن
الذخيرة بها وتصبح ملكا لجلالة النجاشى.

مادة (٣): إنسحاب قوات الخديوى من كسلا وأما ديب وسنهيت.

مادة (٤): تعيين اساقفة (ابونا) اثيوبيا من قبل النجاشى.

مادة (٥): تسليم المجرمين.

مادة (٦): يوافق النجاشى بأن يعرض على انجلترا كل الخلافات مع
الخديوى والتي ربما تنشأ ابتداءً من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

التوقيعات:

خاتم ملك الحبشة

السير وليم هيويت ميزون

عدوه فى ٣ يونيو ١٨٨٤

التعليق على المعاهدة:

عندما بدأت مصر فى سحب قواتها من السودان تحت ضغط بريطانيا
وقيام الثورة المهدية وتخرج موقف الحكومة المصرية - قامت بريطانيا بعدة
إتصالات لمقابلة امبراطور الحبشة (يوحنا الرابع)، وكلفت الادميرال هيويت
بهذه المهمة، وبالفعل تقابل مع الرأس الولا الناطق بلسان يوحنا الرابع، ومن
المقابلات فهم هيويت أن يوحنا الرابع يرغب فى الحصول على (إقليم
بوغوص) وعلى ميناء يطل على البحر الأحمر.

ونظراً لأن هذا المطلب صعب خاصة أن بريطانيا كانت مقيدة بنصوص
معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ التي تقضى بالمحافظة على أملاك الدولة

العثمانية، ونظراً لأن إيطاليا تقوم باحتلال مساحات ضخمة من الحبشة في خليج عصب، ونظراً لأن يوحنا لا يسمح للإنجليز بدخول بلاده - فقد رأى السير هيويت أنه ليس من الحكمة التشدد مع الحبشة وأيده في ذلك السير (إيفيلين بارنج) ممثل إنجلترا في مصر وطالب بضرورة إعطائه تعليمات واضحة تخص منح الحبشة الأراضي التي تطمع فيها، وحث الوقت لاعطاء التعليمات النهائية وكان على يوحنا أن يسهل مرور الحملات المصرية الموجودة بالقرب من حدوده داخل ممتلكاته وإبلاغ كل خلاف ينشأ بين مصر والحبشة لبريطانيا، وترك له الحرية في إحتلال إقليم بوغوص كما تمنح له حرية الترانزيت بما في ذلك الأسلحة والذخيرة، ويكون ذلك تحت الحماية البريطانية في مصوع. ويعطى يوحنا وعدا بإرسال أسقف لبلاده من مصر وفي الوقت نفسه حاول بعض المتطرفين البريطانيين أن يدفعوا بحكومة لندن إلى إرضاء رغبات الحبشة على حساب مصر، فمثلاً نجد أن جمعية محاربة تجارة الرقيق شجعت نشاط الحكومة الإنجليزية في أفريقيا باسم تحرير الجنس البشري - ولذا فإنها أيدت رغبة الحكومة في التفاوض مع الحبشة.

ورأت بريطانيا أنه من الضروري المحافظة على الحقوق الشرعية للباب العالي في البحر الأحمر لأنها لا ترغب في هدم السيادة العثمانية حتى لا تفتح الباب لتدخل دول أوربية أخرى منافسة.

وسافر الادميرال هيويت في أوائل شهر ابريل عام ١٨٨٤ وكان على ميزون بك محافظ ميناء مصوع أن يصحبه كممثل ومندوب الحكومة الخديوية، وقابل الرأس الولا هذه البعث مقابلة ودية بطبيعة الحال خاصة بعد أن تسلم هدايا إنجلترا ومصر. وبدأت المفاوضات بين هذه الأطراف ووصل يوحنا الى عدوة في ٢٦ مايو ١٨٨٤ واستقبل البعثة رسمياً وشكرها على

خطاب الملكة فيكتوريا وهداياها وذكر إنه لن ينسى ابداً إنه يدين بعرشه إلى إنجلترا. ولقد قبل يوحنا المواد المقترحة في المشروع الذي أعد وأعرب عن أملة في أن يسوى كل شيء مادام الأمر تحت الحماية البريطانية، وفي اللحظة الأخيرة قبل توقيع المعاهدة في ٣ يونيو طلب يوحنا أن تطبق المادة الخاصة بحرية تجارة الترانزيت في مصوع وقد استجاب هيويت لهذا المطلب. هذه هي الظروف التي وقعت فيها معاهدة عدوة بين مصر والحبشة. ونلاحظ على هذه المعاهدة بعض النقاط ومن أهمها:

أولاً: أن هذه المعاهدة مثل غيرها من المعاهدات قد وضعت خديوى مصر في نفس مرتبة الملكة فيكتوريا والملك يوحنا ولم تشر الى السلطان العثماني وإعتبرت الخديوى رئيس دولة يتمتع بالاستقلال والسيادة مع أن مصر رغم وضعها الخاص كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية طبقاً لمعاهدة لندن ١٨٤٠. ومن الفرمانات التي يمنحها السلطان نلاحظ أن خديوى مصر لم يكن له الحق في المفاوضات مع رؤساء الدول المستقلة كإنجلترا والحبشة، ولم يكن له حق التصديق على المعاهدة بأى شكل من الأشكال لأن التصديق من حق السلطان العثماني.

ثانياً: إن الأراضي التي عهد للخديوى بالإشراف عليها طبقاً للفرمانات لايجوز التصرف فيها، وكان من الممكن في حالة عدم القدرة على المحافظة عليها أن يخليها للدولة العثمانية - ولكن لا يحق له التنازل عن أى جزء منها لأى دولة أجنبية وهذا ما حدث في هذه المعاهدة حيث أعطى (أقليم بوغوص) الى يوحنا دون الرجوع الى الدولة العثمانية صاحبة السيادة.

ثالثاً: من الوجهة القانونية كانت بريطانيا إحدى الدول العظمى التي تعهدت بضمان وسلامة أراضي الدولة العثمانية وكان وجود قواتها المسلحة

فى مصر بهدف من الناحية القانونية إلى ضمان الأمن العام والمحافظة على الوضع القائم فى المحافظة على شخص الخديوى ضد الثورة، ولذا لم يكن من حق بريطانيا أن تقبل بمفردها ودون موافقة الدول العظمى التى وقعت على المعاهدات الدولية تغيير الوضع القائم على سواحل البحر الأحمر وإقتطاع أراض من الإدارة المصرية وضمها لدولة أجنبية وهذه نقطة تمس حقوق السيادة العثمانية وتخالف أى مظهر إدارى أو عسكرى أراد الإنجليز أن يمنحوه فى هذه الفترة.

رابعاً: ليس لبريطانيا الحق فى حماية الأراضى التابعة للدولة العثمانية وكانت حرية تجارة الترانزيت فى مصوع تحت الحماية البريطانية غير شرعية حتى فى حالة إحتلال بريطانيا لهذا الميناء الذى يكون جزءاً من المحافظة المصرية علاوة على أن وضع إنجلترا نفسه فى شكل حكم دائم فى الخلافات المصرية الجشية كان يتطلب موافقة الباب العالى.

خامساً: هذه المعاهدة تُعتبر نقضاً صريحاً لكل الوعود التى قطعتها بريطانيا على نفسها أمام الدول عند إنزال قواتها فى مصر بأنها تسعى للمحافظة على الوضع القائم.

سادساً: هذه المعاهدة تُعتبر أول وثيقة دولية إعترفت بإنجلترا كدولة لها إختصاص فوق أراضى الخديوى وسلطاته وحكومته، كما أنها دليل دامغ على سياسة بريطانيا التى إتخذت من إحتلالها لمصر فرصة لفرض سيادتها على حقوق مصر واستغلت الثورة المهدية لتجبر مصر على الإنسحاب وإستغلت وضع مصر وأخذت تتفاوض مع القوى الأخرى لتحقيق مكاسبها وأطماعها على حساب مصر، ولم تقم بتدعيم موقف يوحنا من أجل شخص الإمبراطور بل إنه كان يحمل فى طياته وجود المنافسة الدولية خاصة وأن منافس يوحنا كان منليك

الثانى (ملك شوا) والذى كان يطمع فى عرش الجبشة ويحصل على مساعدات من الإيطاليين عن طريق ميناءى عصب وأبوك، وكان على إنجلترا أن تساعد يوحنا حليفها حتى يقف فى وجه هذه المنافسة الدولية وسقط يوحنا وجاء منليك ولعبت معه بريطانيا ما لعبته مع يوحنا.

للمزيد من المعلومات يرجع إلى:

- ١ - د. شوقى الجمل، د. عبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (١٩٩٧) ص ٣٦٤.
- ٢ - د. جلال يحيى: سواحل البحر الأحمر (القاهرة ١٩٤٠) ص ٥٩.

GORDON'S MISSION TO KHARTOUM

I**FROM THE BRITISH GOVERNMENT****To Gordon**

You will consider yourself authorised and instricted to perform such other duties as the Egyptian Government may desire to entrust, to you and as may be communicated to you by Sir E. Baring.

II**From The Khedive to Gordon**

You are aware that the object of your arrival here and of your mission to the Sudan is to carry into execution the evacuation of those territories, and to windraw out troops, civil officials, and such of the inhabitants, together with their belongings, as may wish to leave for Egypt. We trust that your Excellency will adopt the most effective measures for the accomplishment of your mission in this respect, and that after completing the evacuation, you will take the necessary steps for establishing an organised Government in the different provinces of the Sudan, for the miantenance of order, and the cessation of all disasters and incitement to revolt.

We have full confidence in your abilities and tact, and are convinced that you will accomplish your mission according to our desire.

III

From Gordon to Baring

The Combination of Zubair and myself is an absolute necessity for success. To do any good we must be together, and that without delay.

It is because the cloth is short I recommend the shape of coat to be such.

IV

From the British Government to Baring

Undertaking military expeditions was beyond the scope of the commission he (Gordon) held, and at variance with the pacific policy which was the purpose of his mission to the Sudan.

V

From Baring To Gordon

I have received your eleven telegrams of the Last four days on matters of general policy. I am most anxious to help and support you in every way, but find it very difficult to understand exactly what you want. I think your best plan will be to reconsider the whole question carefully and then state to me in one telegram what it is your recommend.

بعض المفردات الواردة في الوثائق المتعلقة بعثة غوردون للخرطوم:

mission	بعثة	consider	يعتبر
authorised	معطى سلطة (مباح)	instructed	مأمور
perform	ينفذ	duties	واجبات
entrust	يمهد به	communicated	يلفغ
aware	علم على	object	موضوع
carry in execution	ينفذ	evacuation	إخلاء
territories	حدود	withdraw	يسحب
civil officials	موظفون مدنيون	inhabitants	سكان
belongings	ممتلكات	adopt	ينفذ (يتخذ إجراءات)
effective measures	الاحتياطات الأكثر فاعلية	accomplishment	إتمام - إنجاز
this respect	هذا الاتجاه	steps	خطوات
establish	يقيم - أنشاء	organised	منظم
provinces	مقاطعات - أنشاء	maintenance	استباب
order	نظام	cessatin	منع
disasters	مأسى	incitement	دوافع
revolt	ثورة	confidence	ثقة
abilities	قدرات	tact	حكمة
convinced	متأكد	combination	إلتحاق بمراقبة
absolute	ملحة	necessity	ضرورة
delay	تأخير	recommend	يوصى به
shape	شكل	undertaking	القيام به
expedition	عمليات (حملات)	beyond	خارج نطاق
scope	مجال	held	عهد له بها
variance	يتعارض	pacific	سلمي
policy	سياسة	general policy	سياسة عامة
anxious	غير - راغب في	plan	خطة
reconsider	يعاود دراسة		

ترجمة الرسائل:

١ - من الحكومة البريطانية لغوردون

يجب أن تعتبر أن من سلطتك ومن صميم مهمتك أن تقوم بالمهام الأخرى التي ترغب الحكومة المصرية في أن تعهد بها لك والتي تبلغ لك عن طريق السير بارنج.

٢ - من الخديوى الى غوردون

صاحب الفخامة..

لاشك في أنك تعلم أن الهدف من حضورك إلى هنا ومن بعثتك للسودان - هي أن تقوم بعملية إخلاء هذه البلاد وتسحب فرقنا العسكرية، والموظفين المدنيين، والسكان الراغبين في العودة إلى مصر مع متعلقاتهم. نحن نثق في أن فخامتكم ستأخذ أفضل الوسائل لإنهاء مهمتك (بعثتك) في هذا الاتجاه وانه بعد إنهاء عملية الإخلاء ستأخذ الخطوات اللازمة لإقامة حكومة منتظمة في مختلف مقاطعات السودان للمحافظة على النظام ومنع حدوث أية كوارث أو دوافع للثورة.

إن لنا ثقة كاملة في قدراتكم وحكمتكم وعلى يقين أنكم ستنفذون بعثكم حسب إرادتنا.

٣ - من غوردون الى بارنج

تعتبر مرافقة الزبير لى في مهمتى ضرورية لإحراز أى نجاح. لكى يتم إنجاز أى عمل يلزم أن نكون معاً دون تأخير - لأن القماش قصير فإننى أوصى بشكل معين للرداء. (أى أن الحل المقترح بمرافقة الزبير له فى مهمته - ليس الحل الأمثل لكنه الحل الذى تفرضه الظروف).

٤ - من الحكومة البريطانية الى بارنج

القيام بعمليات عسكرية خارج عن نطاق المهمة الموهود بها له (غوردون)، ويتعارض مع السياسة السلمية التي هي الغرض، من بعثته للسودان.

٥ - من بارنج الى غوردون

تسلمت البرقيات الإحدى عشر التي أرسلتها خلال الأيام الأربعة الأخيرة بخصوص المسائل المتعلقة بالسياسة العامة - إنتى أتوق لمساعدتك وتأييدك فى كل شىء - لكننى أجد صعوبة بالغة فى فهم ماذا تريد بالضبط. أعتقد أن أفضل وسيلة هى أن تعود لدراسة المسألة (الموضوع) كلها بعناية وبعثتد ترسل لى فى برقية واحدة ما توصى به.

تعليق على الوثائق الخاصة ببعثة غوردون للخرطوم:

تأزمت الأمور فى السودان بعد ما حققته قوات المهدي من انتصارات على قوات الحكومة وأبرزها إنتصار قواته فى الإستيلاء على الأبيض عاصمة كردفان ودخولها فى ١٩ يناير ١٨٨٣ بعد حصار طويل لها واستولت قوات المهدي نتيجة لذلك على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر.

كذلك فشلت قوات هيكس (Hicks pasha) الضابط الأنجليزى الذى أرسل على رأس ١٠٠٠٠ جندي وذلك بعلم الإنجلترا لكردفان لتخليص الأبيض فى تحقيق أى نصر حيث هلك معظم أفراد الحملة فى معركة (شيكان) وبذا خضعت كردفان كلها لقوات المهدي وانتشرت الثورة فى السودان الشرقى، ورفضت الإنجلترا التى كانت تحتل مصر منذ عام ١٨٨٢ - إستخدام الجيش المصرى الجديد الذى أعد بعد تسريح جيش عرابى - كما وضعت العراقيل فى وجه إستخدام قوات عثمانية فى السودان وفى هذه الظروف - جاءت فكرة الإنسحاب من السودان.

وبتوجيه من الحكومة البريطانية أُختير غوردون لهذه المهمة وعلل ذلك بمعرفته التامة بأحوال السودان، فقد سبق أن عمل به مديراً للمديرية الإستوائية ثم حكمداراً عاماً للسودان.

وقد تطورت الأوضاع بخصوص مهمة غوردون التي أوكلت له والتي إنتهت بسقوط الخرطوم في أيدي قوات المهدي ومقتل غوردون بها في ٢٦ يناير ١٨٨٥ :

١ - فقد أحاطت الحكومة البريطانية غوردون علماً عند مغادرته لندن بأن مهمته تنحصر في مجرد موافاة لندن بتقارير عن أفضل الوسائل لتحقيق الإنسحاب من السودان، أى مجرد الرؤية وإرسال التقارير والتوصيات عن طريق ممثل إنجلترا في مصر السير بارنج أى تنحصر مهمته في مجرد الرؤية وتقديم النصيحة على أن يقوم بالمهام الأخرى التي ترغب الحكومة المصرية في أن يقوم بها والتي تبلغ له عن طريق السير بارنج.

٢ - وقد شرح الخديوى المهمة الموكولة لغوردون - في رسالة منه موجهه لغوردون شرح له فيها أن مهمته تنحصر في إخلاء السودان وسحب القوات العسكرية المصرية منه وكذلك المواطنين الراغبين في العودة لمصر مع متعلقاتهم، وأنه بعد إنهاء عملية الإخلاء عليه أن يتخذ الخطوات اللازمة لإقامة حكومة تطلع بحفظ النظام حتى لا تحدث كوارث وحتى يقضى على أسباب الثورة.

وقد أكد الخديوى ثقته في أن غوردون سيطلع بهذه المهمة الموكولة له على خير وجه.

٣ - على أن غوردون لم يقبل أن يكون مجرد مستطلع ومُرسل يرسل تقارير، فبعد وصوله للقاهرة ومقابلته للخديوى طلب أن يعطى وظيفة حاكم عام للسودان، وتكون مهمته صفة تنفيذية - فيعطى سلطة تدبير شئون مستقبل السودان - وقد جالت بفكره عدة أفكار في هذا الاتجاه.

وكرغبة غوردون سلمه الخديوى فى ٢٦ يناير ١٨٨٤ أمرين:

الأول: بتعيينه حاكماً عاماً على السودان، ووجه الخديوى أمراً لأهالى السودان بطاعته.

الثانى: يتعلق بنية الحكومة المصرية على إخلاء السودان والإنسحاب منه وإعادة الإستقلال لعائلات سلاطين الحكام السابقين. وقد أعطى غوردون حرية إختيار الوقت المناسب لإعلان أى من الأمرين.

٤ - على أن موقف غوردون من الزبير رحمت - إتخذ ابعاداً مختلفة ومتباينة - فقبل مجيئه لمصر توجس خيفة من عدوه القديم الزبير رحمت وشك فى إتصاله بالمهدى وطلب من الحكومة البريطانية فرض رقابة على الزبير ونفيه إن أمكن إلى قبرص - لكن بعد وصوله لمصر قابل الزبير السير ايفلين بارنج، وبحضور نوبار باشا، والكولونيل ستوارت - ودار نقاش حاد بين الطرفين حول موقف غوردون من سليمان بن الزبير رحمت وقتله - وبعد هذه المقابلة غير غوردون رأيه فألح فى اصطحابه معه لضمان نجاح مهمته.

وبعد سفره للخروطوم ظل غوردون يلح فى ضرورة إرسال الزبير رحمت ولكن الحكومة البريطانية إعتضت على إرساله، كما أن جماعات محاربة تجارة الرقيق إعتضت على عودة الزبير للسودان - وقد رد غوردون فى أكثر من برقية على هذه الإعتراضات وذكر إنه إذا كان للمهدى فى السودان قوة البابا فسيكون للزبير قوة السلطان - وقد وصل غوردون فى إلحاحه بشأن إرسال الزبير للسودان أن هدد بالإستقالة من مهمته فى حالة عدم الأخذ برأيه فى هذه المسألة.

وقد ذكر غوردون أن إرسال الزبير للسودان ومنحه سلطة إدارة هذه البلاد ليس هو الحل الأمثل لكن الحل الذى تحتّمه الظروف الراهنة.

٥ - وأمام إصرار الحكومة البريطانية على عدم ارسال الزبير رحمت - اقترح غوردون أن ترسل الحكومة البريطانية قوة عسكرية من الهند إلى وادي حلفا لإرهاب المهدي وللمساهمة في إستقرار الأمور في السودان.

لكن جاء رد الحكومة البريطانية على هذا الإقتراح - والذي بلغ للورد إيفلن بارنج بان مهمة غوردون المرسل لها السودان هي مهمة سلمية والقيام بحملات عسكرية تتعارض تماما مع هذه المهمة.

٦ = على أن تصرفات غوردون منذ غادر لندن الى القاهرة ثم إلى السودان وأراءه إتسمت بالتذبذب وعدم الإستقرار والتغير المستمر.

فقد أبرز عند وصوله الى بربر في ١١ فبراير ١٨٨٤ - الفرمان الخاص بإتجاه الحكومة المصرية لإخلاء السودان مما أضعف مركز غوردون وضاعف من متاعبه - وأدى لإنضمام القبائل التي كانت مترددة في الإنضمام للثورة - الى المهدي.

كما أعلن غوردون عند وصوله بربر - وقف العمل بالمعاهدة التي وقعت بين مصر وبريطانيا في ١٨٧٧ الخاصة بمنع الإتجار في الرقيق.

على أن تردد غوردون وعدم إستقراره على رأى إنعكس على مراسلاته للسير ايلفن بارنج - فقد كان يبرق له بكل فكرة تعرض له حتى أن سيل اليرقيات أخذ ينهمر على بارنج بحيث أصبح عاجزاً عن إدراك رغبته واتجاهه. وقد أرسل بارنج لغوردون ينوه إلى أنه يريد مساعدته ومساندته لكنه لا يستطيع فهم ماذا يريد - ولذا يرى أن يعيد التفكير ثانية في الأوضاع والآراء التي تضمنتها بوقياته المتعددة وأن يبرق له في برقية واحدة بوضوح عن رأيه حتى يبلغه بارنج للحكومة البريطانية ويطلب تعليماتها ورأيها فيما يطلبه غوردون.

٧ - ومن الإجتاهات المتعددة لغوردون أنه - أثناء وجوده فى بربر - كتب للمهدى فعرض عليه سلطنة كردفان وكان رد المهدى بأنه أرفع من سلطان - ودعاه لإنخراط تحت راية المهدى.

على أن الأمور فى السودان ظلت تزداد سوءاً يوماً بعد يوم - وزاد حصار الدراويش للخرطوم - فى الوقت الذى كانت الحكومة البريطانية مترددة فى إرسال نجده لإنقاذ غوردون واستيورت.

وفى ٢٦ مايو ١٨٨٤ سقطت بربر فى أيدي الأنصار - وأخيراً قررت الحكومة البريطانية إرسال حملة بقيادة اللورد ولسلى (Lord Wolsely) لإسترجاع غوردون وإستيوارت من الخرطوم - كما أن كتشنر كان قد أرسل مع قوة من الفرسان كضابط مخابرات فى مركز أمامى على النيل لتلقى أخبار غوردون وتيسير إرسالها الى بارنج بالقاهرة.

وقد تطورت الأمور بسرعة:

فقد أرسل غوردون الباخرة عباس وعلى متنها إستيوارت نائب غوردون فى القيادة وعدد من الأورويين، وبعض الوثائق المهمة لشرح حقيقة الأوضاع للمسؤولين فى مصر، واستعمال النجدة المطلوبة.

وقد إنتهى أمر هذه الباخرة بكارثة فقد إرتطمت بصخرة قرب أبو حمدة وانقض بعض أفراد قبيلة المناصر على ركاب الباخرة وقتلوهم.

وقد إستطاعت قوات المهدى بقيادة النجومى محاصرة الخرطوم من الشمال والشرق وقصفها ببعض المدافع التى غنمها المهدى من حملة هيكس.

وقد سلمت أم درمان لقوات المهدى فى ١٥ يناير ١٨٨٥ وأصبح وضع الخرطوم حرجاً للغاية.

وفى ٢٦ يناير ١٨٨٥ زحفت قوات الدراويش بقيادة عبد الرحمن النجومى على استحكامات الخرطوم - ودخلت المدينة وقتل غوردون على سلم القصر - أما حملة الإنقاذ فقد وصلت على مرمى البصر من مدينة الخرطوم فى يوم ٢٨ يناير ١٨٨٥ فلما علم قائد الحملة بأخبار قتل غوردون وسقوط الخرطوم أبرق للحكومة البريطانية التى قررت التفهقر لوادى حلفا ومنع الدراويش من التقدم فى وادى النيل شمال وادى حلفا - والإكتفاء فى شرق السودان بالدفاع عن سواكن.

لمزيد من المعلومات يرجع إلى:

- ١ - ابراهيم فوزى: السودان بين يدي غوردون وكتشنر جزءان (القاهرة ١٣١٨).
- ٢ - شوقى الجمل: تاريخ السودان وادى النيل وعلاقاته بمصر جـ ٣ (١٩٨٠).
- ٣ - محمد فؤاد شكرى: الحكم المصرى فى السودان ١٨٠٠ - ١٨٨٥ (القاهرة ١٩٤٧).

Gordon: The journals of Major Gen. Gordon at Khartoum Leipzig 1885. (٤)

AGREEMENT

**between the British Government and the Government of
the Khedive of Egypt, relative to the future Administration
of the Soudan**

Signed at Cairo, 19th January, 1899.⁽¹⁾

Whereas certain provinces in the Soudan which were in rebellion against the authority of His Highness the Khedive have now been reconquered by the joint military and financial efforts of Her Britannic Majesty's Government and the Government of His Highness the Khedive.

And whereas it has become necessary to decide upon a system for the administration of, and for the making of laws for, the said reconquered provinces, under which due allowance may be made for the backward and unsettled condition of large portions thereof, and the varying requirements of different localities.

And whereas it is desired to give effect to the claims which have accrued to Her Britannic Majesty's Government, by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development of the said system of administration and legislation.

And whereas it is conceived that for many purposes Wadi Halfa and Suakin may be most effectively administered in

Hereslet: Map of Africa by treaty Vol. 11 P. 620. (1)

conjunction with the reconquered provinces to which they are respectively adjacent.

Now, it is hereby agreed and declared by and between the Undersigned, duly authorized for that purpose, as follows:-

Art. I. The word "Soudan" in this Agreement means all the territories south of the 22th parallel of latitude, which.

- (1) Have never been evacuated by Egyptian troops since the year 1882.
- (2) Which, having before the late rebellion in the Soudan been administered by the Government of His Highness the Khedive, were temporarily lost to Egypt, and have been reconquered by Her Britannic Majesty's Government and the Egyptian Government, acting in concert, or.
- (3) Which may hereafter be reconquered by the two Governments acting in concert.

Art. II. The British and Egyptian flags shall be used together, both on land and water, throughout the Sudan, except in the town of Suakin, in which locality the Egyptian flag alone shall be used.

Art. III. The supreme military and civil command in the Soudan shall be vested in one officer, termed the "Governor-General of the Soudan". He shall be appointed by Khedivial Decree on the recommendation of Her Britannic Majesty's Government, and shall be removed only by Khedivial decree, with the consent of Her Britannic Majesty's Government.

Art. IV. Laws, as also orders and regulations, with the full force of law, for good government of the Soudan, and for regulating the holding, disposal and devolution of property of every kind therein situate, may from time to time be made, altered, or abrogated by proclamation of the Governor-General. Such laws, orders and regulations may apply to the whole or any named part of the Soudan, and may, either explicitly or by necessary implication, alter or abrogate any existing law or regulation.

All such Proclamations shall be forthwith notified to Her Britannic Majesty's Agent and Consul-General in Cairo, and to the President of the Council of Ministers of His Highness the Khedive.

Art. V. No Egyptian Law, Decree, Ministerial Arrete, or other enactment hereafter to be made or promulgated, shall apply to the Soudan or any part thereof, save in so far as the same shall be applied by Proclamation of the Governor-General in manner herein before provided.

Art. VI. In the definition by Proclamation of the conditions under which Europeans, of whatever nationality, shall be at liberty to trade with or reside in the Soudan, or to hold property within its limits, no special privileges shall be accorded to the subjects of any one or more power.

Art. VII. Import duties on entering the Soudan shall not be payable on goods coming from Egyptian territory. Such duties

may however, be levied on goods coming from elsewhere than Egyptian territory, but in the case of goods entering the Soudan at Suakin, or any other port on the Red Sea littoral, they shall not exceed the corresponding duties for the time being levied on goods entering Egypt from abroad. Duties may be levied on goods leaving the Soudan, at such rates as may from time to time be prescribed by Proclamation.

Art. VIII. The jurisdiction of the Mixed Tribunals shall not extend, nor be recognized for any purpose whatsoever, in any part of the Soudan, except in the town of Suakin.

Art. IX. Until, and save so far as it shall be otherwise determined by Proclamation, the Soudan, with the exception of the town of Suakin, shall be and remain under martial law.

Art. X. No Consuls, Vice-Consuls, or Consular Agents shall be accredited in respect of, nor allowed to reside in the Soudan, without the precious consent of Her Britannic Majesty's Government.

Art. XI. The importation of slaves into the Soudan, as also their exportation, is absolutely prohibited. Provision shall be made by Proclamation for the enforcement of this Regulation.

Art. XII. It is agreed between the two Governments that special attention shall be paid to the enforcement of the Brussels Act of the 2nd July 1890, in respect of the import, sale, and manufacture of fire-arms and their munitions, and distilled or spirituous liquors.

Done in Cairo, the 19th January, 1889.

AGREEMENT between the British Government and the Government of the Khedive of Égypt relative to the Inclusion of Suakin in the Agreement of 19th January, 1899 (Administration of the Soudan). Signed at Cairo, 10th July, 1899.

Whereas, under our Agreement made the 19th day of January 1899 relative to the future administration of the Soudan, it is provided by Art. VIII that the jurisdiction of the Mixed Tribunals shall not extend nor be recognized for any purpose whatsoever in any part of the Soudan except in the town of Suakin; and whereas no Mixed Tribunal has ever been established at Sukain and it has been found to be inexpedient to establish any such Tribunal in that locality, would occasion.

And whereas grievous injustice is casused to the inhabitants of Suakin by the absence of any local jurisdiction for the settlement of their disputes, and it is expedient that the town of Suakin should be placed upon the same footing as the rest of the Soudan.

And whereas we have decided to modify our said Agreement accordingly in manner hereinafter appearing:

Now, it is hereby agreed and declared by and between the Under-signed duly authorized for that purpose, as follows:

Art. I. Those provisions of our Agreement of the 19th day of January 1899, by which the town of Suakin was excepted from the general regime established by the said, Agreement

for the future administration of the Soudan, are hereby abrogated.

Done at Cairo, the 10th July 1899.

(Signed) Cromer

Boutros Ghali.

بعض الكلمات الواردة في الوثيقة:

adminstration	إدارة	relative	بشأن
rebellion	ثورة	provinces	أقاليم
joint	مشتركة	authority	سلطة أو طاعة
locality	موقع - أو موضع	allowance	مراعاة
claims	مطالب	give effect	يضع في الإعتبار
legislation	قانوني	share	يشارك
authorized	مفوضين	conceive	يتراعى
in concert	معاً - بالإتحاد	evacuate	يخلى
vest	يعهد به إلى	supreme	العليا
regulation	تنظيمات	consent	موافقة
devolution	انتقال الملكية - اهلولة	disposal	نقل
abrogate	يلقى	enactment	تشريع - قانون
explicity	صراحة	aita	يبلل - يتخير
decree	قرار مرسوم	proclamation	اعلان - تصريح
ministrial	قرارات وزارية	implication	تضمنين
privileges	إمتيازات	notify	يعلن - يبلغ
import duties	رسوم واردات	save	إلا - باستثناء
littoral	ساحلي	accord	يمنح
tribunal	يحكمه	levy	يفرض بجبي
reside	يقيم	prescribe	يفرض

prohibit	يمنع	martial	عسكري
manufacture	يصنع	acredit	يعتمد
distilled	قطر	enforcement	تنفيذ
griveous	جسيم	munitions	ذخائر
expedient	مناسب	inexpedient	غير مناسب
inclusion	اضافة (تضمنين)	disputes	منازعات
relative to	بخصوص	provisions	نصوص
jurisdiction	سلطة قضائية	promulgate	يعلن - ينشر
extend to	يمتد إلى	established	أسست
inexpedient	غير محلها	locality	الإقليم
adoption	تتخير	injustice	عدم عدالة
settlement	وضع لحد	disputes	خصومات
expedient	موافق	modify	يطور
same footing	على قدم المساواة	excepted	يتثنى من
provisions	محتويات	is provided	تقرر
abrogated	أبطل - ألغى	mixed tribunals	محاكم مختلطة
		recognized	يعترف بها

ترجمة الإتفاق:

اتفاقية بين حكومة جلالة ملكة بريطانيا وحكومة حضرة فخامة خديوى مصر فيما يتعلق بإدارة السودان فى المستقبل موقعة فى القاهرة فى ١٩ يناير ١٨٩٦.

حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة حضرة فخامة الخديوى قد صادرة إعادة فتحها من جديد بالوسائل والجهود الحربية والمسكوية بين حكومة جلالة ملكة بريطانيا وحكومة الباب العالى الخديوى. وحيث إنه قد أصبح من الضرورى وضع نظام للإدارة ومن القوانين

اللازمة لهذه المناطق التي فتحت من جديد مع مراعاة ما عليه الجانب العظيم منها من التأخر وعدم الإستقرار وما تستلزمه حالة كل جهة من الإحتياجات المتنوعة.

وحيث إنه من المرغوب فيه التصريح بمطالب جلالة الملكة المترتبة على ما لها بحق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإدارى والقانونى السالف الذكر ومن إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل.

وحيث إنه رؤى وجوب إلحاق وادى حلفا وسواكن إدارياً بالأقاليم المفتحة المجاورة لها.

فالآن صار الإتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى:

المادة الأولى:

تطلق كلمة السودان فى هذا الإتفاق على كل المناطق الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى:

- ١ - الأراضى التى لم تجل عنها قط القوات المصرية من عام ١٨٨٢ أو.
- ٢ - الأراضى التى كانت تحت الإدارة المصرية قبل ثورة السودان وفقدتها مصر مؤقتاً ثم إفتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالإتحد معاً.

- ٣ - الأراضى التى تفتحتها سوياً الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً.

المادة الثانية:

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معاً فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل بها إلا العلم المصرى فقط.

المادة الثالثة:

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب بحاكم عموم السودان ويكون تعيينه بأمر عال من خديوى مصر بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل من وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر بموافقة الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة:

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أبلولتها والتصرف فيها - يجوز سنها أو نسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه، ويجوز أن يترتب عليه صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة، وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس حكومة مجلس نظار جناب الخديوى.

المادة الخامسة:

لايسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية التى تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر بإجرائه منشور من الحاكم العام بالطريقة السالف ذكرها.

المادة السادسة:

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان يبين الشروط التى بموجبها يصرح للأوروبيين من أى جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكن

بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لايشمل إمتيازات خصوصية لرعايا أى دولة أو دول.

المادة السابعة:

لأندفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية، إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ البحر الأحمر لايجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التى يصدرها فى هذا الشأن.

المادة الثامنة:

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أى جهة من جهات السودان ولا يعترف بها بوجه من الوجوه.

المادة التاسعة:

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

المادة العاشرة:

لايجوز تعيين قناصل أو وكلاء أو مأمورى قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

المادة الحادية عشر:

ممنوع منعاً باتاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور
بالإجراءات اللازم إتخاذها بهذا الشأن.

المادة الثانية عشر:

تم الإتفاق بين الحكومتين على وجوب تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل
المبرمة بتاريخ ٢ يوليو ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر
الحربية والمشروبات الروحية والمقطرة وبيعها أو تصنيعها.

تحريراً في القاهرة ١٩ يناير ١٨٩٩

الأمضاءات

كرومر

بصرى عانى

ترجمة الاتفاق الآخر

إتفاق بين الحكومة البريطانية وحكومة خديوى مصر بخصوص الحاق
سواكن بالإتفاق السابق توقيعه في ١٢ يناير ١٨٩٩ (الخاص بإدارة
السودان) - موقع في القاهرة في ١٠ يوليو ١٨٩٩

حيث إنه بموجب اتفاقنا الموقع في ١٩ يناير ١٨٩٩؛ بخصوص إدارة
السودان في المستقبل نصت المادة الثانية - إن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد
ولا يعترف بها لأي غرض من الأغراض في أى جهة من جهات السودان
باستثناء مدينة سواكن، وحيث إنه لم تنشأ في سواكن محاكم مختلطة،
كما أنه وجد أنه ليس من الصالح أن تنشأ مثل هذه المحاكم في هذه المنطقة
بسبب ما يتطلبه ذلك من مصاريف.

وحيث إنه يترتب ظام فادح للمواطنين فى سواكن بسبب عدم وجود أى نوع من المحاكم للفصل فى خصوماتهم - فقد وجد من الموافق أن تعامل مدينة سواكن بنفس الوضع كباقى مدن السودان.

ولذلك فقد قررنا أن نعدل إتفاقتنا السابق كما يلى:

فقد إتفق مندوبان الموقعان بعد بموجب السلطة المخولة لهما لهذا الغرض على ما يلى:

مادة ١: يلغى ما جاء فى إتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بخصوص استثناء مدينة سواكن من النظام العام الذى أقره هذا الإتفاق بخصوص إدارة السودان فى المستقبل.

وقع فى القاهرة ١٠ يوليو ١٨٩٩

كرومر

بطرس غالى

التعليق على الإتفاق الموقع فى ١٩ يناير ١٨٩٩:

اشتد التنافس الدولى بين إنجلترا وفرنسا خاصة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وقد ظهر ذلك بشكل واضح فى منطقة أعالي النيل وفى بلاد الحبشة وصرار التسابق بين الدولتين من أجل لإرضاء منليك ملك ملوك الحبشة، ولتحقيق هذا الغرض سافرت بعثة إنجليزية برئاسة (رينيل رود) ونجحت فى عقد معاهدة أديس أبابا عام ١٨٩٧ بشأن تخطيط الحدود بين الصومال الإنجليزى والحبشة وإزالة سوء التفاهم بين الطرفين بسبب موقف بريطانيا من معاهدة أنشبالى.

وفى نفس الوقت كان لجارڊ (Lagard) الفرنسى قد وصل الى أديس أبابا باسم الجمهورية الفرنسية ليعقد إتفاقاً مع منليك فى اديس ابابا فى ٢٢

مارس ١٨٩٧ بشأن تخطيط الحدود بين الصومال الفرنسي والحبشة، ومنع أى دولة أجنبية من التدخل فى نطاق النفوذ الفرنسى، بالإضافة إلى حق الحبشة فى الحصول على الملح من بحيرة اسال (Asal).

وكانت فرنسا قد قررت الزحف على النيل من ناحية الحبشة من جهة وبالزحف عليه أيضاً من ناحية الكونغو الفرنسية والأوبانجى العليا فأرسلت بعثة من الغرب بقيادة مارشان، وكان هذا هو السبب الرئيسى فى اتخاذ الحكومة البريطانية قرارها باستئناف الزحف من دنقلة والوصول الى فاشودة قبل الفرنسيين ثم إسترجاع كل أقاليم السودان المصرى.

ومن هذا المنطلق ومن هذه السياسة البريطانية التى تسعى إلى استرداد السودان والمشاركة فى حكمه بدأ التخطيط لإسترداد السودان بعد أن أمن البريطانيون جانبهم من ناحية الحبشة بإتفاق مايو ١٨٩٧ وغادر كتشنر القاهرة فى ٨ يوليو ١٨٩٧ ووصل مروى واتخذها مقراً له ثم انتقل الى ابو حمد لطرد الدراويش ونجح فى الوصول الى أم درمان حيث دارت المعركة الفاصلة فى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ ودخل كتشنر أم درمان بعد فرار الخليفة بساعة وبذلك إنتهت دولته.

وبعد هذه المعركة وانتهاء حكومة الخليفة بدأ الإنجليز يفكرون فى أمور السودان والسعى نحو وضع نظام يكفل لهم السيادة والسيطرة إستناداً الى حق الفتح وإشتراكهم بالأموال والرجال لإسترجاع السودان - كما أدعوا - والاحتفاظ لمصر بحقوقها فى السيادة على السودان، والعمل على إبعاد تركيا كلياً من شئون السودان، وإستبعاد الإمتيازات الأجنبية، فبدأ اللورد كرومر ترجمة هذه الأسس فى النظام الذى أدى إلى تقديم إتفاقية الحكم الثنائى، وكان المشروع الذى تقدم به كرومر من أجل الاتفاق مع مصر يتكون من مقدمة وثلاث عشرة مادة، صارت بعد إعتماد المشروع إثنى عشرة مادة، وأرفق كرومر بمشروعه مذكرة تفسر الأغراض التى إستوحاها فى هذا المشروع وشرح كل مادة على حدة بالتفصيل.

وبعد أن إنتهى كرومر من صياغة مشروعه قام بإرساله الى لندن فى ١٠ نوفمبر ١٨٩٨ ، وبعد أن أطلع عليه اللورد سالسبورى وعدل فى بعض المواد، عرض المشروع على، مجلس النظار المصرى وأبلغ كرومر وزير الخارجية بطرس غالى بالمشروع، وإتضح بعد ذلك أن مجلس النظار لم يكن لديه الا نسخة واحدة من المشروع، وأتضح أيضاً أن النظار جميعا متفقين على قبول الوفاق بصورته التى قدمت اليهم وأقر مجلس النظار هذا الاتفاق، وفى ١٩ يناير ١٨٩٩ وقع بطرس غالى نائبا عن الحكومة المصرية واللورد كرومر نائبا عن الحكومة البريطانية وثيقة الوفاق بين حكومة جلالة ملكة إنجلترا وحكومة الجناب العالى خديوى مصر.

والإتفاقية لم تكن دستوراً لحكم السودان بل هى وسيلة ابتدعتها بريطانيا لتضفى جواً من الرسمية على وجودها هناك، وإذا كانت الإتفاقية تحمل شكل الثنائية فى الحكم - ولكن الواقع أن يد بريطانيا كانت العليا من خلال الموظفين البريطانيين الذين عينتهم فى المناصب الخطيرة بينما تركت للمصريين الأعمال المعاونة مما أثار حفيظة المصريين.

وباختصار فإن السودان فى الإتفاقية أصبح مستقلاً استقلالاً ذاتياً عن مصر تحكمه بريطانيا بإداريين إنجليز يساعدهم موظفون صغار من المصريين وهذا بلا شك نظام فريد من نوعه، أعطى لبريطانيا حرية العمل والحركة بشكل لم تمارسه فى مستعمراتها الأخرى.

وبلاحظ على هذا الاتفاق ما يلى:

أولاً: جاء فى الديباجة حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة حضرة فخامة الخديوى قد صار إفتتاحها من جديد. وهذا غير صحيح لأن روابط مصر والسودان لم تنقطع بسبب الإخلاء الإجبارى لأقاليم السودان عام ١٨٨٥ .

ثانياً: جاء أيضاً في الديباجة وجوب إشراك إنجلترا في وضع النظام الإدارى والقانونى فى السودان بناءً على مالها من حق الفتح. وهذا لا يتفق أبداً مع الواقع لأن خسائر إنجلترا فى حملات (١٨٩٨ - ١٨٩٩) الحربية كانت محدودة بينما كانت خسائر مصر فى المعدات والعتاد والعسكريين والمدنيين كبيرة.

ثالثاً: نصت المادة الثالثة على تركيز السلطة فى أيدي حاكم عموم السودان الذى يعينه الخديوى بناءً على طلب بريطانيا ولا يجوز عزله إلا برضاها، وهنا يظهر أن الإدارة الثنائية غير عملية لأن تعيين الحاكم وعزله بمرسوم مصرى يشترط الموافقة البريطانية.

رابعاً: جاء فى المادة الخامسة أنه لا تسرى فى السودان القوانين والأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية إلا ما يصدره إجراء من الحاكم العام، وهذه المادة تعتبر السودان على أنه جزء متميز عن بقية الأراضى المصرية وهو إهدار للوحدة القائمة بين البلدين، وكان الهدف من هذه المادة منع لجنة صندوق الدين من التدخل فى شئون السودان المالية وتأييدها المادة السادسة التى تمنع كل أجنبى من التدخل تحت إسم الأمتيازات الأجنبية.

خامساً: إن هذا الاتفاق سياسى وهو ما يخالف كل فرمانات التى أصدرها الباب العالى حيث أن فرمان ١٨٧٩ وقبله فرمان ١٨٧٣، قد أكدوا فى الترخيص بعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية بصورة لا تستلزم الإخلال بمعاهدات الدولة العلية السياسية، كما أن فرمان ١٨٧٩ قد ألزم محمد توفيق بعدم ترك أى قطعة أرض مصرية الى الغير مطلقاً، واتفاق السودان الذى أشرك الإنجليز فى حكم السودان إنما هو تنازل عن أراض مصرية وإهدار لحق مصر وسيادة الدولة العثمانية وما

يلاحظ أن هذا الاتفاق لم يتعرض مطلقاً لمسألة السيادة على السودان وتركها معلقة بل مبهمة لتفسرها كل جهة وفق ما تريد، فلا تعود تركيا تعترض بدعوى أنه تنازل من الخديوى عن جزء من الأملاك العثمانية بدون إذن من السلطان.

سادساً: هذا الاتفاق يخالف معاهدة لندن ١٨٤٠ الى صادقت عليها الدول الأوروبية بما فى ذلك إنجلترا، وإستيلاء بريطانيا على بغض مناطق السودان والاشترك فى إدارته يعتبر فى حد ذاته اعتداء غير مشروع على ممتلكات الغير، كما أنه يخالف ما تنص عليه معاهدة باريس فى ٢٠ مارس ١٨٥٦ التى نصت على المحافظة على سلامة ممتلكات الدولة العثمانية وكذلك نصوص معاهدة برلين فى ١٣ يوليو ١٨٧٨ .

سابعاً: يتضمن مبدأ عقد أية معاهدة أن تكون الأطراف على قدم المساواة وأن يكون الاتفاق بالرضا والحرية الكاملة وهو الأمر الذى افتقدته إتفاقية السودان لأن بريطانيا كانت تحتل مصر والإدارة الفعلية بيدها ولا يملك من يرفض الإذعان إلا الاستبعاد من السلطة وهو ما حدث بالفعل لمحمد شريف عام ١٨٨٤ عندما رفض إخلاء السودان ووصل بالفعل لتلغراف جرانفيل بالتهديد والوعيد وإنه على مجلس الوزراء المصرى الاستماع الى نصائح الدولة المحتلة أو مغادرة كرسى الحكم .

ثامناً: كان السودان من الوجهة القانونية إدارة ثنائية يخضع لسيادة كل من مصر وبريطانيا ويرفع علم كل منهما على ربوعه - ولكن الحقيقة أن الحكم كان فى أيدى الحاكم العام ومستشاريه من ضابط الجيش الإنجليزي وإقتصرت الدور المصرى على سد العجز فى الميزانية السودانية .

تاسعاً: إن قيام نظام ثنائى سياسى جديد فى السودان من غير التشاور مع السلطان العثمانى صاحب السيادة الشرعية العليا على هذه البلاد إنما

هو إجراء لا يتفق مع ما حدث ولا يتفق مع القانون المعمول به وليس هناك ما يبرر قيام إنجلترا بتأسيس نظام جديد للحكم والإدارة إستناداً على أن الثورة المهدية كانت قد أزلت كل الحقوق التي كانت للسلطان العثماني في السودان عن طريق مصر.

عاشراً: يرى بعض المؤرخين أن إتفاق الحكم الثنائي غير صحيح من الناحية القانونية باعتبار أن مصر دخلت في معاهدة وكانت طرفاً في وفاق ١٨٩٩ دون أن تنال موافقة صريحة من تركيا صاحبة السيادة والتي إحتجت على هذا الوفاق، وقد منعت الفرمانات العثمانية عقد أى اتفاق أو معاهدة سياسية دون موافقة تركيا ولذا فإن هذه المعاهدة أو الاتفاقية من الناحية القانونية ملغاة ولا قيمة لها.

كما أن الخديوى ليس له حق توقيع الإتفاق لأنه حاكم مقاطعة وليس سيداً أو مالكاً ولا يملك الأراضى التي عهد فقط إليه الحكم فيها ولا يملك أن يعقد اتفاقاً يربط به السلطان صاحب السيادة ولا يستطيع أن يخرج عن الشروط التي حددتها الفرمانات.

ويلاحظ على هذا الإتفاق أنه أقام حدوداً صناعية بين الشمال والجنوب وما أسمته الإتفاقية بحدود السودان، مما دفع الحكومة المصرية أن تصدر قراراً من نظارة الداخلية في ٢٦ مارس ١٨٩٩ بتوقيع ناظرها مصطفى فهمى باشا يجعل نهاية الحدود بين مصر والسودان خطأً يمتد غربى النيل شمال فرس وخطاً آخر شرق النيل شمال أدندان.

كما أن هذا الإتفاق يعد أول مراحل الفصل فى الإدارة بين مصر والسودان بإقامة حكومة منفصلة يرأسها حاكم عام يجمع فى يده كل السلطات التشريعية والتنفيذية مع سردارية الجيش المصرى، كما لا تمتد سلطة مصر فى التشريع للسودان إلا بموافقة بالإضافة إلى إلغاء الإمتيازات وسلطان المحاكم المختلطة فى السودان.

ورغم كل هذا فإن إتفاق الحكم الثنائي ظل معمولاً به كتنظام أساسي في السودان حتى أنهته إتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ بين مصر وإنجلترا ولاشك في أن الإتفاق الثنائي قد أوجد نظاماً للحكم في السودان منفصلاً عن الكيان المصري حيث صار للسودان بمقتضى المواد (٣، ٤، ٥) حاكم عام يتبع إجراء خاص في تعيينه وأعطى سلطات واسعة.

وبناءً على هذا الإتفاق الخاص بالحكم الثنائي بقي السودان تحت السيادة العثمانية على كل الأحوال لأن مصرالتي تخضع لهذه السيادة العثمانية كانت طرفاً في هذا الإتفاق وكان بقاء السودان تحت السيادة العثمانية ينفى حقوق إنجلترا هناك وأن إدعاء بريطانيا بحق المشاركة في الحكم باطل وملغى قانوناً.

حادى عشر: إذا كان الإتفاق قد أعطى لبريطانيا الحق في المشاركة مع مصر في إدارة السودان فإن هذا لايعنى إطلاقاً أن تنفرد بريطانيا بهذا الحكم، وعلى هذا فإن خلاصة هذا الإتفاق أنه كان عملاً إنتهازياً لمواجهة ظرف خاص، ووسيلة لإيجاد تسوية أو حل وسط لقيام نوع من الحكم يفي بحاجات الطرفين المتعاقدين ومن ثم فإن هذا الإجراء كان من الواجب أن ينتهى فور إنتهاء الظروف التي أوجدته وبالتالي تنتهى حقوق المشاركة البريطانية في الحكم وهو ما لم يحدث.

الثانى عشر: والحقيقة أن الحركة الوطنية في مصر قد صدمت بهذا الإتفاق ورأت أنه أعطى إنجلترا بصفة رسمية حق الإشتراك في إدارة السودان مما نتج عنه سلخ السودان عن مصر من الناحية الواقعية وإستئثار الحكومة الإنجليزية بحكمه وإدراته ورأت في توقيع الإتفاق أستسلاماً من جانب وزارة مصطفى فهمى التي

قبلت ما أراده الإنجليز ولا زال النقد حتى اليوم يوجه الى
بطرس غالى الذى وقع هذا الإتفاق وأن موقف وزارة مصطفى
فهيمى المتخاذل قد ساعد الإنجليز على الاعتداء على حقوق
مصر وكرامتها.

وأخيراً نستطيع القول أن هذا الاتفاق لم يكن إلا إجراءً إنتهازياً لمواجهة
ظرف خاص وإقامة نوع من الحكم يفى باحتياجات بريطانيا فى السودان
على أن يكون دور مصر هو سد العجز السنوى فى ميزانية السودان الذى كان
الوضع الإقتصادى فيه سيئاً بعد سقوط حكم الدراويش.

وهكذا مهد كرومر فى إتفاقه الفريد لإنفراد دولته بالسيطرة على السودان
تمهيداً لطرد المصريين نهائياً منه، وحين سحت الفرصة لذلك بعد مصرع
السردار عام ١٩٢٤ طلبوا من الحكومة المصرية سحب الجيش المصرى
والموظفين المصريين من السودان.

وفى إتفاق لاحق فى ١٠ يوليو ١٨٩٩ ألغيت النصوص الواردة فى إتفاق
١٩ يناير الخاصة بإستثناء مدينة سواكن من الخضوع لأحكام النظام الذى
تقرر فى الوفاق الأول، وبذلك يكون قد اكتمل لكرومر تحقيق أهدافه فى
السودان، فى الوقت الذى أصيب فيه رأى العام المصرى بخيبة أمل كبيرة
بخصوص الوضع الجديد فى السودان.

للمزيد من الدراسة يرجع إلى:

- ١ - زاهر رياض: السودان المعاصر منذ الفتح حتى الاستقلال.
- ٢ - شوقى الجمل: تاريخ السودان وادى النيل ج- ٣ (١٩٨٠).
- ٣ - محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل (القاهرة
١٩٦٣).

HILL, T.: Egypt in the Sudan (London 1935). (٤)

HOLLT, P.M.: A Modern History of the Sudan (London 1961). (٥)

DECLARATION

between Great Britain and France respecting Egypt and Morocco. Signed at London, 8th April, 1904.(1)

Art I. His Britannic Majesty's Government declare that they have no intention of altering the political status of Egypt

The Government of the French Republic, for their part, declare that they will not obstruct the action of Great Britain in that country by asking that a limit of time be fixed for the British occupation or in any other manner, and that they give their assent to the draft Khedivial Decree annexed to the present Arrangement, containing the guarantees considered necessary for the protection of the the interests of the Egyptian bondholders, on the condition that, after its promulgation, it cannot be modified in any way without the consent of the Powers Signatory of the Convention of London of 1885.

It is agreed that the post of Director-General of Antiquities in Egypt shall continue, as in the past, to be entrusted to a French savant.

The French schools in Egypt shall continue to enjoy the same liberty as in the past.

Art. II. The Government of the French Republic declare that they have no intention of altering the political status of Morocco.

Hertslet, E.: Map of Africa by Treaty Vol 2. p. 820-822. (1)

His Britannic Majesty's Government, for their part, recognize that it appertains to France, more particularly as a Power whose dominions are conterminous for a great distance with those of Morocco, to preserve order in that country, and to provide assistance for the purpose of all administrative, economic, financial, and military reforms which it may require.

They declare that they will not obstruct the action taken by France for this purpose, provided that such action shall leave intact the right which great Britain, in virtue of Treaties, Conventions, and usage, enjoys in Morocco, including the right of coasting trade between the ports of Morocco enjoyed by British vessels since 1901.

Art. III. His Britannic Majesty's Government, for their part, will respect the rights which France, in virtue of Treaties, Conventions, and usage, enjoys in Egypt, including the right of coasting trade between Egyptian ports accorded to French vessels.

Art. IV. The two Governments, being equally attached to the principle of commercial liberty both in Egypt and Morocco, declare that they will not, in those countries, countenance any inequality either in the imposition of customs duties or other taxes, or of railway transport charge.

The trade of both nations with Morocco and with Egypt shall enjoy the same treatment transit through the French and British possessions in Africa. An Agreement between the two

Governments shall settle the conditions of such transit and shall determine the points this mutual of entry engagement shall be binding for a period of thirty years. Unless this stipulation is expressly denounced at least one year in advance, the period shall be extended for five years at a time.

Nevertheless, the Government of the French Republic reserve to themselves in Morocco, and His Britannic Majesty's Government reserve to themselves in Egypt, the right to see that the concessions for roads, railways, ports, & c., are only granted on such conditions as will maintain intact the authority of the State over these great undertakings of public interest.

Art. V. His Britannic Majesty's Government declare that they will use their influence in order that the French officials now in the Egyptian service may not be placed under conditions less advantageous than those applying to the British officials in the same service.

The Government of The French Republic, for their part, would make no objection to the application of analogous conditions to British officials now in the Moorish service.

Art. VI. In order to insure the free passage of the Suez Canal, His Britannic Majesty's Government declare that they adhere to the stipulations of the Treaty of the 29th October, 1888, and that they agree to their being put in force. The free passage of the Canal being thus guaranteed, the execution of the last sentence of paragraph. 1 as well as of paragraph 2 of Art. VIII of that Treaty will remain in abeyance

Art. VII. In order to secure the free passage of the Straits of Gibraltar, the two Governments agree not to permit the erection of any fortifications or strategic works on the portion of the coast of Morocco comprised between, but not including, Melilla and the heights which command the right bank of the River Sebou.

This condition does not, however, apply to the places at present in the occupation of Spain on the Morrish coast of Mediterranean.

Art. VIII. The two Governments, inspired by thier feeling of sincere friendship for Spain, take into special consideration the interests which that country derives from her geographical position and from her territorial possessions on the Morrish coast of the Mediterranean.

In regard to these interests, the French Government will come to an understanding with the Spanish Government.

The Agreement which may become to on the subject between France and Spain shall be communicated to His Britannic Majesty's Government.

Art. IX. The two Governments agree to afford to one another their diplomatic support, in order to obtain the execution of the clauses of the present Declaration regarding Egypt and Morocco. In witness whereof Excellency the Ambassador of the French Republic at the Court of His Majesty the King of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and of the

British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, and His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs, duly authorized for that purpose, have signed the present Declaration and have affixed thereto their seals.

Done at London in duplicate, the 8th day of April, 1904.

(L.S) LANSDOWNE

(L.S) PAUL CAMPON.

SECRET ARTICLES

Art. 1. In the event of either Government finding themselves constrained, by the force of circumstances, to modify their policy in respect to Egypt or Morocco, the engagements which they have undertaken towards each other by articles 4, 6 and 7 of the Declaration of today's date would remain intact.

Art. 2. His Britannic Majesty's Government have no present intention of proposing to the Powers any changes in the system of the Capitulations, or in the judicial organisation of Egypt.

In the event of their considering it desirable to introduce in Egypt reforms tending to assimilate the Egyptian legislative to that in force in other civilised countries, the Government of the French Republic will not refuse to entertain any such proposals, on the understanding that His Britannic Majesty's Government will agree to entertain the suggestions that the Government of the French Republic may have to make to them with a view of introducing similar reforms in Morocco.

Art. 3. The two Governments agree that a certain extent of Moroccan territory adjacent to Melilla, Ceuta, and other presidios should, whenever the Sultan ceases to exercise authority over it, come within the sphere of influence of Spain, and that the administration of the coast from Melilla as far as, but not including, the heights on the right bank of the Sebou shall be entrusted to Spain.

Nevertheless, Spain would previously have to give her formal assent to the provisions of articles 4 and 7 of the Declaration of to-day's date, and undertake to carry them out.

She would also have to undertake not to alienate the whole, or a part of the territories placed under her authority or in her sphere of influence.

Art. 4. If Spain, when invited to assent to the provisions of the preceding article, should think proper to decline, the arrangement between France and Great Britain, as embodied in the Declaration of to-day's date, would be nonetheless at once applicable.

Art. 5. Should the consent of the other Powers to the draft Decree mentioned in article 1 of the Declaration of to-day's date not be obtained, the Government of the French Republic will not oppose the repayment of the Guaranteed, Privileged, and Unified Debts After the 5th July, 1910.

بعض الكلمات الواردة في الوثيقة:

Declaration	اتفاق - اعلان	declare	يعلن
intend	ينوى	alter = change	يغير
status	وضع	obstruct	يعترض
limit	حد	occupy	يحتل - يشغل
assent	موافقة	draft	مسودة
annexed to	مرفقة	guarantees	ضمانات
interests	مصالح	bondholders	حملة السندات
promulgation	إعلان - نشر	modify	يعدل
consent	موافقة	convention	ميثاق
post	وظيفة	entrust to	يعهد به إلى
savant	عالم	appertain to	يختص بـ
dominions	ممتلكات	preserve	يحافظ على
reformation	إصلاحات	intact	لا يمس - سليم
treaty	معاهدة	convention	اتفاق - ميثاق
in virtue of	يتحكم - بموجب	contenance	تأييد - تشجيع
imposition	فرض ضريبة	mutual	مشترك
stipulation	تعاقد	concession	امتياز
advantage	ملائم - مفيد	analogous	مشابه - نظير
in abeyance	تعطيل - تعليق مؤقت	erection	تنفيذ
fortification	تحصينات	comprise	يشيد - اقامة
inspired by	مدفوعا بـ	afford	يشمل - يتضمن
constrained	مضطرب - مجبر	engagements	تعهدات
capitulations	الامتيازات الأجنبية	assimilate	يستوعب
entertain	يفكر (في أمر)	adjacent	تأخيم
presides	مشرقة على	decline	يرفض
alienate	ينقل ملكية	unified	موحدة
privileged	مميزة		

ترجمة الوثيقة:

إتفاق بين بريطانيا العظمى وفرنسا بخصوص مصر والمغرب موقع في لندن ١٨ ابريل ١٩٠٤ .

المادة الأولى:

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لاتنوى تغيير وضع مصر السياسى، وتعلن حكومة الجمهورية الفرنسية، من جانبها أنها لن تعرقل مساعى بريطانيا العظمى فى مصر بطلب تحديد وقت معين لإنهاء الاحتلال البريطانى أو أى طلب آخر، وبأنها توافق على مسودة مشروع الإرادة الخديوية، المتضمنة الضمانات المتعتبرة ضرورية لحماية حاملى السندات المصرية، المرفقة بهذه الإتفاقية وذلك منذ صدورها رسمياً فقط ولايمكن تعديل هذ الإرادة بأى شكل من الأشكال بدون موافقة الدول الموقعة على ميثاق لندن فى سنة ١٨٨٥ .

إن وظيفة مدير الأثار العام فى مصر متفق على أن تستمر كما كانت فى الماضى بأن تعهد الى خبير فرنسى وبأن تبقى المدارس الفرنسية متمتعة بالحريات نفسها التى كانت تتمتع بها فى الماضى .

المادة الثانية:

تعلن الحكومة الفرنسية أنها لاتنوى تغيير وضع المغرب السياسى . وتعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها أن فرنسا، نظراً لتجاور ممتلكاتها للأراضى المغربية مسافة طويلة، يهمها أن يستتب الأمن بالبلاد، وأن تقدم لها كامل مساعدتها فيما تحتاج إليه فى مجال الإصلاحات الإدارية والإقتصادية والعسكرية، وتعلن أنها لن تعرقل الإجراءات الفرنسية التى تهدف الى تحقيق هذه الغاية على شرط أن تبقى حقوق بريطانيا

العظمى المستمدة من المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية كما هي، بما في ذلك حق التجارة البحرية في الموانئ المغربية الممنوحة للسفن البريطانية منذ ١٩٠١.

المادة الثالثة:

ستحترم حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها، الحقوق التي تتمتع بها فرنسا بموجب المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية بما في ذلك حق التجارة البحرية في الموانئ المصرية الممنوحة للسفن الفرنسية.

المادة الرابعة:

إن الحكومتين، نظراً لإرتباطهما المتكافئ بمبدأ التجارة الحرة في كل من البلدين مصر والمغرب، تعلنان أنهما لن تؤيدا أى تمييز في فرض الضرائب الجمركية أو الضرائب الأخرى أو فيما يتعلق برسوم النقل بالسكك الحديدية.

ستتمتع تجارة المرور الحرة (الترانزيت) لكل من الدولتين مع المغرب ومصر بنفس المعاملة التي تعامل بها في الممتلكات الفرنسية والبريطانية في أفريقيا.

إن إتفاقاً بين الحكومتين سيسوى أوضاع مثل هذا المرور الحر (الترانزيت) وسيعين نقاط الدخول.

ستكون هذه الإتفاقية المتبادلة نافذة المفعول لمدة ثلاثين سنة إلا إذا عبر علناً أحد الطرفين عن عدم الرضى عن أى بند فيها قبل سنة على أقل تقدير وسيتمد مفعولها في كل مرة لفترة خمس سنوات.

تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية في المغرب، كما تحتفظ حكومة صاحب الجلالة البريطانية في مصر بعدم منح إمتياز تعييد الطرق وإنشاء

السكك الحديدية. وبناء الموانئ البحرية الا على أساس سيادة سلطة الدولة
كاملة على هذه المرافق الحيوية الكبيرة ذات المنفعة العامة.

المادة الخامسة:

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها ستسغل نفوذها كى لا
يعامل الموظفون الفرنسيون العاملون فى المصالح المصرية معاملة أقل ملاءمة
من المعاملة المطبقة على الموظفين البريطانيين العاملين فى ذات المصالح.
ولن تمنع حكومة الجمهورية الفرنسية، من جانبها، فى تطبيق نفس
الشروط على الموظفين البريطانيين العاملين حالياً فى المصالح المغربية.

المادة السادسة:

تعلن حكومة الجلالة البريطانية أنها تترك بالبنود التى تنص عليها
معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وتوافق على وضعها موضع التنفيذ كى
تؤمن حرية الملاحة فى قناة السويس. ونظراً لكون حرية الملاحة قد أمنت
هكذا فيبقى تطبيق الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة
الثامنة لتلك المعاهدة معلقاً.

المادة السابعة:

لتأمين حرية الملاحة فى مضيق جبل طارق توافق الحكومتان على عدم
السماح بإقامة أية تحصينات أو معازل استراتيجية على ذلك الجزء من
الشاطئ المغربى الواقع بين مليلة والهضاب المشرفة على الضفة اليمنى لنهر
سيبو مع عدم شمولهما.

على أية حال لانطبق هذه الشروط على الأماكن التى تحتلها أسبانيا
حالياً على الشاطئ المغربى من البحر المتوسط.

المادة الثامنة:

إن الحكومتين، مدفوعتين بشعور صداقتهما العميقة نحو أسبانيا، تأخذان بعين الاعتبار المصالح التي تستمدّها أسبانيا من وضعها الجغرافي ومن وضع ممتلكاتها على الشاطئ المغربي للبحر المتوسط، وبالنسبة لهذه المصالح ستوصل الحكومة الفرنسية إلى تفاهم مع الحكومة الأسبانية ويبلغ أى إتفاق يتوصل إليه بين فرنسا وأسبانيا على هذا الموضوع إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة التاسعة:

لتأمين تطبيق مواد هذا البيان الحالى المتعلق بمصر والمغرب توافق الحكومتان على تقديم المؤازرة الدبلوماسية كل منهما للآخر وقد وقع على الاتفاق كل من سفير جمهورية فرنسا فى بلاط جلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا وإيرلندا والأملاك البريطانية وإمبراطور الهند والسكرتير العام للشئون الخارجية البريطانية واللذين لهما سلطة التوقيع.

وقع فى لندن فى الثامن من ابريل ١٩٠٤ .

توقيع

لانسدون

بول كامبون

المواد السرية

المادة الأولى:

إذا وجدت إحدى الحكومتين نفسها مضطرة بدافع الظروف لتعديل سياستها المتعلقة بمصر والمغرب تبقى التعهدات التي أخذتها على عاقتها كل منهما فى المواد الرابعة والسادسة والسابعة من البيان الحالى على حالها.

المادة الثانية:

لاتتوى حكومة صاحب الجلالة البريطانية حالياً تقديم عروض الى الدول الكبرى بأية تغييرات على نظام الإمتيازات أو على جهاز القضاء المصرى. واذا وجدت أن تقديم إصلاحات فى مصر أمر مرغوب فيه لوضع نظام التشريع المصرى فى مصاف الأنظمة المطبقة فى البلدان المتعدنة - فإن الحكومة الفرنسية لاتمانع فى قبول مثل هذه الإقتراحات على أساس أن توافق حكومة صاحب الجلالة البريطانية على قبول الإقتراحات التى قد تتوى الحكومة الفرنسية إقتراحها بقصد تقديم إصلاحات مماثلة فى المغرب.

المادة الثالثة:

توافق الحكومتان على أن بعض مناطق الحدود المغربية المجاورة لمليلة وسبتة ومناطق أخرى - يجب عندما يكف السلطان عن ممارسة سلطاته عليها أن تدخل ضمن منطقة النفوذ الأسبانية وإن إدراتها للشاطيء الممتد من مليلة إلى هضاب الضفة اليمنى لنهر سيبو مع عدم شمولها ستوضع تحت الوصاية الأسبانية.

على كل حال يجب أن توافق أسبانيا رسمياً مسبقاً على محتويات المادتين الرابعة والسابعة وتتعهد بتفيدهما.

وعليها أن تتعهد بعدم نقل ملكية الحدود أو بعض هذه الحدود الموضوعة تحت سيطرتها أو الواقعة ضمن منطقة نفوذها.

المادة الرابعة:

إذا إمتنعت أسبانيا عند دعوتها للموافقة على مضمون المادة السابقة ستبقى الإتفاقية المتعددة بين فرتسا وبريطانيا كما ينص عليها الإتفاق الخالى نافذة المفعول.

المادة الخامسة:

في حال عدم الحصول على موافقة الدول الأخرى على مشروع الاتفاق الوارد في المادة الأولى من الإتفاق الحالي فإن الحكومة الفرنسية لاتمانع في إعادة دفع حصتها من ضمانات الديون المميزة والموحدة بعد الخامس عشر من شهر يوليو سنة ١٩١٠.

تعليق على الإتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤:

بعد أن اعتلى إدوارد السابع عرش إنجلترا بعد وفاة الملكة فيكتوريا في ٢٢ يناير ١٩٠١ - حاول هذا الملك أن يحسن العلاقات مع فرنسا خاصة أنه كان له نشاط كبير في باريس عندما كان أميراً لويلز، والحقيقة أن هذا الملك قد عاون في بناء الاتفاق الودي Entente Cordiale مع فرنسا.

ويرجع هذا الإتفاق الودي إلى أن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية كانت قد أدركتا أنهما في مركز يسمح لهما بإبرام صفقة استعمارية رابحة لكلتيهما وكانت نتيجة الصفقة التي تمت عام ١٩٠٤ إعتراف فرنسا بالحقوق الخاصة التي كسبتها إنجلترا في مصر على حين أعترفت إنجلترا بمركز فرنسا الخاص في مراكش، وقرنت الاتفاقية باتفاق سرى عين حدود منطقة النفوذ الفرنسي في مراكش في حالة حدوث تفاهم مع أسبانيا، وفي نفس الوقت سويت الخلافات البارزة بين القطرين في نيوفونلاند وسيام ومدغشقر وجزر هبريد الجديدة.

ولقد إرتاح مجلس العموم البريطاني لهذه الإتفاقية التي أمنت مركز إنجلترا في مصر - لكن هذا المعاهدة أدت كما توقع اللورد روسبروي الى حرب مع ألمانيا، فبعد هذا الوفاق بدأت ألمانيا حملة عنيفة حيث أوفد الإمبراطور الألماني بعثة إلى طنجة ليؤكد لسُلطان مراكش نيته الخالصة نحوه ورغبته في شد أزره، وقد تطورت الأمور الى حد أن إستقال وزير خارجية

فرنسا تحت تهديد اعلان الحرب وأضطرت فرنسا إلى إعلان الدعوة لمؤتمر دولي في الجزيرة الخضراء بأسبانيا (عقد في يناير ١٩٠٦ وإنتهى في ابريل) ووقعت إنجلترا بجانب فرنسا حيثما رسمت كل من رئاسة أركان الحرب في الدولتين خططها على أساس احتمال قيام حرب بين ألمانيا وفرنسا وصار من الواضح أن السياسة البريطانية يجب أن تكون ظهيراً لفرنسا ومن ثم فإن المباحثات التي تمت بين الدولتين قد أثبتت أن الإتفاق الودي لم يكن مجرد تسوية لمنازعات استعمارية بل إنه كان تفاهماً قد يقود إلى اشتراك بريطانيا في حروب أوروبية.

وبلاحظ على هذا الإتفاق الودي الموقع في ٨ أبريل ١٩٠٤ ما يلي:

أولاً: اعترف هذا الإتفاق في مادته الأولى بأن بريطانيا لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسي، كما أعلنت فرنسا أنها لن تعرقل عمل بريطانيا في مصر حيث لا تطلب أجلاً محدداً لنهاية الإحتلال لمصر.

ثانياً: جاء في المادة الثانية أن فرنسا لن تغير مركز المغرب السياسي، وأنها ستحافظ على ما تتمتع به بريطانيا من حقوق في المغرب، وأن إنجلترا تعترف بحقوق ومصالح فرنسا في المغرب.

ثالثاً: إعتراف إنجلترا بحقوق فرنسا في مصر، وإعتراف الدولتين بمعاملة كل منهما الأخرى على قدم المساواة فيما يختص بالضرائب المفروضة على التجارة وأجور النقل.

رابعاً: نصت الإتفاقية على إحترام رعايا الدولتين وحماية حقوق الموظفين الفرنسيين والإنجليز في كل من مصر والمغرب، ولم يغفل الإتفاق الإشارة إلى إحترام بريطانيا لحرية الملاحة في قناة السويس حسب إتفاقية القسطنطينية (١٨٨٨) (المادة السادسة).

خامساً: مع اعتراف إنجلترا في الإتفاق بأن فرنسا هي صاحبة الأمر والنهي في المغرب فقد نصت المادة السابعة على تعهد فرنسا بعدم إقامة تحصينات على ساحل المغرب الشمالي المواجه لجبل طارق:

سادساً: ألحق بهذا الإتفاق خمس مواد سرية تضمنت التزام الدولتين بالمواد ٤، ٦، ٧، في الإتفاق حتى لو اضطرت كلتاهما الى تعديل سياستهما في مصر والمغرب وكذلك الموافقة على إبقاء الامتيازات الأجنبية في كل من مصر والمغرب.

ونصت المادة الثالثة على أن تترك منطقة محيطة بكل من سبتة ومليلة لاسبانيا.

وفي المادة الرابعة نص الإتفاق على سريان مفعولها حتى في حالة رفض أسبانيا لها.

وفي المادة الخامسة نص الإتفاق على طريقة سداد الديون الأجنبية.

سابعاً: جاء هذا الإتفاق الودي بعد قطيعة طويلة بين كل من الدولتين إنجلترا وفرنسا بسبب الصراع بينهما خاصة بعد حروب نابليون ومعاهدة فيينا عام ١٨١٥ والتي جعلت كلاً من فرنسا وإنجلترا يدخل في صراعات من أجل السيادة والسيطرة والتسابق الذي ظهر في مصر عام ١٧٩٨، وظهر في عهد محمد علي ثم سعيد، والصراع من أجل حفر القناة بمصر ثم أزمات مصر المالية، وإنتهى الصراع باحتلال بريطانيا لمصر وما تلاه من وقوف فرنسا بشكل عدائي ضد بريطانيا، وظهر التنافس أيضاً في شرق القارة وفي الصومال و عدن وإمتد الى السودان، وما حادثة فاشودة إلا حلقة في سلسلة من الصراعات بين الدولتين، تكسب احدهما جولة وتخسر الأخرى ويظل الصراع قائماً حتى ظهور تلك الدولة الفتية (ألمانيا) التي قامت على أنقاض

إمبراطوريات النمسا والمجر وتوسعت وهزمت فرنسا واستولت على أجزاء من أراضيها (الألزاس واللورين) ، ودخلت فرنسا بعدها فى سلسلة من الصراعات الداخلية والخارجية ولم تجد بداً من البحث عن مستعمرات خارج أراضيها، وكان لابد لها من التنافس مع بريطانيا، وظل الوضع هكذا حتى القرن التاسع عشر حتى تغيرت الأمور فجأة.

جاء التغيير بسبب تخلى بسمارك عن سياسة العزلة وبداية السعى نحو إمتلاك مستعمرات وظهور قوة ألمانيا البحرية التى أخذت تنافس القوة البحرية لبريطانيا وخشيت بريطانيا من جراء هذا التوسع الألمانى وبدأت سياسة التقارب بين الدولتين فرنسا وإنجلترا.

ثامناً: كانت بريطانيا قبل توقيع هذا الإتفاق الودى تسلك سياسة العزلة التى استمرت حتى حرب البوير، وكانت سياسة العزلة قائمة على أساس أن بريطانيا لا تثق فى فرنسا بنفس القدر الذى لا تثق فيه فى ألمانيا، ناهيك عن استمرار خوفها من التوسع الروسى.

لكن بعد تجرية حرب البوير وما لحق ببريطانيا من عداوة عالمية يضاف إلى ذلك ما حل بها من إذلال وهزيمة على أيدي رجال البوير - كل هذا جعلها تشعر بعدم وجود من يقف بجانبها فى عالم لم تظهر أى من القوى المتحالفة فيه رغبة لمصادقتها - حيث كانت هناك معاهدة التحالف الثلاثى بين ألمانيا والنمسا ثم إيطاليا موجهة ضد روسيا فى الشرق وضد فرنسا فى الغرب، وفى عام ١٨٩٤ واجهت كل من فرنسا وإنجلترا هذا الخطر المشترك وعقدتا معاهدة عسكرية وتحالف بينهما، وجاء دور ألمانيا ومساندتها لكروجر زعيم البوير وإرسال القيصر الألمانى برقية إلى كروجر عام ١٨٩٦ يهنئه فيها على صد غارة جيمسون، ثم قيام ألمانيا بتدعيم قواتها البحرية الأمر الذى جعل إنجلترا تشعر بضرورة التحالف ودياً مع فرنسا، وقامت عام ١٩٠٢ بعقد

حلف مع اليابان، وبعد عامين عقدت الإتفاق الودى مع فرنسا الذى لم يكن تحالفاً عسكرياً ولا بحرياً ولكنه كان أساساً لإزالة الصراعات حول المستعمرات بين الدولتين.

تاسعاً: هذا الاتفاق الودى الذى لم يكن فى الأصل يهدف الى التدعيم العسكرى قد ازداد أهمية بعد محاولات ألمانيا التدخل فى مراكش - الأمر الذى قوى التحالف بين الدولتين، وهذا التحالف وما إتبعه من تحالفات من القوى الأوروبية جعل أوروبا تنقسم الى معسكرين، الأول يضم فرنسا وإنجلترا وروسيا واليابان والثانى يضم ألمانيا والنمسا وإيطاليا وإنضمت إليهم تركيا.

إزاء هذا التقارب بين الدول ورغبة فى سيطرة كل طرف على الآخر زاد الشك وإمتدت الريبة الى كل مسالك وأعمال هذه الدول وبالطبع انتهت هذه التحالفات الى صراعات كانت بداية مرحلة جديدة فى الصراع الأوروبى انتهت بقيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤.

وباختصار فإن الإتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا كان نتيجة طبيعية لإنهاء سياسة العزلة التى فرضتها بريطانيا على نفسها فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولم تحاول التدخل فى شئون القارة الأوروبية خاصة بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا - لكن بعد حرب البوير فشلت سياسة العزلة ووجدت بريطانيا أنه من مصلحتها أن تصادق دولاً أخرى حتى لاتقف منعزلة فى عالم صار التحالف والتجمع سمة بارزة فيه، فأقدمت على تحالفها مع عدوها بالأمس ولتدخل بذلك الإتفاق فى سلسلة من الصراعات مع ألمانيا وغيرها من القوى التى قادت العالم الى حربه العالمية الأولى.

للمزيد من الدراسة يرجع إلى:

- ١- شوقى الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (١٩٩٧).
- ٢- شوقى الجمل: المغرب العرب الكبير من الفتح العربى إلى الآن (١٩٩٧).
- ٣- فشر، ه.أ.ل.: تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ١٨٧٩ - ١٩٥٠ ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة (١٩٧٧).

**Communication from His Majesty's High Commissioner
to His Highness the Sultan of Egypt.**

The Residency,

Cairo, February 28, 1922.

Your Highness.

1. I have the honour to bring to Your Highness' notice that certain passages of the explanatory note which I addressed to you on December 3, 1921, were interpreted, to my great disappointment, in a manner not in accordance with the intentions and policy of His Majesty's Government.
2. Judging by many comments which have been published on the subject of this note, it would appear that many Egyptians were under the impression that Great Britain was about to abandon her liberal and favourable attitude towards Egyptian aspirations, and to make use of her special position in Egypt in order to maintain a political and administrative régime incompatible with the freedom she had offered.
3. Such an interpretation of the intentions of His Majesty's Government was quite mistaken. On the contrary, the explanatory note emphasised the dominating principle that the guarantees claimed by Great Britain are not designed to involve the continuance of an actual or virtual protectorate. Great Britain, as it is stated therein, sincerely desires to see

"an Egypt enjoying the national prerogatives and the international position of a Sovereign State".

4. If Egyptians have regarded these guarantees as being out of keeping with the position of a free country they have, on the other hand lost sight of the fact that Great Britain has been obliged to claim them out of consideration for her own security in face of a situation which demands great prudence on her part, particularly in the matter of the disposition of her troops. Present world conditions, however, and the state of effervescence which has prevailed in Egypt since the armistice are not permanent factors, and it is to be hoped that while, on the one hand, the former will eventually improve, on the other hand, the time will come when, in the language of that note, Egypt's record will give confidence in her own guarantees.

5. As to any desire to interfere in the internal administration of Egypt, His Majesty's Government have sufficiently stated, and repeat that their most ardent desire is to place in Egyptian hands the conduct of their own affairs. The draft agreement proposed by Great Britain did not depart from this idea, and in making provision for the presence of two British officials in the Ministries of Finance and Justice, it

e two officials for the pur-
affairs but solely in order
for protecting foreign in-

6. Such is the sole bearing of the guarantees that were demanded by Great Britain. They were claimed without any desire to impede Egyptians enjoying the full rights of a national Government.

7. Animated as she is by these intentions, it will be understood that it is repugnant to Great Britain on the one hand to see Egyptians delay by their own acts the realisation of an ideal aimed at by both parties, and on the other to be compelled herself to intervene to re-establish order when it is threatened in such a way as to arouse the fears of foreigners and to involve the interests of Foreign Powers. It would be much to be regretted if Egyptians should see in the exceptional measures which have recently been taken any prejudice to the ideal to which they aspire or an intention on the part of His Majesty's Government to alter the policy I have indicated. In taking these measures, the sole desire of His Majesty's Government has been to put an end to a harmful agitation which by arousing popular passions might have such consequences as to jeopardise the whole result of the efforts of the Egyptian nation. These measures were taken primarily in the interest of the Egyptian cause, which has everything to gain by being studied in an atmosphere of calm and friendly discussion.

8. Now that tranquillity seems to be re-establishing itself thanks to the wise spirit which is the root of the Egyptian character and asserts itself in times of crisis, I am happy to

be able to announce to your Highness that His Majesty's Government is prepared to recommend the accompanying Declaration for the approval of Parliament. This will, I am confident, establish a régime of mutual confidence and lay the foundation for a satisfactory and final solution of the Egyptian problem.

9. There is no obstacle to the re-establishment forthwith of an Egyptian Ministry for Foreign Affairs, which will prepare the way for the creation of the diplomatic and consular representation of Egypt.
10. The creation of a parliament with a right to control the policy and administration of a constitutionally responsible government is better for Your Highness and the Egyptian people to determine. Should circumstances arise to delay the coming into force of the Act of Indemnity with application to all inhabitants of Egypt mentioned in the Declaration accompanying this Note, I desire to inform Your Highness that I shall be prepared, pending the repeal of the Proclamation of November 2, 1914, to suspend the application of Martial Law in respect of all matters affecting the free exercise of the political rights of Egyptians.
11. It is now for Egypt to respond, and it is to be hoped she will appreciate the good intentions of Great Britain, and that reflection and not passion will guide her attitude.

I am, Sir,

Your Highness,

Most sincerely and respectfully,

ALLENBY, F.M.

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

Declaration to Egypt

WHEREAS His Majesty's Government, in accordance with their declared intentions, desire forthwith to recognise Egypt as an independent sovereign State, and.

WHEREAS the relations between His Majesty's Government and Egypt are of vital interest to the British Empire.

The following principles are hereby declared:

1. The British Protectorate over Egypt is terminated, and Egypt is declared to be an independent sovereign State.
2. So soon as the Government of His Highness shall pass an Act of Indemnity with application to all inhabitants of Egypt, Marital Law as proclaimed on November 2, 1914, shall be withdrawn.
3. The following matters are absolutely reserved to the discretion of His Majesty's Government until such time as it may be possible by free discussion and friendly accommodation on both sides to conclude agreements in regard thereto between His Majesty's Government and the Government of Egypt.
 - (a) The security of the communications of the British Empire in Egypt.
 - (b) The defence of Egypt against all foreign aggression or interference, direct or indirect.

(c) The protection of foreign interests in Egypt and the protection of minorities.

(d) The Sudan.

Pending the conclusion of such agreements the status quo in all these matters shall remain intact.

February 28, 1922

نفس الوثيقة السابقة باللغة الفرنسية:

**Communication du Haut-Commissaire de Sa Majesté à sa
Hautesse le Sultan**

La Résidence.

Le Caire, le 28 Lévrier 1922

Hautesse.

1. J'ai l'honneur d'exposer à Votre Hautesse que certains passages de la note explicative que je Lui ai adressée à la date du 3 décembre 1921 ont donné lieu, à mon vif regret, à des interprétations contraires à la pensée et à la politique du gouvernement de Majesté.
2. A en juger par les nombreux commentaires qui ont été publiés relativement à cette note, il semble que beaucoup d'Egyptiens soient sous l'impression que la Grande-Bretagne est sur le point de renoncer aux dispositions libérales et bienveillantes qu'elle nourrit à l'égard des aspirations égyptiennes et qu'elle compte user de sa situation spéciale en Egypte pour maintenir un régime politique et administratif inconciliable avec les libertés promises.

3. Rien n'est plus inexact qu'une telle interprétation de la pensée du gouvernement de Sa Majesté. La note explicative a insisté au contraire sur ce principe dominant que les garanties réclamées par la Grande-Bretagne n'ont pas pour but de continuer un protectorat effectif ou virtuel. La Grande-Bretagne, y est-il dit, désire sincèrement voir une Egypte "jouissant des prérogatives nationales et de la situation internationale d'un Etat souverain".
4. Si au point de vue de ces garanties il a paru aux Egyptiens qu'elles sont de nature à dépasser le caractère conciliable avec la situation d'un pays libre, ils ont par contre perdu de vue que la Grande-Bretagne y a été poussée le souci de sa propre sécurité en face d'une situation qui réclame de sa part une grande prudence au point de vue surtout de la disposition de ses forces militaires. Néanmoins, les conditions où se trouve actuellement le monde et l'effervescence qui règne en Egypte depuis l'armistice ne sont pas des facteurs permanents, et il est à espérer que d'un côté les conditions mondiales finiront par s'améliorer, tandis que d'autre part, et ainsi que le rappelle la note, "le temps viendra où l'attitude de l'Egypte donnera confiance dans des mesures de garantie égyptiennes".
5. Quant à vouloir intervenir dans la gestion intérieure de l'Egypte, le gouvernement de Sa Majesté a assez dit et il le répète -que son désir le plus fervent est de remettre aux mains des égyptiens le soin de leurs propres affaires. Le

projet d'accord proposé par la Grande-Bretagne ne s'écartait pas de cette pensée, et s'il y était question de la présence de deux fonctionnaires britanniques aux Finances et à la Justice, il n'entrait pas dans les vues du gouvernement de Sa Majesté de se servir de ces deux fonctionnaires pour intervenir dans les affaires de l'Égypte, mais simplement pour maintenir un contact que réclame la protection des intérêts étrangers.

6. Telle est uniquement la portée des garanties britanniques. Elles ont été formulées sans le moindre désir de faire obstacle à ce que l'Égypte jouisse des droits complets d'un gouvernement national.
7. Animée de telles intentions on doit comprendre qu'il répugne à la Grande-Bretagne, aussi bien voir les égyptiens reculer par leur propre fait l'échéance de leur accession à un idéal désiré de part et d'autre. que d'avoir à intervenir elle-même pour l'ordre quand il arrive à être menacé de telle façon à provoquer les craintes des étrangers et à mettre en cause les intérêts des Puissances. Il serait déplorable à cet égard que les égyptiens voient dans les mesures exceptionnelles qui viennent d'être prises une atteinte quelconque à leur idéal ou l'indication d'un changement de la règle politique qui vient d'être esquissée. Le Gouvernement de Sa Majesté a voulu tout simplement mettre fin à une agitation nuisible qui, en l'adressant à la passion de la populace, peut avoir des conséquences telles qu'elle mette en

péril tout le résultat de l'effort national égyptien. C'est donc surtout dans l'intérêt de la cause égyptienne—qui gagne à être examinée dans une atmosphère de calme et de sincère discussion—que ces mesures ont été prises.

8. Maintenant que la tranquillité paraît renaitre grâce à l'esprit de sagesse, qui est le fond du caractère égyptien et qui finit par l'emporter dans les heures décisives, je suis heureux de pouvoir annoncer à Votre Hautesse que le gouvernement de Sa Majesté se propose de recommander au Parlement la Déclaration ci-annexée. Cette déclaration, j'en suis persuadé, établira un régime de confiance mutuelle et posera les bases d'une solution satisfaisante et définitive de la question égyptienne.
9. D'ores et déjà rien ne s'opposera au rétablissement de la fonction de ministre des Affaires Etrangères préparant ainsi la voie à la création d'une représentation diplomatique et consulaire égyptienne.
10. L'institution d'un parlement jouissant du droit de contrôle sur la politique et sur l'administration d'un gouvernement constitutionnellement responsable est une matière dont la détermination revient à Votre Hautesse et au peuple égyptien. Dans le cas où la mise en vigueur de l'Acte d'Indemnité applicable à tous les habitants de l'Egypte, mentionné dans la Déclaration ci-annexée, serait retardée par des circonstances queclonques; je désire informer Votre Hautesse que je serai prêt, en attendant l'abrogation de la Proclama-

tion du 2 novembre 1914, à suspendre l'application de la loi martiale en ce qui concerne toutes les matières touchant le libre exercice des droits politiques des égyptiens.

11. La parole est maintenant à l'Égypte, et il est à espérer que, sachant apprécier l'étendue des bonnes dispositions britanniques, elle puisera dans la réflexion, et non dans la passion, l'inspiration attitude.

J'ai l'honneur d'être....., etc.

(Singné); ALLENBY, F.M.

(Traduction.)

التصريح باللغة الفرنسية):

Déclaration à l'Égypte

CONSIDÉRANE que le gouvernement de Sa Majesté, conformément à ses intentions déclarées, désire immédiatement reconnaître l'Égypte comme Etat souverain et indépendant; et.

CONSIDÉANT que les relations entre le gouvernement de Sa Majesté et l'Égypte constituent un intérêt essentiel pour l'Empire britannique.

Sont déclarés par les présentes, les principes suivants:

1. Le Protectorat britannique de l'Égypte est terminé, et l'Égypte est déclarée être un Etat souverain et indépendant.

2. Aussitôt que le gouvernement de Sa Hautesse aura promulgué un acte d'Indemnité applicable à tous les habitants de l'Egypte, la loi martiale proclamée le 2 novembre 1914 sera abrogée.
3. En attendant le moment où il sera possible, par la libre discussion et des accoumoements amicaux des deux côtés, de conclure entre le gouvernement de Sa Majesté et le gouvernement égyptien des accords en ce qui regarde les matières suivantes, ces matières sont absolument réservées à la discrétion du gouvernement de Sa Majesté.
 - (a) la sécurité des communications de l'Empire Britannique en Egypte.
 - (b) la défense de l'Egypte contre toute agression étrangère ou contre toute ingérence étraugère, directe ou indirecte.
 - (c) La protection des intéêts étrangers en Egypte et la protection des minortiés.
- (b) Le Soudan.

En attendant la conclusion de tels accords, le statu quo en toutes ces matières restera intact.

بعض الكلمات الواردة في الوثيقة:

Communication	رسالة	commissioner	مندوب
Residency	دار المندوب السامي	passage	فقره
explanatory	ايضاحي	interpret	يفسر
disappointment	خيبة أمل	in accordance	مساير يتمشى مع
comment	تعليق (على موضوع)	impression	اعتقاد - فكرة
abandon	يترك	liberal	تحرري
aspiration	يلوح	incompatible	متعارض مع
intentions	نوايا	dominating	سائد
principle	مبدأ	involve	ينهمك في
virtual	واقعي - فعلي	protectorate	حماية
prerogatives	مميزات	sovereign	دولة ذات سيادة
accuracy	زمان	prudence	تدبر
disposition	تخلص من	effervescence	هياج - ثوران
prevail	يتشتر - بعم	armistice	هدنة
permanent	دائ	record	سجل
confidence	ثقة	ardent	أكيدة - متحمس
make provisions	يتخذ ترتيبات	intervene	يتدخل
implede	يعوق	animate	يشجع - يدفع للعمل
repugnant	كربة - بغض	realisation	تحقيق
ideal	مثل أعلى	prejudice	إجحاف
alter	يغير	agitation	إثارة - هياج
heopardise	يعرض للخطر	assert	يؤكد
accompanying	مرض	confident	يثق
representation	تمثيل دبلوماسي	constitution ally	حكومة دستورية
pending	في إنتظار - خلال	government	
martial law	الحكم العرفي	suspend	يعلق - يؤجل
respond	يستجيب	appreciate	يقدر - يدرك

تصريح ٢٨ فبراير:

vital	حوى	principles	مساوى
protectorate	حماية	discretion	تحتفظ
accommodation	تسوية للخلافات	communication	مراسلات
aggression	اعتداء	minorities	الاقليات
conclusion	خاتمة - نهاية	status quo	الوضع الراهن

ترجمة لتصريح ٢٨ فبراير:

بما أن حكومة جلالة الملك عملاً بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وحيث أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية.

فموجب هذا تعلن المبادئ الآتية:

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية ويكون نافذ المفعول على جميع ساكنى مصر) تلغى الأحكام العرفية التي أُعلنت في ٢ نوفمبر ١٩١٤.

٣ - إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمر الأتى يانها، وذلك عن طريق مفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين - تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذ الأمور وهى:

أ - تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر.

ب - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالوساطة (مباشر أو غير مباشر).

ج - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.
د - السودان.

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن.

التعليق على الوثيقة:

لما قامت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وانضمت تركيا في الحرب الى اعداء إنجلترا - فرضت إنجلترا الحماية على مصر وأعلنت انفصالها عن السيادة العثمانية (في ١٨ ديسمبر ١٩١٤). وقد كان لمصر دور بارز في مساندة إنجلترا وحلفائها في الحرب وتحملت مصر بسبب ذلك الكثير من الويلات.

وأثناء الحرب أعلن الرئيس ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ٨ يناير ١٩١٨ مبادئه الأربعة عشر، وفيها جاء وعد صريح بمنح الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية حق تقرير المصير.

فلما انتهت الحرب طالب الوطنيون بإنهاء الحماية البريطانية وإلغاء الأحكام العرفية وجلاء القوات البريطانية المحتلة، وإعلان استقلال مصر. لكن إنجلترا رفضت الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية المصرية.

ومنذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ تألف وفد مصري من سعد زغلول، وعبد العزيز فهمي، وعلى شعراوي، ومحمد محمود، وأحمد لطفى السيد وغيرهم وحصل الوفد على توقيعات المصريين في مختلف أنحاء القطر بتوكيلهم له للتحدث باسم الشعب في المطالبة بإنهاء الحماية وإعلان استقلال مصر.

كما طلب سعد زغلول ورفاقه السماح لهم بالسفر الى مؤتمر الصلح في باريس (بدأ المؤتمر أعماله في ١٢ يناير ١٩١٩) لعرض مطالب مصر، ورفض الحاكم العسكرى البريطانى التصريح للوفد بالسفر بل ومنع أعضاء الوفد من عقد الاجتماعات لشرح القضية المصرية.

فبعث الوفد إلى معتمدى الدول الأجنبية في مصر بمذكرات تتضمن مطالب المصريين المتمثلة في إلغاء الحماية والاستقلال التام، وقيام حكومة دستورية ترعى مصالح الشعب المصرى وترعى مصالح الأجانب في مصر، فلجأت السلطات البريطانية الى القوة فاعتقلت سعد زغلول ومحمد محمود واسماعيل صدقى، وحمد الباسل وفتتهم الى جزيرة مالطة فكان ذلك بمثابة الشرارة التي أدت لاندلاع ثورة ١٩١٩.

وقد بدأت الثورة بمظاهرات سلمية من طلبة الجامعة والمدارس وطلاب الأزهر والمحامين ورجال السكك الحديدية بل شارك النساء في المظاهرات.

وأمتدت الثورة الى مختلف الأقاليم حيث تألفت اللجان الثورية والجمعيات السرية لتنظيم هذه الإنتفاضة الشعبية، وحاولت بريطانيا مواجهة الموقف بإتباع أساليب البطش والعنف - لكن زاد ذلك من اشتعال الثورة فقطع المتظاهرون أسلاك البرق والتليفون وخطوط السكك الحديدية وكثر عدد الضحايا من الشهداء.

وأمام هذا التيار الجارف سحبت إنجلترا ممثلها في مصر ونجحت (Wingate)، وأحلت محله اللورد اللنبي (Lord Allenby)، كما اضطرت للأفراج عن الزعماء المنفيين وسمحت لهم بالسفر إلى باريس لكنها عوقت مهمتهم أمام مؤتمر الصلح مما اضطرتهم للعودة لمصر لمتابعة الكفاح.

وأرسلت إنجلترا لجنة برئاسة اللورد ملنر Milner وزير المستعمرات البريطانية لبحث أسباب شكوى المصريين، ولكن الشعب المصرى قاطع هذه

اللجنة - كما أنتشرت أخبار الثورة المصرية فى السودان أيضاً عن طريق الصحف اليومية وغيرها - فقد أرسلت اللجنة عضوين من أعضائها للسودان لبحث الأوضاع هناك.

ولما عادت لجنة ملنر الى لندن اضطرت الحكومة البريطانية لدعوة الوفد المصرى للتفاوض معه فى القضية المصرية.

ولم تصل المفاوضات بين مصر والمجلترا الى نتيجة يقبلها الطرفان، وكانت مسألة السودان من أهم المسائل التى أدت لتعثر المفاوضات.

وقد لجأت السلطات العسكرية البريطانية فى مصر بعد عودة الوفد المصرى واستئناف نشاطه - لسياسة العنف ضد سعد زغلول وبعض السياسيين الآخرين (فتح الله بركات وعاطف بركات، ومصطفى النحاس، وسنوت حنا، ومكرم عبيد) واتهمتهم بإثارة الشغب بما يلقونه من خطب ويعقدونه من إجتماعات وما يكتبونه فى الصحف فاعتلقتهم وفتتهم لإحدى جزر سيشل.

وأدى ذلك الى استقالة الوزارة المصرية الى كان يرأسها عدلى يكن باشا، أما الحكومة البريطانية فقد استدعت ممثلها فى مصر اللورد اللنبى للتباحث معه.

وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ عاد اللنبى الى القاهرة حيث أعلن التصريح المشهور بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

وفى هذا التصريح أعلنت الحكومة البريطانية إنتهاء الحماية على مصر وبذلك تكون دولة مستقلة ذات سيادة ووعدت بإلغاء الأحكام العرفية، لكنها إحتفظت بصورة مطلقة بتولى أمور معينة إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى

فيه إبرام اتفاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بشأنها - وهذه الأمور هي :

- ١ - تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية بمصر.
- ٢ - الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء وتدخل أجنبي.
- ٣ - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.
- ٤ - السودان.

وإلى أن يتم إبرام الاتفاقات بخصوص هذه الأمور يبقى الحال فيما يتعلق بها على ما هو عليه .

وبناءً على ذلك تألفت في مصر في أول مارس ١٩٢٢ وزارة ثروت باشا، وشكلت هذه الوزارة في ٣ أبريل ١٩٢٢ لجنة من ثلاثين عضواً لوضع مشروع الدستور المصري.

وصدر الدستور في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ بعد تدخل إنجلترا لتعديل المادة ٢٩ من المشروع المقترح التي كانت تنص على أن الملك يلقب بلقب (ملك مصر والسودان).

وفي يناير ١٩٢٤ ألف سعد زغلول وزارته البرلمانية الأولى. التي عرفت (بوزارة الشعب) بعد فوز مرشحي الوفد المصري بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية، وقد ظلت هذه الوزارة إلى أن قدمت إستقالتها في ٢٥ نوفمبر، ١٩٢٤ بعد حادث إغتيال السردار السيرلي ستاك يوم الأربعاء (١٩ نوفمبر ١٩٢٤).

هذا وقد كانت التحفظات التي وضعتها إنجلترا في تصريح ٢٨ فبراير موضع مفاوضات متعددة بين مصر وبريطانيا خلال الثلاثين عاماً التالية لإستكمال إستقلال مصر.

إذ أن هذه التحفظات كان معناها ألا يكون هناك استقلال بالمعنى الصحيح سواء في الشؤون الداخلية أو الخارجية كما أن التحفظ الرابع كان يرمى إلى سلخ السودان عن مصر.

للمزيد من الدراسة يرجع إلى:

- ١- رأفت الشيخ: مصر والسودان في العلاقات الدولية (١٩٧٩).
- ٢- عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩ ج ١.
- ٣- شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق: معالم تاريخ مصر الحديث.

Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Egyptian Government concerning Self-Government and Self Determinatin for the Sudan

Cairo

February 12, 1953

The Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland (hereinafter called the United Kingdom Government) and the Egyptian Government.

Firmly believing in the right of the Sudanese people to Self Determination and the effective exercise thereof at the proper time and with the necessary safeguards.

Have agreed as follows:

ARTICLE 1:

In order to enable the Sudanese people to exercise Self-Determinaion in a free and neutral atmosphere, a transitional period providing in Article 9 below.

ARTICLE 2:

The transitinal period, being a preparation for the effective termination of the dual Administraion. During the transitional period the sovereignty of the Sudan shall be kept in reserve for the Sudanese until Self-Determination is achieved.

ARTICLE 3:

The governor-General shall, during the transitional period, be the supreme constitutional authority within the Sudan. He shall exercise his power as set out in the Self-Government Statute (2) with the aid of five-member Commission, to be called the Governor-General's Commission, whose powers are laid down in the terms of reference in Annex I to the present Agreement.

ARTICLE 4:

This Commission shall consist of two Sudanese proposed by the two contracting Governments in agreement, one Egyptian citizen, one citizen of the United Kingdom and one Pakistani citizen, each to be proposed by his respective Government. The appointment of the two Sudanese members shall be subject to the subsequent approval of the Sudanese Parliament when it is elected, and the parliament shall be entitled to nominate alternative candidates in case of disapproval. The Commission hereby set up will be formally appointed by Egyptian Government decree.

ARTICLE 5:

The two Contracting Governments agree that, it being a fundamental principle of their common policy to maintain the unity of the Sudan as a single territory, the Special powers which are vested in the Governor-General by Article 100 of the Self-Government Statute shall not be exercised in any manner which is in conflict with that policy.

ARTICLE 6:

The Governor-General shall remain directly responsible to the two contracting Governments as regards:

(a) external affairs.

(b) any change requested by the Sudanese Parliament under Article 101 (1) of the Statute for Self-Government as regards any part of the Statute:

(c) any resolution passed by the Commission which he regards as inconsistent with his responsibilities. In this case he will inform the two Contracting Governments, each of which must give an answer within one month of the date of formal notice. The Commission's resolution shall stand unless the two Governments agree to the contrary.

ARTICLE 7:

There shall be constituted a Mixed Electoral Commission of seven members. These shall be three Sudanese appointed by the Governor-General with the approval of his Commission, one Egyptian citizen, one citizen of the United Kingdom, one citizen of the United States of America, and one Indian citizen. The nonSudanese members shall be nominated by their respective Government. The Indian member shall be Chairman of the Commission.

The Commission shall be appointed by the Governor-General on the instructions of the two Contracting Governme-

nts. The terms of reference of this Commission are contained, in Annex II to this Agreement.

ARTICLE 8:

To provide the free and neutral atmosphere requisite for Self-Determination, there shall be established a Sudainsation Committee consisting of:

- (a) An Egyptian citizen and a citizen of the United Kingdom to be nominated by their respective Governments and subsequently appointed by the Governor-General, together with three Sudanese members to be selected from a list of five names submitted to him by the Prime Minister of Sudan. The selection and appointment of these Sudanese members shall have the perior approval of the Governor-General's Commission.
- (b) one or more members of the Sudan Public Service Commission who will act in a purely advisory capacity without the right to vote.
- (c) the function and terms of reference of this Committee are contained in Annex III to this Agreement.

ARTICLE 9:

The transitional period shall begin on the day designated as 'the appointed day in Article 2 of the Self-Government Statue. Subject to the completion of the Sudanisation as outlined in Annex III to this Agreement, the two Contracting Governments undertake to bring the transitional period to an end as soon

as possible. In any case this period shall not exceed three years. It shall be brought to an end in the following manner. The Sudanese Parliament shall pass a resolution expressing that arrangements for Self-Determination shall be put in motion and the Governor-General shall notify the two Contracting Governments of this resolution.

ARTICLE 10:

When the two Contracting Governments have been formally notified of this resolution, the Sudanese Government, then existing, shall draw up a draft Parliament for approval. The Governor-General shall give his consent to the law with the agreement of this Commission. Detailed preparations for the process of Self-Determination, including safeguards assuring the impartiality of the elections and any other arrangements designed to secure a free and neutral atmosphere, shall be subject to international supervision. The two Contracting Governments will accept the recommendations of any international body which may be set up to this end.

ARTICLE 11:

Egyptian and British military forces shall withdraw from the Sudan immediately upon the Sudanese Parliament adopting a resolution expressing its desire that arrangements for Self-Determination be put in motion. The two Contracting Governments undertake to complete the withdrawal of their forces from the Sudan within a period not exceeding three months.

ARTICLE 12:

The constituent Assembly shall have two duties to discharge. The first will be to decide the future of the Sudan as one integral whole. The second will be to draw up a constitution for the Sudan compatible with the decision which shall have taken in this respect, as well as electoral law for permanent Sudanese Parliament. The future of the Sudan shall be decided either:

- (a) By the constituent Assembly choosing to link the Sudan with Egypt in any form, or.
- (b) By the constituent Assembly choosing complete independence.

ARTICLE 13:

The two Contracting Governments undertake to respect the decision of the Constituent Assembly concerning the future status of the Sudan and each Government will take all the measures which may be necessary to give effect to its decision.

ARTICLE 14:

The two Contracting Governments agree that the Self-Government Statute shall be amended in accordance with Annex IV in this Agreement.

ARTICLE 15:

This Agreement together with its attachments shall come into force upon signature.

In Witness whereof the undersigned duly authorised thereto have signed the present Agreement and have affixed thereto their Seals.

Done at Cairo this twelfth day of February, 1953.

For the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:

Ralph Skrine Stevenson (.L.S.)

For the Egyptian Government:

Mohamed Naguib, Major-General (L.S.)

In two copies, one of which shall remain deposited in the archives of the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and one of which shall remain deposited in the archives of the Egyptian Government.

بعض الكلمات الواردة فى الوثيقة:

self-determination	حق تقرير المصير	nominate	يحدد - يعين
effective	فعال	alternative	بديل
safeguards	يضمن - يؤكد	candidate	مرشح
neutral	حيادى	decree	قرار
atmosphere	جو	territory	منطقة
translational	انتقال	resolution	قرار
self-government	حكم ذاتى	contrary	عكس العكس
termination	انتهاء	Mixed	مختلط - مشترك
dual administration	الحكم الثنائى	select	يختار
liquidation	تصفية	capacity	مقدرة
sovereignty	سيادة	terms	شروط

Governor-General	الحاكم العام	function	وظيفة
supreme	سيادة	designated	محدد
consitutional	دستوري	exceed	يزيد عن
exercise	يمارس	notify	يعلن - يخطر
statute	لائحة - قانون	consent	موافقة
comminssion	لجنة	recommendations	توصيات
citizen	مواطن	supervision	اشراف
approval	موافقة	undertake	يتعهد
elect	ينتخب	integral	أساسي
entitled	يخول له - يقوم بـ	measures	إجراءات
in accordance with	طبقا لـ	deposit	يودع
archives	أرشيف		

ترجمة الوثيقة:

اتفاق بين حكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان ١٩٥٣

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وشمال ايرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيماناً ثابتاً
بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته له ممارسة فعلية في
الوقت المناسب بالضمانات اللازمة فقد اتفقتا على ما يلي:

مادة ١: رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو
محايد، تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد - فترة
انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل.

مادة ٢: لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاءً فعلياً
فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة ويحتفظ إبان فترة الانتقال بسيادة
السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير.

مادة ٣: يكون الحاكم العام إبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان، ويمارس سلطته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام، ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان وسلطات هذه اللجنة.

مادة ٤: تُشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما وعضو مصري، وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني وترشح كلاً منهم حكومته على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه، ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين، ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية.

مادة ٥: لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليماً واحداً مبدأً أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين - فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة.

مادة ٦: يظل الحاكم العام للسودان مسؤولاً أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلي:

١ - الشؤون الخارجية.

٢ - أى تغيير يطلبه البرلمان السوداني بمقتضى المادة (١٠١ ، ١) من قانون الحكم الذاتي فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون.

٣ - فى حالة إتخاذ اللجنة أى قرار يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسؤولياته، يرفع الأمر الى الحكومتين المتعاقدتين، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها فى خلال شهر واحداً من

تاريخ الأخطار الرسمي، ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا إتفقت الحكومتان على خلاف ذلك.

مادة ٧: تشكل لجنة مختلطة للإنتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته وعضو مصري، وعضو من المملكة المتحدة، وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو هندي ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناءً على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين ويتضمن الملحق الثاني لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة.

مادة ٨: رغبة في تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير - تشكل لجنة للسودنة تتألف من:

أ - عضو مصري، وعضو من المملكة المتحدة - ترشح كلا منهما حكومة ثم يعينهما الحاكم العام، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان، ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام.

ب - عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحتة دون أن يكون له حق التصويت.

مادة ٩: تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى اليوم المعين بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي ومع مراعاة اتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق - تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بانتهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن، ويتبغى على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام وتنتهي هذه الفترة على الوجه الآتي:

يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للمشروع في تقرير المصير ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار.

مادة ١٠ : عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين رسمياً بهذا القرار تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعاً بقانون لإنتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان لإقراره. ويوافق الحاكم العام على القانون بالإتفاق مع لجنته وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيده الإنتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض.

مادة ١١ : تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور صدور قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في إتخاذ التدابير لتقرير المصير، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لاتتعدى ثلاثة شهور.

مادة ١٢ : تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين:

الأول - تقرر مصير السودان كوحدة لاتتجزأ.

والثاني - تعد دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد كما تضع قانوناً لإنتخاب برلمان سوداني دائم وتتقرر مصير السودان.

أ - إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة.

ب - وإما أن تختار الجمعية التأسيسية الإستقلال التام.

مادة ١٣ : تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما بإتخاذ جميع الإجراءات لتنفيذ هذا القرار.

مادة ١٤ : تصبح أحكام هذا الإتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع.

واقتراراً بما تقدم وقع المفوضان المرخص لهما بذلك من حكومتيهما هذا الإتفاق ووضعا أختامهما عليه.

حرر بالقاهرة فى اليوم الثانى عشر من فبراير سنة ١٩٥٣ .

توقيعات

والف سكرين ستيفنسون - عن حكومة المملكة المتحدة بريطانيا العظمى
وشمال ايرلندا

محمد نجيب - عن الحكومة المصرية

كُتبت الإتفاقية من نسختين أودعت احدهما فى أرشيف المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والأخرى فى أرشيف الحكومة المصرية.

التعليق على إتفاق ١٩٥٣ :

ترتب على القضاء على الثورة المهدية وضع نظام للحكم فى السودان
يتمثل فى اتفاقية الحكم الثنائى التى وقعها فى ١٩ يناير ١٨٩٩ عن
الحكومة المصرية وزير خارجيتها بطرس غالى وعن الحكومة البريطانية اللورد
كرومر.

وكان الهدف من هذا النظام الجديد الذى وضعه اللورد كرومر أن يكفل
السيطرة الإنجليزية التامة على شعون السودان وأن يبقى شكلاً - لمصر بعض
صلاحتها بالسودان إستناداً على حقوقها السابقة فى إدارة هى البلاد ولكى
يمكن إلقاء الأعباء المالية والعسكرية على عاتق الخزانة المصرية والجيش
المصرى.

وفي ظل هذا النظام الجديد وضعت السلطة كاملة في يد الحاكم العام وساعده (مجلس الحاكم العام) كما ابتدعت وظيفة المفتش العام، وكان كتشنر أول حاكم عام للسودان.

وارتبطت قضية السودان منذ ذلك الوقت بالقضية الوطنية المصرية فقد أدرك المصريون كما أدرك السودانيون أن البريطانيين يهدفون من سياستهم في كل من البلدين لتحقيق أطماعهم الإستعمارية في وادي النيل:

. وكان على الإنجليز أن يواجهوا الانتفاضات الوطنية في كل من شمال الوادي وجنوبه، خاصة أن أحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية وظهر جيل مثقف في كل من القطرين - أدى لظهور الحركات الثورية المطالبة بالاستقلال في كل منهما. فقامت في مصر ثورة ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى وكان لهذه الثورة أثرها في السودان وكانت الإدارة الإنجليزية في السودان تدرك النتائج الخطيرة التي تترتب على الاتصال بين المصريين والسودانيين وانتقال صدى الثورة المصرية الى السودان.

واستخدمت إنجلترا العنف والقوة لقمع المظاهرات والحركات الوطنية التي قامت في مختلف مدن السودان، وأدى هذا لأن تتجه الحركة الوطنية الى العمل السري فانتشرت الجمعيات السرية والمنشورات التي تندد بإنجلترا وسياستها وعملائها في وادي النيل شماله وجنوبه.

ونجح المثقفون السودانيون في تأسيس نادي الخريجين الذي يعتبر بداية للحياة الحزبية في السودان التي تبلورت في الأربعينات وقادت الحركات السياسية التي انتهت باستقلال السودان.

وكان موضوع السودان ووضعه وعلاقاته بمصر ووضع الإنجليز هي الصخرة التي إصطدمت بها كافة المفاوضات التي دارت بين مصر وإنجلترا لتسوية العلاقات بينهما.

فقد قامت في السودان جماعات تُنادى بالوحدة مع مصر، نذكر منها جمعية الإتحاد السوداني، وجمعية اللواء الأبيض، وقابلت السلطات الإنجليزية هذه الحركات بمنتهى القسوة، وكان تعليق الحكومة البريطانية في البرلمان على هذه الحركات السودانية وموقف إنجلترا منها: إن الحكومة السودانية لا تملك سوى سحق المظاهرات التي يقوم بها الأشخاص غير المخلصين للنظام الحاضر في السودان.

وفي عام ١٩٢٤ تحولت المظاهرات الى إصطدام مسلح بين الوطنيين السودانيين والسلطة الحاكمة في السودان.

على أن إنجلترا إنتهزت حادث اغتيال السردار سيرلي ستاك في القاهرة في ١٩ فبراير ١٩٢٤ للإنفرد بالحكم في السودان، وإستغلت إنجلترا هذه الأحداث لتحقيق مصالحها في السودان فعمدت الى إستغلال الأقاليم الصالحة لزراعة القطن في السودان (دلتا خور الجاش، وبركة، وأرض الجزيرة) لإنتاج القطن اللازم لمصانع لانكشير، ولايجاد عمل لعدد من الشبان البريطانيين في السودان وللعمل لفصل جنوب السودان عن شماله بالإضافة الى الاستيلاء على مراكز في الجنوب تتحكم في منابع النيل.

وتلت ذلك مفاوضات متعددة بين مصر وبريطانيا إنتهت في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بتوقيع ماعرف (بمعاهدة الصداقة المصرية البريطانية) وبموجب هذه المعاهدة أعيد الوضع في السودان تقريبا لما كان عليه قبل أحداث عام ١٩٢٤ أى أعيد العمل بإتفاقية الحكم الثنائي.

ولعل تحليل الدكتور مكى شبيكة لمعاهدة ١٩٣٦ بالنسبة للسودان هو أقرب ما يكون للواقع، فقد ذكر (إن معاهدة ١٩٣٦ لم تضيف شيئاً جديداً بين مصر وبريطانيا يغير وضع السودان من أية ناحية فقد أرضت الحكومة المصرية دون أن تعطى للمصريين حق المشاركة الفعلية في الحكم ولم تمس جوهر الجهاز الإداري في السودان الذي بقي في أيدي الإدارة البريطانية).

على أن الحرب العالمية الثانية وما انتهت اليه من قيام الأمم المتحدة ومنظماتها وما بذلته الشعوب من تضحيات وما صدر من وعود أثناء الحرب فتح باب الأمل للشعوب المغلوبة لتتطلع لتحقيق أمالها الوطنية.

وبرزت في هذه الآونة مجموعة أحزاب سودانية مثل حزب الاتحاديين وحزب الأحرار، وحزب الأشقاء، وحزب وحدة وادي النيل، وحزب الأمة، وحزب القوميين.

وبدأت بين مصر وبريطانيا سلسلة جديدة من المفاوضات لم تنته الى نتيجة، فالتجته حكومة النقراشي بمصر في عام ١٩٤٧ الى عرض قضية مصر والسودان على مجلس الأمن، وفشل مجلس الأمن في إتخاذ قرار يساند الحق المصري.

وفي ٨ أكتوبر ١٩٥١ اتجته حكومة الوفد بمصر الى اتخاذ خطوة حاسمة من جانبها بعد أن عجز الطرفان عن الوصول لاتفاق فقد ألقى النحاس باشا بياناً أمام البرلمان أعلن فيه إنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولية ١٨٩٩ وقدم بناء على ذلك قانوناً بتعديل الدستور.

على أن بريطانيا أعلنت معارضتها لهذه الإجراءات التي إتخذتها الحكومة المصرية من جانبها، وكانت نتائج هذا الموقف مذبحة الأسماعيلية وحريق القاهرة في ٢٥ يناير ١٩٥٢.

ولما قامت ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ بمصر رأت حكومة الثورة أن تنتهج سياسة جديدة تفضح أساليب التجلثرا وأغراضها في السودان فقدمت حكومة الثورة للحكومة البريطانية في نوفمبر ١٩٥٢ مذكرة في شأن الحكم الذاتي للسودان وتقرير مصيره.

وجرت بناءً على ذلك مفاوضات بين إنجلترا ومصر أتفق فيها على أساس
الذاتي للسودان وتقرير المصير.

وفي ١١ يناير ١٩٥٥ أتمت اللجنة السودانية المشكلة بناءً على الاتفاق
السابق عملها وفي نوفمبر ١٩٥٥ غادرت قوات الدولتين السودان نهائياً،
وفي ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ أقر البرلمان السوداني الدستور وأصبح السودان
مستقلاً من أول يناير ١٩٥٦ وأعلنت مصر على الفور اعترافها بالسودان
دولة مستقلة ذات سيادة، كما اعترفت إنجلترا بالوضع الجديد وفي ١٩ يناير
١٩٥٦ أصبح السودان المستقل عضواً في جامعة الدول العربية، وفي ١٢
نوفمبر أصبح عضواً في هيئة الأمم المتحدة.

للمزيد من الدراسة يرجع إلى:

- ١ - محمد شفيق غريال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية.
- ٢ - شوقي الجمل، تاريخ السودان النيل وعلاقاته بمصر ج٣.
- ٣ - محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان - تاريخ وحدة وادى النيل السياسة
في القرن التاسع عشر (١٩٥٨).
- ٤ - Williamson, James: The foundation and growth of the British
Empire (N.Y. 1956).
- ٥ - Willianson: The British Empire and Common Wealth (London
1961).

**Lettre du général Bonaparte au chérif de la Mecque Ghali-
lib ibn Moussaïd en date du Caire le 25 août 1798**

(13 rébiul-éwel 1213)

Dieu est clément et miséricordieux.

Je vous ai fait savoir mon arrivée au Caire, à la tête de l'armée française.

Vous verrez par les lettres que vous écrivent le divan et les principaux négociants du Caire que j'ai nommé émir Hadji-Moustapha-béy, kiaya de Seyd-Aboubekre; pacha, gouverneur d'Egypte. Il escortera la Caravane avec des forces qui la mettront à l'abri des Arabes.

Faites connaitre à tous les négociants et fidèles que les Musalmans n'ont pas de meilleurs amis que nous. De même que tous chérifs et que tous ceux qui employent leur temps et leur moyens à l'instruire les peuples et à propager les mximes du saint livre n'ont pas de plus zélés protecteurs.

Assurez tous les négociants que non-seulement le commerce n'a rien à craindre, mais qu'il sera spécialement protégé.

Je veillerai toujours aux intérêtsde la Sacrée Câba dont je me fais gloire d'être le protecteur; je vous prie de croire aux sentiments s'estime et à la considération que j'ai pour vous.

**Lettre du général Bonaparte à l'imam de Mascate, du
quartier général du Caire**

le 25 janvier 1799 (28 châban 1213)

. Je vous écris cette lettre pour vous faire connaître ce que vous avez déjà appris sans doute, l'arrivée de l'armée française en Egypte.

Comme vous avec été de tout temps notre ami, vous devez être convaincu du désir que j'ai de protéger tous les habitants de votre nation et que vous les engagiez à venir à nous, où ils trouveront protection pour leur Commerce.

Je vous prie aussi de faire parvenir cette lettre à Tipposahib par la première occasion qui se trouvera pour les Indes.

التعليق على الوثيقتين ٩ ، ١٠ :

الوثيقتان خطابان من الجنرال بوناپرت الى شريف مكة غالب بن سعد والى إمام مسقط، وهما مؤرخان في ٢٥ أغسطس ١٧٩٨ (١٣ ربيع الأول ١٢١٣هـ)، ٢٥ يناير ١٧٩٩ (٢٨ شعبان ١٢١٣هـ) وهو يخبرهما في الخطابين بوصوله للقاهرة على رأس الجيش الفرنسي.

ويشير القائد الفرنسي في الخطابين الى الصداقة التي تربط الفرنسيين بالمسلمين والى تقديرهم واحترامهم للأماكن المقدسة الإسلامية.

والخطابان يُلقيان الضوء على الوسائل التي اتبعتها بوناپرت لجذب قلوب المصريين خاصة والمسلمين عامة والأسس التي بنى سياسته تجاه مصر والشرق عليها.

وترتبط الحملة الفرنسية على مصر في عام ١٧٩٨ بظروف فرنسا الداخلية وعلاقتها بالدول الأوروبية الأخرى في ذلك الوقت فقد نجحت فرنسا في تسوية موقفها من الدول الأوروبية (الحلف الأوربي الأول) ضدها ولعل معاهدتها مع النمسا في عام ١٨٩٧ (معاهدة كمبرفورميو) تعتبر نهاية هذه التسويات، لكن بقيت إنجلترا العدو اللدود لفرنسا.

ولما كان ضرب إنجلترا في أرضها أمراً صعب التنفيذ لذلك اتجه التفكير الى توجيه الضربة لإنجلترا في الهند جوهرية المستعمرات البريطانية، وكانت هناك بعض الاعتراضات من أشخاص في حكومة الإدارة ذاتها على هذه الحملة، وما أثير من اعتراضات أن الحملة على مصر قد تثير مقاومة المصريين ضد الفرنسيين وكذلك قد تؤدي الى عداوة العالم الإسلامي والعربي كله والدولة العثمانية بالذات - لكن استطاع نابليون أن يرد على كل هذه الاعتراضات مشيراً الى أن السلطان العثماني ليس له أى نفوذ حقيقى في مصر، فقد اغتصب المماليك السلطة ومنعوا إرسال الأموال للسلطان، كما أن الأهالي مرهقون بالضرائب وإنه يستطيع كسب الجميع الى صف فرنسا، ولعله حاول ذلك فعلاً في منشوره الذى نشره بمجرد وصوله الى الاسكندرية وتحدث فيه عن إحترامه للدين الإسلامى والشريعة الإسلامية.

على أنه يظهر من إستعدادات الحملة ومن جيش العلماء الذى رافق الجيش العسكرى ومن تصرفات نابليون وسياسته في مصر أن الأتجاه كان للإستقرار بمصر وإتخاذها نواة لإمبراطورية فرنسية في الشرق.

كما أن إتصالات نابليون بالشخصيات الوطنية البارزة في الجزيرة العربية التى لها وزنها في العالم الإسلامى وفي المناطق التى تطل وتشرف على الطريق البحرى للهند كما يوضح الخطابان - تدل على أن من أهم أهداف

فرنسا من حملتها كان التحكم في الطريق للهند والشرق وعرقلة إتصال إنجلترا بمستعمراتها هذه.

وقد تنبّهت إنجلترا من ذلك الوقت لهذا الخطر ولأهمية موقع مصر الإستراتيجي في هذا الطريق للهند والشرق ولذا ألقت بثقلها كله مع العثمانيين في مواجهة الفرنسيين، واشتركت اشتراكاً فعلياً وقوياً في الحملات التي وجهت لإجلاء الفرنسيين عن مصر.

ولعل السياسة الإنجليزية تجاه مصر منذ ذلك الوقت وطوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كانت مبنية على الدروس التي تعلمتها إنجلترا من حملة بونايرت على مصر.

أما موقف المصريين خاصة والمسلمين في مختلف الأقطار العربية ومساندتهم للمصريين في كفاحهم ضد الغزو الفرنسي لمصر فيدل على أن الوسائل التي اتبعتها بونايرت ومحاولاته للتقرب للمصريين وللمسلمين عامة والتظاهر بحمايته للإسلام والمسلمين لم تنجح في إخفاء الحقيقة عن أعين المصريين فقاوموا هذا الغزو الأجنبي لبلادهم بكل الوسائل المستطاعة.

**Lettre du général Bonaparte au cherif de la Mecque, en
date du quartier-général du Caire, le 30 juin 1799**

(26 Moharrem 1214)

Au nom de Dieu clément et miséricordieux!

Il n'y a pas d'autre Dieu que Dieu, et Mohamet est son profète!

J'ai reçu votre lettre et j'en ai compris le contenu. J'ai donné les ordres pour que tout ce que peut presuader de l'estime et de l'amitié que j'ai pour vous soit fait.

J'espère que, la saison prochaine, vous ferez partir une grande quantité de bâtiments chargés de café et de marchandises des Indes. Ils seront toujours protégés.

je vous remercie de ce que vous avez fait passer mes lettres aux Indes et à l'Île de France. Faitesy passer celle-ci et enovez-moi la réponse.

Croyez à l'estime que j'ai pour vous et au cas que je fais de votre amitié.

تعليق على خطاب الجنرال بونايرت الى شريف مكة (الوثيقة رقم ١١):

الخطاب أرسله بونايرت الى شريف مكة من القاهرة في ٣٠ يونية ١٧٩٩ (٢٦ محرم ١٢١٤ هـ) وكان نابليون قبل ذلك قد أرسل خطاباً لشريف مكة في ٢٥ أغسطس ١٧٩٨ أخبره فيه بوصوله على رأس الجيش الفرنسي للقاهرة وأظهر فيه مظاهر الود للمسلمين والإحترام لدينهم ومقدساتهم.

وهذا الخطاب المرسل في ٣٠ يونية ١٧٩٩ جاء بعد حملة نابليون على الشام فقد غادر نابليون القاهرة في ١٠ فبراير ١٧٩٩ على رأس نحو ١٦٠٠٠ مقاتل لغزو الأراضي السورية المجاورة مصر، فاستولى بونابرت على العريش، وغزة والرملة، واللد وفي شهر مارس سقطت يافا في يده ثم احتل حيفا ووصل الى عكا مركز باشوية صيدا.

وحاصر نابليون عكا وقد دافع أحمد باشا الجزائر والى عكا عنها دفاعاً مستميتاً وصمدت عكا أمام حصار بونابرت حتى اضطُر لرفع الحصار عنها وعاد لمصر.

وهكذا رغم نجاح بونابرت في هزيمة الجيوش العثمانية في عدة مواقع بالشام - لكنه فشل في الإستيلاء على عكا وكانت لذلك الفشل أثاره فقد شجع المصريين على الثورة ققامت الإضطرابات في الدلتا والصعيد.

يبدأ نبلين خطابه باسم الله الرحمن الرحيم لا إله الا الله ومحمد رسول الله.

ويعبر فيه عن مشاعر الصداقة والتقدير لشريف مكة، ويتمنى أن تزدهر في المستقبل معاملات الشريف التجارية مع الهند وأن سفنة ستكون في حماية تامة (يقصد من الفرنسيين حين يسيطرون سيادتهم على الطريق الملاحي للهند).

ويشكره لتوصل خطاباته للهند.

ولم يشر نابليون في خطابه اشارة واحدة لحملته على الشام.

- والخطاب يُشير الى عدة حقائق منها:

١ - أن بونابرت كان على إتصال دائم بأصحاب النفوذ في الجزيرة العربية لأن طريق البحر الأحمر كان الطريق الوحيد المفتوح أمامه بخلاف طريق البحر المتوسط.

٢ - إنه كان يتصل بالهند والشائرين على انجلترا أو المعارضين للنفوذ البريطاني فيها عن طريق أشرف مكة وغيرهم ممن كان يرأسهم في الجزيرة العربية.

٣ - ما كان يهم أصحاب النفوذ في شبه الجزيرة العربية هو أن تتمتع سفنهم التي تحمل البضائع الهندية والشرقية بالحماية والأمان.

٤ - ولما كان بونايرت دائم التأكيد على أن سفنهم ستجد في ظل النفوذ الفرنسي الأمان في رحلاتها التجارية، والعجيب أن بونايرت كان يفكر في ذلك الوقت في العودة لفرنسا بعد أن علم عن حالة فرنسا السيئة وتكتل الدول الأوروبية ضدها وإنهزام الجيوش الفرنسية لكنه أخفى تفكيره في العودة، ولم يخبر عن نيته هذه إلا نخبة من أصدقائه الشخصيين واحتفظ بالأمر سراً لكي لا يحدث فتنة في الجيش.

وقد ترك القاهرة في ١٨ أغسطس ١٧٩٩ بحجة القيام بحملة تفتيشية في مناطق السواحل، وفي ٢٢ أغسطس رحل بونايرت مع قله من رفاقه على مركبين حربيين الى فرنسا تاركاً أمراً الى كليبر بأن يتولى القيادة العامة للحملة وقد نجح بونايرت ورفاقه في الوصول للسواحل الفرنسية.

للمزيد من المعلومات يرجع الى:

- ١ - شوقي الجمل وعبد لله عبد الرازق: معالم تاريخ مصر الحديث.
- ٢ - شوقي الجمل وعبد لله عبد الرازق ومحي الدين مصيلحي: تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر.
- ٣ - عبد الرحمن الرافي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر.

٤ - Cromer, The Earl of: Modern Egypt (1908).

The Husayn-McMahon Correspondence
From Sharif Husayn To sir Henry Mackmahon
14 July 1915

Whereas the whole of the Arab nation without any exception have decided in these last years to live, and to accomplish their freedom, and grasp the reins of their administration both in theory and practice; and whereas they have found and felt that it is to the interest of the Government of Great Britain to support them and aid them of the attainment of their firm and lawful intentions (which are based upon the maintenance of the honour and dignity of their life) without any ulterior motives whatsoever unconnected with this object:

And whereas it is to their (the Arabs) interest also to prefer the assistance of the Government of Great Britain in consideration of their geographical position and economic inerests, and also of the above-mentioned Government, which is known to both nation and therefore need not be emphasized.

For these reasons the Arab nation see fit to limit themselves, as time is short, to asking the Government of Great Britian, if it should think fit, for the approval, through her deputy or representative, of the following fundamental propositions, leaving out all things considered secondary in comparison with these, so that it may prepare all means necessary for attaining this noble purpose, until such time as it finds occasion for making the actual negotiaions.

Firstly: England to acknowledge the independence of the Arab countries, bounded on the north by Mersina and Adana up to the 37^o of latitude, on which degree fall Birjik, Urfa, Mardin, Midiat, Jezirat (Ibn' Umar), Amadia up to the border of Persia; on the east by the borders of Persia up to the Gulf of Basra; on the south by the Indian Ocean, with the exception of the position of Aden to remain as it is; on the west by the Red Sea, the Mediterranean Sea up to Mersina. England to approve of the proclamation of an Arab Khalifate of Islam.

Secondly: The Arab Government of the Sheirf to acknowledge that England shall have the preference in all economic enterprises in the Arab countries whenever conditions of enterprises are otherwise equal.

Thirdly: For the security of this Arab independence and the certainty of such preference of economic enterprises, both high contracting parties to offer mutual assistance, to the best ability of their military and naval forces, to face any foreign Power which may attack either party. Peace not to be decided without agreement of both parties.

Fourthly: If one of the parties enters upon an aggressive conflict, the other party to assume a neutral attitude, and in case of such party wishing the other to join forces, both to meet and discuss the conditions.

Fifthly: England to acknowledge the abolition of foreign privileges in the Arab countries, and to assist the Government

of the Sherif in an International Convention for confirming such abolition.

Sixthly: Articles 3 and 4 of this treaty to remain in vigour for fifteen years, and if either wishes it to be renewed, one year's notice before lapse of treaty to be given.

Consequently, and as the whole of the Arab nation have (praise be to God) agreed and united for the attainment, at all costs and finally, of this noble object, they beg the Government of Great Britian to answer them positively in a period of thirty days after receiving this intimation; and if this period should lapse before they receive an answer, they reserve to themselves, complete freedom of action. Moreover, we (the Sherif's family) will consider ourselves free in word and deed from the bonds of our previous declaration which we made through Ali Effendi.

ترجمة خطاب الشريف حسين إلى السير هنرى ماكماهون

(١٤ يوليو ١٩١٥)

المذكرة^(١)

لما كان العرب بأجمعهم دون استثناء - قد قرروا فى الأعوام الأخيرة أن يعيشوا وأن يفوزوا بحريتهم المطلقة، وأن يتسلموا مقاليد الحكم نظرياً وعملياً بأيديهم، ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكدوا أنه من مصلحة حكومة بريطانيا العظمى أن تساعدهم وتعاونهم للوصول إلى أمانهم المشروعة، وهى الأمانى المؤسسة على بقاء شرفهم، وكرامتهم وحياتهم..

(١) هنا نص الوثيقة الأصلية باللغة العربية.

ولما كان من مصلحة العرب أن يفضلوا مساعدة حكومة بريطانيا عن أية حكومة أخرى بالنظر لمركزها الجغرافي، ومصالحهم الإقتصادية وموقفهم من حكومة بريطانيا.

أنه بالنظر لهذه الأسباب كلها يرى الشعب العربي أنه من المناسب أن يسأل الحكومة البريطانية إذا كانت ترى من المناسب أن تصادق بواسطة مندوبيها أو ممثلها. على الإقتراحات الأساسية الآتية^(١):

أولاً: أن تعترف إنجلترا بإستقلال البلاد العربية من مرسين - إذنه، حتى الخليج الفارسي شمالاً، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً، ومن المحيط الهندي للجزيرة جنوباً يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي - ومن البحر الأحمر، والبحر المتوسط حتى مرسين غرباً^(٢).
على أن توافق إنجلترا أيضاً على إعلان خليفة عربي على المسلمين.

ثانياً: تعترف حكومة الشريف العربية بأفضلية إنجلترا في كل مشروع إقتصادي في البلاد العربية، إذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية.

ثالثاً: تتعاون الحكومتان الإنجليزية والعربية في مجابهة كل قوة تهاجم أحد الفريقين وذلك حفاظاً لاستقلال البلاد العربية. وتأميناً لأفضلية إنجلترا

(١) ورد في النسخة الإنجليزية العبارة التالية بعد هذه الكلمة:

(Which as time dresses, have not been made to include matters of relatively smaller importance, since such matters can wait until the time comes for their consideration)

(٢) وجاء النص الإنجليزي لهذا البند أدق تحديداً من النص العربي وهذاته:

1. Great Britain recognises the independence of the Arab countries which are bounded: on the north, by the line Mersin-Adana to parallel 37°N. and thence along the line Birejik-Uraf Midait-Jajirat (ibn'Umer)-Amadia to the Persian frontier, on the east, by the Persian frontier down to the Persian gulf. on the south, by the Indian Ocean (with the exclusin of Aden whose status will remain as at present); on the west, by the Red Sea and the Mediterranean Sea back to Mersin).

الاقتصادية فيها.. على أن يكون هذا التعاون فى كل شىء، فى القوة العسكرية، والبحرية والهجوية.

رابعاً: إذا تعدى أحد الفريقين على بلد ما ونشب بينه وبينها عراك وقتال، فعلى الفريق الآخر أن يلزم الحياد. على أن هذا الفريق المعتدى إذا رغب فى إشترك الفريق الآخر معه ففى وسع الفريقين أن يجمعهما مع وأن يتفقا على الشروط.

خامساً: مدة الإنفاق فى المادتين الثالثة والرابعة من هذه المعاهدة خمس عشرة سنة. وإذا شاء أحد الفريقين تجديدها عليه أن يطلع الفريق الآخر على رغبته قبل إنتهاء مدة الإنفاقية بعام^(١).

هذا ولما كان الشعب العربى بأجمعه قد اتفق «والحمد لله» على بلوغ الغاية وتحقيق الفكرة مهما كلفه الأمر، فهو يرجو الحكومة البريطانية أن تجيبه سلباً أو إيجاباً فى خلال ثلاثين يوماً من وصول هذا الاقتراح. وإذا انقضت هذه المدة ولم يتلق من الحكومة جواباً فإنه يحفظ لنفسه حرية العمل كما يشاء.

وفوق هذا فاننا نحن عائلة الشريف نعتبر أنفسنا - إذا لم يصل الجواب - أحراراً فى القول والعمل من كل التصريحات، والوعود السابقة التى قدمتها بواسطة على أفندى.

(١) ورد فى هذا النص بالإنجليزية ما يلى الإمتيازات الأجنبية فى البلاد العربية ولم يرد ما يماثله باللغة العربية.

From Sir Henry MacMahon, To Sharif Husayn

24 October 1915

I have received your letter of the 29th Shawal, 1333, with much pleasure and your expressions of friendliness and sincerity have given me the greatest satisfaction.

I regret that you should have received from my last letter the impression that I regarded the question of the limits and boundaries with coldness and hesitation; such was not the case, but it appeared to me that the time had not yet come when that question could be discussed in a conclusive manner.

I have realised, however, from your last letter that you regard this question as one of vital and urgent importance. I have, therefore, lost no time in informing the Government of Great Britain of the contents of your letter, and it is with great pleasure that I communicate to you on their behalf the following statement, which I am confident you will receive with satisfaction.

The two districts of Mersina and Alexandretta and portions of Syria lying to the west of the districts of Damascus, Hama, Hama, and Aleppo cannot be said to be purely Arab, and should be excluded from the limits demanded.

With the above modification, and without prejudice of our existing treaties with Arab chiefs, we accept those limits.

As for those regions lying within those frontiers wherein Great Britain is free to act without detriment to the interests of her ally, France, I am empowered in the name of the Government of Great Britain to give the following assurances and make the following reply to your letter:

- (1) Subject to the above modifications, Great Britain is prepared to recognize and support the independence of the Arab in all the regions within the limits demanded by the Sherif of Mecca.
- (2) Great Britain will guarantee the Holy Places against all external aggression and will recognise their inviolability.
- (3) When the situation admits, Great Britain will give to the Arabs her advice and will assist them to establish what may appear to be the most suitable forms of government in those various territories.
- (4) On the other hand, it is understood that the Arabs have decided to seek the advice and guidance of Great Britain only; and that such European advisers and officials as may be required for the formation of a sound form of administration will be British.
- (5) With regard to the vilayets of Bagdad and Basra, the Arabs will recognise that the established position and interests of Great Britain necessitate special administrative arrangements in order to secure these territories from foreign aggression, to promote the welfare of the local populations and to safeguard our mutual economic interests.

I am convinced that this declaration will assure you beyond all possible doubt of the sympathy of Great Britain towards the aspirations of her friends the Arabs and will result in a firm and lasting alliance, the immediate results of which will be the expulsion of the Turks from the Arab countries and the freeing of the Arab peoples from the Turkish yoke, which for so many years has pressed heavily upon them.

I have confined myself in this letter to the more vital and important questions, and if there are any other matters dealt with in your letters which I have omitted to mention, we may discuss them at some convenient date in the future.

It was with very great relief and satisfaction that I heard of the safe arrival of the Holy Carpet and the accompanying offerings which, thanks to the clearness of your directions and the excellence of your arrangements, were landed without trouble or mishap in spite of the dangers and difficulties occasioned by the present sad war—May God soon bring a lasting peace and freedom to all peoples!

I am sending this letter by the hand of your trusted and excellent messenger, Sheikh Mohammed Ibn Arif Ibn Uraifan, and he will inform you of the various matters of interest, but of less vital importance, which I have not mentioned in this letter.

ترجمة خطاب السير هنرى ماكوهاون الى الشريف حسين

(٢٤ أكتوبر ١٩١٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى فرع الدوحة المحمدية وسلالة النسل النبوى الحسيب النسيب دولة صاحب المقام الرفيع الأمير المعظم السيد الشريف بن الشريف أمير مكة المكرمة صاحب السدة العلياء جعله الله حرزاً منيعاً للإسلام والمسلمين بعونه تعالى آمين وهو دولة الأمير الجليل الشريف حسين بن على أعلى الله مقامه^(١).

قد تلقيت بيد الإحتفاء والسرور خطابكم الكريم المؤرخ بتاريخ ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ وبه من عباراتكم الودية المحضه واخلاصكم ما أورثنى رضاً و سروراً.

إنى متأسف أنكم استنتجتم من عبارة كتابى السابق أنى قابلت مسألة الحدود والتخوم بالتردد والفتور، فإن ذلك لم يكن القصد من كتابى قط ولكنى رأيت حينئذ أن الفرصة لم تكن قد حانت بعد للبحث فى ذلك الموضوع بصورة نهائية.

ومن ذلك فقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تعتبرون هذه المسألة من المسائل الهامة الحيوية المستعجلة، فلذا فإنى قد أسرعت فى ابلاغ حكومة بريطانيا العظمى مضمون كتابكم، وإنى بكمال السرور أبلغكم بالنيابة عنها التصريحات الآتية التى لاشك فى أنكم تنزلونها منزلة الرضى والقبول.

إن ولايتى مرسينا واسكندرونة والجزء من بلاد الشام الواقع فى الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحماء وحلب لا يمكن أن يقال أنها عربية محضه، وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة.

(١) هذا نص الترجمة العربية - وهذه الديباجة غير موجودة فى الأصل باللغة الإنجليزية.

مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود.

وأما بخصوص الأقاليم التي تضمها تلك الحدود حيث أن بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا فأنى مفوض من قبل حكومة بريطانيا العظمى أن أقدم الموائيق الآتية وأجيب على كتابكم بما يأتى:

١- إنه مع مراعاة التعديلات المذكورة أعلاه فبريطانيا العظمى مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الإستقلال فى جميع الأقاليم الداخلة فى الحدود التي يطلبها دولة شريف مكة.

٢- إن بريطانيا العظمى تضمن حماية الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجى وتعترف بوجوب منع التعدى عليها.

٣- وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العظمى العرب بنصائحها وتساعدهم على إيجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم المختلفة.

٤- هذا وإن المفهوم أن العرب قد قرروا طلب نصائح وإرشادات بريطانيا العظمى وحدها وأن المستشارين والموظفين الأوروبيين اللازمين لتشكيل هيئة إدارية قوية يكونون من الإنجليز.

٥- أما بخصوص ولايتى بغداد والبصرة فإن العرب يعترفون بأن مركز ومصالح بريطانيا العظمى الموطدة هناك تستلزم إتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الإعتداء الأجنبى وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الإقتصادية المتبادلة.

وإنى متيقن أن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل إرتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب وتنتهى بعقد محالفة دائمة

ثابتة معهم وتكون من نتائجها المتسجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحجير الشعوب العربية من نير الأتراك الذى أثقل كاهلهم السنين الطوال.

ولقد إقتصرت فى كتابى هذا على المسائل الحيوية ذات الأهمية الكبرى وإن كانت هناك مسائل فى خطاباتكم لم تذكر هنا فسنعود الى البحث فيها فى وقت مناسب فى المستقبل.

ولقد تلقيت بمزيد السرور والرضى خبير وصول الكسوة الشريفة وما معها من الصدقات بالسلامة وأنها بفضل إرشاداتكم السامية وتدابيركم المحكمة قد أنزلت إلى البر بلا تعب ولا ضرر رغماً من الأخطار والمصاعب التى سببتها هذه الحرب المحزنة، ونرجو من الحق سبحانه وتعالى أن يعجل بالصلح الدائم والحرية لأهل العالم.

إنى مرسل خطابى هذا مع رسولكم النبيل الأمين الشيخ بن عارف ابن عريفان وسيعرض على مسامعكم بعض المسائل المفيدة التى هى من الدرجة الثانية من الأهمية لم أذكرها فى كتابى هذا.

From Sarif Husyn To Sir Henry Mac. Mahon

1 January 1916

We received from the bearer your letter, dated the 9th Safar (the 14th December, 1915), with great respect and honour, and I have understood its content, which caused me the greatest pleasure and satisfaction, as it removed that which had made me uneasy.

Your honour will have realised, after the arrival of Mohammed (Faroki) Sherif and his interview with you, that all our procedure up to the present was of no personal inclination or the like, which would have been wholly unintelligible, but that everything was the result of the decisions and desires of our peoples, and that we are but transmitters and executants of such decisions and desires in the position they (our people) have pressed upon us.

These truths are, in my opinion, very important and deserve your honour's special attention and consideration.

With regard to what had been stated in your honoured communication concerning El Iraq as to the matter of compensation for the period of occupation, we, in order to strengthen the confidence of Great Britain in our attitude and in our words and actions, really and veritably, and in order to give her evidence of our certainty and assurance in trusting her glorious Government, leave the determination of the amount to the perception of her wisdom and justice.

As regards the northern parts and their coasts, we have already stated in our previous letter what were, the utmost possible modifications, and all this was only done so to fulfil those aspirations whose attainment is desired by the will of the Blessed and Supreme God. It is this same feeling and desire which impelled us to avoid what may possibly injure the alliance of Great Britain and France and the agreement made between them during the present wars and calamities; yet we find it our duty that the eminent minister should be sure that, at the first opportunity after this war is finished, we shall ask you (what we avert our eyes from today) for what we now leave to France in Beirut and its coasts.

I do not find it necessary to draw your attention to the fact that our plan is of greater security to the interests and protection of the rights of Great Britain than it is to us, and will necessarily be so whatever may happen, so that Great Britain may finally see her friends in that contentment and advancement which she is endeavouring to establish for them now, especially as her Allies being neighbours to us will be the germ of difficulties and discussion with which there will be no peaceful conditions. In addition to which the citizens of Beirut will decidedly never accept such dismemberment, and they oblige us to undertake new measures which may exercise Great Britain, certainly not less than her present troubles, because of our belief and certainly in the reciprocity and indeed the identity of our interests, which is the only cause that ca-

sued us never to care to negotiate with any other power but you. Consequently, it is impossible to allow any derogation that gives France, or any other Power, a span of land in those regions.

I declare this, and I have a strong belief, which the living will inherit from the dead, in the declarations which you gave in the conclusion of your honoured letter. Therefore, the honourable and eminent Minister should believe and be sure, together with Great Britain, that we still remain firm to our resolution which Storrs learnt from us two years ago, for which we await the opportunity suitable to our situation, especially in view of that action the time of which has now come near and which destiny drives towards us with great haste and clearness, so that we and those who are of our opinion may have reasons for such action against any criticisms or responsibilities imposed upon us in future.

Your expression "we do not want to push you to any hasty action which might jeopardise the success of your aim "does not need any more explanation except what we may ask for, when necessary, such as arms, ammunition, & c.

I deem this sufficient, as I have occupied much of your Honour's time. I beg to offer you my great veneration and respect.

ترجمة خطاب من الشريف حسين إلى السير هنرى ماكماهون

١ يناير ١٩١٦^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

بكل الإيجال والتوقير تلقينا خطابكم المؤرخ فى ٩ صفر (١٤) ديسمبر (١٩١٥) برفق حامله وعلمت مضمونة وأدخل علينا الإرتياح مالا يزيد لازالته ما يختلج بصدرى إلا وهو وقوف حضرتك بعد وصول أحمد شريف وخطوته بالجناب بأن كلما أتينا به فى الحال والشأن ليس بنا شىء عن عواطف شخصية أو ماهو معناها مما لا يعقل، وأنها قرارات ورجائب أقوام وأنا لسنا إلا مبلغين أو منفذين لها بصفتنا التى ألزموها بنا إذ أن هذا عندى من أهم مايجب وقوف شهامة الجناب عليه وعلمه به.

أما ما جاء بالمحررات الموقرة فيما يتعلق بالعراق، أمر التعويض، مدة الإشغال فلزيادة إيضاح وقول بريطانيا العظمى بصفاتنا فى القول والعمل فى المادة والمعنى وإعلامها بأكد اطمئناناً باعتماد حكومتها المفخمة نترك أمر تقدير مبلغه إدراك حكمتها وإنصافها. أما الجهات الشمالية وسواحلها فما كان فى الإمكان من تعديل أتينا به فى رقيمنا السابق. هذا، وما ذاك إلا للحرص على الأمنيات المرغوب حصولها بمشيئة الله تبارك وتعالى. وعن هذا الحس والرغبة هما اللتان ألزمتنا بملاحظة إجتتاب ما ربما أنه يمس حلف بريطانيا العظمى لفرنسا واتفاقهما إبان هذ الحروب والتوازل الا أننا مع هذا نرى من الفرائض التى ينبغى لشهامة الوزير صاحب الرئاسة أن يتيقنها إته عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب سنطالبكم بما نفرض الطرف عنه اليوم لفرنسا فى بيروت وسواحلها، ولا أرى لزوم بأن نحيطكم بما فى هذا أيضا من تأمين المنافع البريطانية وصيانة حقوقها وهى أهم وأكبر مما يعود

(١) أوردنا النسخة العربية كما هى دون تغيير فى الأسلوب أو الألفاظ.

إلينا، وإنه لا بد من هذا على تيه حباله كانت ليتم للعظمة البريطانية أن ترى أخصاءها في البهجة والرونق التي تهتم أن تراهم فيه سيما وأن جوارهم لنا سيكون جرثومة للمشاكل والمنافسات التي لا يمكن معها إستقرار الحالة عدى أن البيروتيين (أهل بيروت) بصورة قطع لا يقبلون هذا الإنفصال ويلجئونها على حالات جديدة تهم وتشغل بريطانيا بصورة لا تكن بأقل من إشتغالنا الحالي بالنظر لما نعتقه ونتيقنه من إشتراك المنفعة ووحدها وحدها، وهى الداعية الوحيدة لعدم التفاتنا لسواكم فى المخبرات وعليه يستحيل امكان أى تساهل يكسب فرنسا أو سواها شبراً من أراضى تلك الجهات.

أعلن هذا مع إعتماذ بكل جوارحى إعتماذاً يرثه الحى منا بعد الميت بتصريحاتكم التى ختمتم بها رقيمكم الموقر. وعليه فلينعقد جناب الوزير الخطير ولتعتقد بريطانيا الكبرى أنا على العزم الذى أشير اليه ويعلمه من جناب الأريب الكامل استورس منذ عامين ولا تناظر فيه إلا الفرص المناسبة لأحوالنا وأخصها داعبته ووسيلته التى اقترب وقتها مما تسوقه الأقدار اليه بكل سرعة ووضوح لتكون حجة لنا.

وعن رأينا فى الإعترافات والمسؤوليات المقدره وفى تصريحاتكم بقولكم «وإننا لسنا نريد أن ندفعكم الى عمل سريع ربما يعرقل نجاح أغراضكم: يعنى عن زيادة الإيضاح، ماهو فى معناها.

وأكتفى بهذا القدر عن إشغال شهامتكم بتقديم وافر إحتشاماتى وجزيل توقيراتى المقام الموقر.

From Sir Henry McMahon, 25 January 1916

We have received with great pleasure and satisfaction your letter of the 25th Safar (the 1st January) at the hands of your trusty messenger, who has also transmitted to us your verbal messages.

We fully realise and entirely appreciate the motives which guide you in this important question, and we know well that you are acting entirely in the interests of the Arab peoples and with no thought beyond their welfare.

We take note of your remarks concerning the villayet of Bagdad, and will take the question into careful consideration when the enemy has been defeated and the time for peaceful settlement arrives.

As regards the northern parts, we note with satisfaction your desire to avoid anything which might possibly injure the alliance of Great Britain and France. It is, as you know, our fixed determination that nothing shall be permitted to interfere in the slightest degree with our united prosecution of this war to a victorious conclusion. Moreover, when the victory has been won, the friendship of Great Britain and France will become yet more firm and enduring, cemented by the blood of Englishmen and Frenchmen who have died side by side fighting for the cause of right and liberty.

In this great cause Arabia is now associated, and God grant

that the result of our mutual efforts and co-operation will bind us in a lasting freindship to the mutal welfare and happiness of us all.

We are greatly pleased to hear of the action you are taking to win all the Arabs over to our joint cause, and to dissuade them from giving any assistance to our enemies, and we leave it to your discretion to seize the most favourable moment for further and more decided measures.

You will doubtless inform us by the bearer of this letter of any manner in which we can assist you and your requests will always receive our immediate consideration.

You will have heard how El Sayed Ahmed el Sherif el Senussi has been beguided by evil advice into hostile action, and it will be a great grief to you to know that he has been so far forgetful of the interests of the Arabs as to throw in his lot with our enemies. Misfortune has now overtaken him, and we trust that this will show him his error and lead him to peace for the sake of his poor misguided followers.

We are sending this letter by the hand of your good messenger, who will also bring to you all our news.

ترجمة الوثيقة:

من السير هنرى ماكماهون الى الشريف حسين

٢٥ يناير ١٩١٦^(١)

القاهرة فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٣٤، ٢٥ يناير سنة ١٩١٦.

تلقينا بسرور كتابكم المؤرخ فى صفر بواسطة رسولكم الموثوق به واطلعنا منه على رسالتكم الشفوية.

واننا لتقدر حق التقدير الدوافع التى تقودكم فى هذ القضية الهامة ونعرف جيداً إنكم تعملون فى صالح العرب وأنكم لاترمون الى شىء فى عملكم غير صالحهم وحریتهم.

وقد عنيت خاصة بملاحظاتكم بشأن ولاية بغداد وسنبحث هذا الموضوع باهتمام وعناية زائدين عندما تتم هزيمة الأعداء ونصل الى التسويات السليمة.

أما ما يتعلق بالجهات الشمالية فقد كتبت ملاحظة عن رغبتكم فى تجنب كل ما من شأنه الإساءة إلى تحالف إنجلترا وفرنسا وسررت جداً بإبداء مثل هذه الرغبة.

وأظنكم تعرفون جيداً أننا مقررون قراراً نهائياً بالأ أنسمح بأى تدخل - مهما قل شأنه - فى إتفاقتنا المشترك فى إيصال هذه الحرب الى الفوز، ثم متى انتهت الحرب فان صداقة فرنسا وإنجلترا ستقوى وتشتد، وهما اللتان بذلنا الدماء الانجليزية والفرنسية جنباً الى جنب فى سبيل الدفاع عن الحقوق والحریات.

(١) هذه الترجمة هى نص الرسالة التى يرجح أنها وصلت الشريف حسين ويلاحظ أن الأصل الإنجليزى دون العربى يحوى فقرة أخيرة خاصة بالحركة السنوسية.

والآن وقد قررت البلاد العربية أن تشترك معنا فى الدفاع عن الحقوق وتعمل معنا فى سبيل هذه القضية الهامة فإننا لنترجو الله أن تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد، صداقة قائمة، تعود على الجميع بالسرور والغبطة.

وقد سررنا جداً للحركة التى تقومون بها لإقناع الشعب بضرورة الإنضمام الى حركتنا والكف عن مساعدة أعدائنا. وترك لفتنتكم وتقديراتكم تقرير الوقت المناسب، لإتخاذ تدابير أوسع من هذه.

التعليق على المراسلات بين الشريف حسين والسير هنرى ماكماهون:
وثيقة رقم ١٢، ١٣، ١٤، ١٥:

دخل الشريف حسين بن على أمير مكة فى خلافت مع الدولة العثمانية ومع الإتحاديين بشكل خاص وأدرك أنه لا يستطيع مقاومة الدولة العثمانية إذا وقف بمفرده ضدها، ووجد أن بريطانيا هى أنسب الدول التى يمكن أن تساعده فى هذا المجال خاصة أنها كانت قد تخلت منذ مؤتمر برلين ١٨٧٨ عن مبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية، وعلى هذا بدأت تلتقى أهداف الشريف حسين مع بريطانيا، ونشأت سلسلة من المراسلات بسبب رغبة الحسين فى الوقوف على نوايا البريطانيين نحوه ومدى إستعدادهم لتأييد مركزه.

ولما إتضح أن تركيا سوف تدخل الحرب الى جانب دول الوسط بدأ الإنجليز ينشدون معاونة الشريف حسين ضد تركيا فعرضوا عليه الثمن مقابل هذه المعاونة وأخذوا يستوضحون منه مطالب العرب ويذلون له الوعود المغرية لكى يضمنوا إنحياسة والعرب إليهم وإعلان الثورة على الدولة العثمانية حتى يعجلوا بإلحاق الهزيمة بها.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه أمكن الوصول الى قرار حاسم بإستمالة العرب إلى جانب بريطانيا ضد الدولة العثمانية خاصة بعد الهزائم التي منى بها الحلفاء فى المجهود الحربى (١٩١٤ - ١٩١٥)، وصار هناك شبه تفاهم بين بريطانيا وفرنسا وروسيا حول مصير الدولة العثمانية وتقسيم أملاكها، ولم يعد هناك حرج من التفاوض مع الشريف حسين طالما أن مبدأ تصفية الدولة العثمانية صار أمراً محتتماً.

وعلى هذا بدأت الإتصالات بين الشريف حسين والإنجليز على إثر المقابلة التى تمت فى عام ١٩١٢ فى القاهرة بين عبد الله (الابن الثانى للشريف حسين) وبين لورد كيتشنر المعتمد البريطانى فى مصر، وقد زار عبد الله اللورد كيتشنر الذى قدم إليه باسم الحكومة البريطانية الشكر للشريف حسين عل مايلقاه الحجاج الهنود من رعاية أثناء أداء فريضة الحج، ويقول عبد الله فى مذكراته التى نشرت عام ١٩٥٠. «إن أهم ما أدلى به كيتشنر كان الإفصاح عن ذلك الإغتيباط عن معاملة الحجاج وأنه أخذ يسأل عن شكل الإدارة القائمة فى الحجاز، وعن العلاقات بين الوالى العثمانى حاكم الحجاز والشريف حسين، ويقول عبد الله إنه أعطى كيتشنر صورة عن مخاوف الشريف وأتزعاجه من الدولة العثمانية».

وقد بلغت الرسائل التى تمت بين الشريف حسين والسير هنرى مكماهون عشراً. وكانت أولها بتاريخ ١٤ يولية ١٩١٥ من الشريف حسين الى مكماهون، هى التى تتضمن مقترحات العرب على أساس البيان الذى صدر فى دمشق باسم (بروتوكول دمشق) والذى نص على إعتراف بريطانيا العظمى بإستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود التالية خط مدين - أضنة حتى درجة ٣٧ شمالاً. ومنها إمتداد خط بريجيك - أورقة ما ردين مديات - جزيرة ابن عمر - عمادية حتى حدود فارس.

وشرقا الحدود الفارسية حتى خليج فارس وجنوبا المحيط الهندي (باستثناء عدن التي يحافظ على وضعها الحالي).

وغربا البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى مرسين وإلغاء جميع الإمتيازات التي منحت للأجانب بمقتضى نظام الإمتيازات الأجنبية، وعقد تحالف دفاعى بين بريطانيا العظمى والدول العربية المستقلة التي ستنشأ فى المستقبل.

وقد حمل الشيخ محمد عارف بن عريقان هذه الرسائل والتي قدم فيها الحسين مطالب العرب فى شكل مذكرة تتحدث عن تصميم العرب على أن يفوزوا بحريتهم المطلقة وأن يتسلموا مقاليد الحكم عملياً ونظرياً.

وتتلخص مطالب العرب فى هذه المذكرة فى ست مواد:

أولاً: إعتراف إنجلترا باستقلال البلاد العربية.

ثانياً: موافقة إنجلترا على إعلان خليفة عربى على المسلمين.

ثالثاً: إعتراف حكومة الشريف حسين بأفضلية إنجلترا فى كل مشروع اقتصادى فى البلاد العربية.

رابعاً: يتعهد الطرفان بالتعاون فى مواجهة كل قوة تهاجم إحدى الطرفين.

خامساً: موافقة بريطانيا على إلغاء الإمتيازات الأجنبية فى البلاد العربية.

سادساً: أن تكون مدة الإتفاق بين الطرفين خمس عشرة سنة.

وقد اختتمت المذكرة بالنص على أن الشعب العربى يريد جواباً على هذه المقترحات فى خلال ثلاثين يوماً إما إيجابياً أو سلبياً ويحتفظ العرب بحرية القول والعمل بكل التصريحات والوعود السابقة التى قدمها الشريف حسين بواسطة مندوبة على أفندى اصغر.

ويتضح أن هذه المطالب مقدمة باسم الشعب العربى وليس باسم شريف مكة، وقد جعلت المقترحات عملية إنشاء الخلافة العربية مطلباً أساسياً، وأن الحدود الواردة فى البيان يقصد بها حدود الحكومة الشريفية العربية.

وواضح أيضاً عرض العرب لمخالفة عسكرية مع بريطانيا لمدة خمس عشرة سنة قابلة للتجديد، وإذا قبلت بريطانيا هذا العرض فإنه يتحتم عليها الدفاع عن الدولة العربية أو الشريفة المزمع انشاؤها.

وتدل هذه المقترحات على وجود رغبة صريحة وحقيقية لدى العرب في العمل نحو نيل إستقلالهم كاملاً بإنهاء السيادة العثمانية وإنهاء الإمتيازات الأجنبية .

وتدل هذه المقترحات أيضاً على اقتناع أصحابها بأن مساندة بريطانيا لهم أساسية ومن ثم كان لابد من عقد محالفة مع بريطانيا.

وقد جاء رد السير هنرى مكماهون على الشريف حسين في ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ متضمناً:

١- طلب بعض تعديلات في الحدود المقترحة من الشريف حسين خاصة بولايتي مرسين والإسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحماء وحلب لأنها تمس مصالح فرنسا حليفة إنجلترا.

٢- إستعداد بريطانيا للإعتراف باستقلال العرب في جميع الأقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها شريف مكة.

٣- إشتراط أن يكون المستشارون والموظفون والأوربيون الذين يستعين بهم العرب من الإنجليز.

٤- تضمن بريطانيا سلامة الأماكن المقدسة من كل إعتداء خارجي.

٥- الحاجة لإتخاذ تدابير مخصوصه لوقاية ولايتي بغداد والبصرة من أى إعتداء أجنبي حيث أن لبريطانيا مصالح خاصة في هذه الأقاليم.

وفي رسالة الشريف حسين المؤرخة في ١ يناير ١٩١٦ :

تعرض بالذات لمسألة بيروت والمناطق التي ذكر السير هنرى مكماهون أنه لا يمكن لبريطانيا الموافقة على أنها ضمن الدولة العربية.

وأشار الشريف حسين إنه عندما تضع الحرب أوزارها سيطالب العرب بهذه الجهات التي يمكن أن يفض الطرف عنها في ظروف الحرب الحالية.

وقد جاء رد مكماهون للشريف حسين في ٢٥ يناير ١٩١٦ :

وفيه يشير إلى أنه عندما تتم هزيمة الأعداء وتتم التسويات السلمية فإن الأمور المختلف عليها ستكون موضع نظر.

وشكره للجهود التي يبذلها لإقناع الشعوب في كل البلاد العربية للإنضمام الى صف الحلفاء وتأييد جهودهم.

ونلاحظ على هذه المراسلات:

أولاً: لم يكن الإتفاق واضح المعالم فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية التي تهم العرب خاصة ما يتعلق بالمنطقة التي شملتها البلاد العربية المستقلة. وقد إستغلت بريطانيا نقطة الضعف هذه عند تسوية أوضاع البلاد العربية بعد الحرب.

ثانياً: إعتبر العرب هذه المراسلات معاهدة لأنها تحتوي على سلسلة من الوثائق بها تعهدات من الجانبين، بينما لم ترد بريطانيا هذا.

ثالثاً: إعتبر كثيرون من المؤرخين أن هذه المراسلات لم تحقق الغرض المطلوب منها لكن الحقيقة أن موقف العرب كان واضحاً وهو إعلان الثورة على الأتراك، وكانت بريطانيا قد تعهدت بتحقيق هدف صريح هو الإعراف بإستقلال العرب ضمن منطقة معينة، كما أن الإتفاق قد وضع الأسس التي تقوم عليها العلاقات في المستقبل بين بريطانيا والدولة العربية.

رابعاً: تضمنت المراسلات إقراراً من جانب العرب بأن يكون للإنجليز منطقة نفوذ لكنهم لم يوافقوا إطلاقاً على إستقطاع أى شبر من أراضيهم وأنهم مصممون على المطالبة بضم هذه الأقاليم الى المنطقة العربية المستقلة بعد أن تنتهى الحرب.

خامساً: لعل من أشد الأمور التى وجهت لهذه المراسلات هو أن الإنجليز لم يعلقوا أهمية كبيرة على ضرورة تحديد المناطق التى سوف تشمل البلاد العربية المستقلة بشكل دقيق فى حين أن العرب كانوا حريصين على رسم الحدود التى رغبوها لدولتهم المستقلة.

وقد كانت بريطانيا مصممة على الإحتفاظ لنفسها بالأقطار الأولى (العراق) وأنها ترفض التقييد بأية وعود للعرب فيما يتعلق بمصير الأقطار الثانية (ولايتى حلب، ودمشق لأنها مطمع حليفتهم فرنسا).

سادساً: وواضح أن هذه المعاهدة تكشف وجهة نظر العرب بشأن الاتفاق الذى عقده مع بريطانيا ولكنها أغفلت وضع ولايتى حلب وبيروت حيث كانت فرنسا تحتل لبنان وتستعد لإنهاء حكومة فيصل العربية فى دمشق.

وفى نوفمبر ١٩١٧ أصدر الإنجليز وعد بلفور لإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، كما كان الروس أذاعوا فى نهاية عام ١٩١٧ خبر اتفاق سايكس بيكو الذى كان قد أبرم سرأ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لتوزيع مناطق النفوذ بينهم فى أملاك الإمبراطورية العثمانية فى آسيا.

وهكذا يتضح أن بريطانيا وحلفائها لم يلتزموا بما وعدوا العرب به أثناء الحرب، حين كانوا محتاجين لوقوف العرب معهم ضد الأتراك العثمانيين.

للمزيد من المعلومات ترجع إلى:

- ١ - محمد أنيس، ورجب حراز: الدولة العثمانية ص ٢١١.
- ٢- شوقى الجمل وعبد الله عبد الرازق ومحمى الدين مصيلحى: تاريخ العالم العربى الحديث والمعاصر.

ثالثاً: وثائق تتعلق بالتاريخ الأفريقي^(١)

16

Wathigat Ahl Alsudan

In the name of God, the Merciful, the Compassionate. May God bless our master Muhammad, with his family and his companions, and welcome [them] with greetings.

Praise be to God who has bestowed upon us his dispensation of Islam, and guided us by our lord and master Muhammad, on whom from God the Exalted be most gracious blessings and noble salutation.

After which, this is a dispatch from Ibn Fudi, the Commander of the faithful, 'Uthman, to all folk of the Sudan, and to whom God wills of the brethren in the (Hausa) States; it is a dispatch advantageous in the present times. Thus speak I, and success comes of God.

Know then, my Brethren:

- (i) That the commanding of righteousness is obligatory by assent (literally 'according the ijma).
- (ii) And that the prohibition of evil is obligatory by assent.
- (iii) And that Flight (al-hijra) from the land of the heathen is obligatory by assent.

(١) ملاحظة:

أوردنا سابقاً عدة وثائق تتعلق بالتاريخ الأفريقي ضمن وثائق التاريخ المصري (وثيقة رقم ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٨).

- (iv) And that the befriending of the Faithful is obligatory by assent.
- (v) And that the appointment of the Commander of the Faithful is obligatory by assent.
- (vi) And that obedience to him and to all his deputies is obligatory by assent.
- (vii) And that the waging of Holy War (al-jihad) is obligatory by assent.
- (viii) And that the appointment of Emirs in the States is obligatory by assent.
- (ix) And that the appointment of judges is obligatory by assent.
- (x) And that their enforcement of the divine laws (ahkam al-shar) is obligatory by assent.
- (xi) And that by assent the status of a town is the status of its ruler: if he be Muslim, the town belongs to Islam; but if he be heathen the town is a town of heathendom from which Flight is obligatory.
- (xii) And that to make war upon the heathen king who will not say 'There is no God but Allah' is obligatory by assent, and that to take the government from him is obligatory by assent.
- (xiii) And that to make war upon the heathen king who does not say 'There is no God but Allah' on account of the

custom of his town (bi-sababi 'urfi' l-baladi), and who makes no profession of Islam, is (also) obligatory by assent, and that to take the government from him is obligatory by assent.

(xiv) And that to make war upon the king who is an apostate (al-malik al-murtaddu), and who has abandoned the religion of Islam for the religion of heathendom is obligatory by assent, and that to take the government from him is obligatory by assent.

(xv) And that to make war against the king who is an apostate-who has not abandoned the religion of Islam as far as the profession of it is concerned, but who mingles the observances of Islam with the observances of heathendom, like the kings of Hausaland for the most part-is (also) obligatory by assent, and that to take the government from him is obligatory by assent.

(xvi) And that to make war upon backsliding Muslims (al-muhammalin min al-muslimin) who do not own allegiance to any of the Emirs of the Faithful is obligatory by assent, if they be summoned to give allegiance and they refuse, until they enter into allegiance.

(xvii) And that the anathematizing of Muslims on a pretext of heretical observances is unlawful by assent.

(xviii) and that the anathematizing of Muslims for disobedience (takfir al-Muslimin bi 'l-mu'asi) is unlawful by assent.

- (xix) And that residence in enemy territory (fi bilad al-harb) is unlawful by assent.
- (xx) And that refusal to give allegiance to the Commander of the Faithful and to his deputies is unlawful by assent.
- (xxi) And that to make war upon the Muslims who are residing in Muslam territory is unlawful by assent. and that wrongfully to devour their property is unlawful by assent.
- (xxii) And that to enslave the freeborn amongs tamongst he Muslims in unlawful by assent, whether they reside in the territory of Islam, or in enemy territory.
- (xxiii) And that to make war upon the heathen to whom peace has been granted (al-kuffar ahl al-aman) is unlawful by assent, wrongfully to devour their property is unlawful by assent, and to enslave them is unlawful by assent.
- (xxiv) And that to make war upon the congregation of the apostates (juma at al-murtaddin) is obligatory by assent, and that their property is booty (fai'un), and that in the matter of their enslavement there are two opinions, the widespread one being its prohibition, and the other that the perpetrator of this act does not disobey (the law) if he is following an authority which asserts its lawfulness.
- (xxv) And that to make war on the congregation of the war-mongers (juma at al-muharibin) is obligatory by assent, and that their property is booty, and that their enslavement is unlawful by assent.

(xxvi) And that to make war upon the oppressors (al-bughat) is obligatory by assent, and that wrongfully to devour their property is unlawful by assent, for 'Use is made of their armour against them, and afterwards it is returned to them, and their enslavement is unlawful by assent.

(xxvii) And that in the matter of the property of Muslims who reside in enemy territory there are two opinions, the sound one being that (its seizure) is permitted.

معاني بعض الكلمات الواردة في الوثيقة

Merciful	الرحمن	divine	مقدس
compassionate	الرحيم	status	وضع
greetings	التحية	heathendom	وثنية
bestowed	منح	profession	اعتراف
dispensation	نعمة	a postate	وثني
Exalted	عظيم	abandoned	يترك
gracious	أفضل	mingle	يدمج
blessings	التحيات	backsliding	مرتد
dispatch	وثيقة	allegiance	ولاء
folk	أهل	summoned	يدعو
will	وصية	pretxt	نص
brethern	إخوان	heretical	وثني
rightousness	حق	observances	تعاليم
obligatory	واجبة	disobedience	عصيان
ussent	إجماعا	reside	يقيم
prohibition	منعه	devout	يجاول
evil	شر	properly	سليم
befriending	موالاة	congregation	اجتماع
obedience	طاعة	apostate	استرقاق
deputies	نواب	booty	فيء - غنائم
enfocement	فرض		

prohibition	منع
oppressor	مضطهد
armour	درع
seizure	قبض
permit	يسمح

وثيقة أهل السودان للشيخ عثمان بن فودي^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليماً. الحمد لله الذى أنعم علينا بنعمه الإيمان والاسلام وهدانا بسيدنا ومولانا محمد عليه من الله تعالى أفضل الصلاة وأذكى السلام.

أما بعد فهذه وثيقة من ابن فودي أمير المؤمنين عثمان الى جميع أهل السودان والى من شاء الله من الإخوان فى البلدان وهى وثيقة نافعة فى هذه الأزمان. فأقول وبالله التوفيق.

فاعلموا يا أخوانى أن الأمر بالمعروف واجب إجماعاً وأن النهى عن المنكر واجب إجماعاً وأن الهجرة من بلاد الكفار واجبة إجماعاً، وأن موالاتة المؤمنين واجبه إجماعاً وأن طاعته وجميع نوابه واجبه إجماعاً، وأن الجهاد واجب إجماعاً، وأن تأمير الأمراء فى البلدان واجب إجماعاً وأن تأمير القضاء واجب إجماعاً وأن تنفيذهم أحكام الشرع واجب إجماعاً وأن حكم البلد حكم سلطانه إجماعاً، وإن كان مسلماً كان البلد بلد اسلام، وإن كان كافراً كان البلد بلد كفر وجبت الهجرة منه، وأن قتال الملك الكفار الذى لا يقول لا اله إلا الله أصلاً واجب إجماعاً، وأن أخذ السلطنة منه واجب إجماعاً، وأن قتال الملك الكافر الذى لا يقول لا إله إلا الله بسبب عرف البلد ولم يكن يدع الاسلام واجب إجماعاً وأن أخذ السلطنة منه واجب إجماعاً وأن قتال الملك المرتد الذى خرج عن دين الاسلام الى دين الكفر واجب إجماعاً وأن أخذ السلطنة منه واجب إجماعاً، وأن قتل الملك المرتد الذى لم

(١) هذا هو نص الوثيقة:

يخرج عن دين الإسلام لكونه يدعي الإسلام ويخلط أعمال الإسلام بأعمال الكفر كملوك حوس غالباً واجب إجماعاً وأن أخذ السلطنة منه واجب إجماعاً وأن قتال المسلمين الذين لم يكونوا تحت بيعه أمير من أمراء المؤمنين واجب إجماعاً إذا دعوا إلى البيعة وأبوا حتى يدخلوا في البيعة، وأن تكفير المسلمين ببدع الأعمال حرام إجماعاً، وأن تكفير المسلمين بالمعاصي حرام إجماعاً، وأن المقام في بلاد الحرب حرام إجماعاً وأن عدم الدخول تحت بيعه أمير المؤمنين ونوابه حرام إجماعاً، وأن قتال المسلمين الذين كانوا في بلاد الإسلام حرام إجماعاً، وأن أكل أموالهم بالظلم حرام إجماعاً وأن استرقاق الأحرار من المسلمين حرام إجماعاً، سواء كانوا في بلاد الإسلام أو في بلاد الحرب، وأن قتال الكفار على الأمانة حرام إجماعاً، وأن أكل أموالهم بالظلم حرام إجماعاً، وأن استرقاقهم حرام إجماعاً وأن قتال جماعة المرتدين واجب إجماعاً وأن أموالهم فيء وأن في استرقاقهم قوامين المشهود المنع ولا يعمر من فعله أن قتل من يقول بجوازه. وأن قتال المحاربين واجب إجماعاً، وأن أموال الغنيء وان استرقاقهم حرام إجماعاً، وأن قتال البغاه واجب إجماعاً، وأن أكل أموالهم بالظلم حرام إجماعاً، وأن استرقاقهم حرام إجماعاً، ويستعان بسلاحهم عليهم ثم يرد لهم وأن في أموال المسلمين المقيمين ببلاد الحرب فهناك رأيان الصحيح منهما أنه يجوز الإستيلاء عليها.

وهنا انتهت وثيقة أهل السودان ومن شاء الله من الخوان بحمد الملك المنار مصلياً ومسلماً على المصطفى من نسل عدنان وعلى اله واصحابه وجميع أهل الإيمان.

وجميع أهل الإيمان
الحمد لله رب العالمين
كاتبه محمد ساعي
ابن أمير دورا
ويدعى اسحاق

التعليق على وثيقة أهل السودان

بعد أن أعلن الشيخ عثمان بن فودي الجهاد ضد حكام إمارات بلاد الهوسا - أصدر الحاكم نافاتا مرسوماً حرم على أتباع الشيخ باعتناق الإسلام إلا من ورثة عن أباائه واجداده وأمر بعدم لبس العمامة والا تضرب امرأة بخمارها على جييها.

وقد اعتبر مؤرخو دولة سوكونتو أن هذا المرسوم كان بداية الجهاد الحقيقي للشيخ عثمان حيث أن هذا كان الطلقة التي أشعلت نار الجهاد، وقرر رجال الشيخ وأتباعه الرد بعمل عسكري خاصة بعد أن تمادى نافاتا في عداته لهم وقبض على عدد من أتباع الشيخ، لكن بسبب موت نافاتا لم يستمر العداء طويلاً.

وعندما تولى يونفا كان هناك بوادر أمل في أن تتحسن الأحوال بين أتباع الشيخ وبين الحاكم يونفا الذي كان قد تتلمذ على يد الشيخ، وبالفعل بدأت مرحلة من التعاون بين يونفا والشيخ عثمان ولكن لزيادة اتباع الشيخ اقلق مضجع يونفا فاضطر الى تغيير سياسته نحو الشيخ عثمان وأتباعه.

واشتعل الموقف بينهما لهيباً عندما قبض يونفا على أحد أتباع الشيخ ويدعى (عبدالسلام) الذي كان يقيم في مدينة جمبانانا، وقتل عدداً كبيراً، من المسلمين وهم صائمون وأضطر عبدالسلام الى الهروب الى معسكر الشيخ، ولما رفض الشيخ تسليم عبدالسلام الى يونفا - اعتبر يونفا أن هذا التصرف من جانب الشيخ تعدياً على سلطاته بل وتحدياً له ومن هنا بدأت جذور الشقاق والخلاف.

أرسل يونفا الى الشيخ يطلب منه ترك الجماعة والعيش في المنفى وكان هذا تحدياً سافراً للشيخ عثمان الذي رفض ترك جماعته وتحرك معهم الى مكان يدعى (جودو) ولكن يونفا أمر الحكام والأمراء بالوقوف في وجههم ووصل الأمر الى حد المطالبة بالقبض على الشيخ.

وتعتبر الهجرة إلى جودو بداية تأسيس الامبراطورية الفولانية التي اتخذت من مدينة (سوكوتو) عاصمة لها. وقد اجتمع إتباع الشيخ وحلقوا اليمين على طاعته على الكتاب والسنة، وفي هذه الفترة اصدر الشيخ وثيقة أهل السودان التي صارت إعلانا رسميا للجهاد وبمثابة دستور للجماعة الثانية للشيخ عثمان بن قودي..

ويلاحظ على هذه الوثيقة مايلي:

أولاً: أن هذه الوثيقة من المخطوطات النادرة التي جمعها السير بالمر وعلق عليها وقد سميت بهذا الاسم لأنها رسالة موجهة ليس فقط إلى أهالي جويير بل إلى كل سكان السودان حيث أعلن الشيخ الحرب في كل بلاد السودان ضد الكفار.

ثانياً: تضمنت الوثيقة سبعا وعشرين بندا وهي خلاصة المبادئ والتعليم التي نادى بها الشيخ عثمان^(١) في الفترة الأولى من جهاده ومن أبرز المبادئ التي نادى بها أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إجماعاً وأن الهجرة من بلاد الكفار واجبة إجماعاً، وأن موالة المؤمنين واجبة إجماعاً، وأن الجهاد واجب إجماعاً، وأن قتال البغاة واجب إجماعاً.

ثالثاً: تعتبر هذه الوثيقة نموذجاً لوثائق السودان الغربي التي كانت تصدر بدون تاريخ في اخرها ولا تشير إلى شخص معين ولا إلى موقف محدد ولا مكان ما، وهي تحتوى فقط على اسم ناسخها وهو محمد ساعى ابن أمير دورا ويدعى اسحق.

رابعاً: هذه الوثيقة تعالج المشكلات السياسية والاجتماعية التي عانت منها

(١) ولد عثمان بن قودي عام ١٦٦٩ هـ / ١٧٥٤.

إمارة جوبير فهي عبارة عن خطاب مفتوح يحدد النقاط الرئيسية لتعليم الشيخ وشكواه من معارضيه وهي مبرر للأسباب التي من أجلها أعلن الشيخ الجهاد.

خامساً: هذه الوثيقة هي خلاصة فكر الشيخ عثمان الذي أرسى دعائم دولة إسلامية في غرب أفريقيا إتخذت من الجهاد في سبيل الله وسيلة لنشر الدين الإسلامي في غرب أفريقيا دعوة الشيخ كانت أيذانا بالجهاد في سبيل الله والدود عن ديار الإسلام ودعت إلى الهجرة من أرض الكفر ولذا كانت هذه الوثيقة البداية الحقيقية لثورة الشيخ عثمان على الحاكم في إمارة جوبير كما إنها الأساس الذي اتخذ منه اتباع الشيخ مبرراً لمحاربة الكفار والوثنيين.

للمزيد من المعلومات يرجع إلى:

- ١ - آدم عبد الله الألورى: الإسلام في نيجيريا (بيروت ١٩٧١).
- ٢ - د. حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في أفريقية: (القاهرة ١٩٦٣).
- ٣ - عبد الرحمن زكى: الإسلام والمسلمون في غرب أفريقية.
- ٤ - عبد الرحمن زكى: تاريخ الدول الإسلامية السودانية بأفريقية الغربية (١٩٦١).
- ٥ - مؤلفات عثمان بن فودي (الخرطوم ، والمنشورة).
- ٦ - محمد بلوين الشيخ عثمان: إتفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور (مطبعة الأزهر ١٩٦٤).

Treaty conceded by the Shaikh of Borunu 'umar b. Muhammad al-Amin al-Kanemi, to the British Government,

5 August 1851

What God wishes suffices.

The help of the slave is

with God: 'Umar b. Muhammad

al-Amin al-Kanemi.

In the name of God the merciful the beneficent. Praise be to God Lord of all peoples, the peace of God be upon our lord, Prophet and master, Muhammad, the best of all Prophets and messengers, and upon his family and his companions all. To continue, the document of the state of the English [i.e. England] containing stipulations which shall be mentioned in this legal document, has reached the revered exemplary of leaders, the flower of leaders, the celebrated, the most glorious, the eminent, the most happy, the shining light of the Kingdom of Bornu and the happiness of these Islamic regions, the most mighty, the most famous, the most fortunate, the dazzling Imam, the illuminating lamp of his time and a perfect jewel. He is in his place; my master, the Shaikh 'Umar, son of the one who knows God well; my master, the Shaikh Muhammad al-Amin Kanemi. May God surround him with his gracious help. This sublime Imam has considered the stipulations of the document and his disposition to its contents. He has ordered one of his scribes to write down his stand on each of the six

stipulations which came from that state, [England]. The answer is, in reality, according to the stipulation of the Hanifi (Islamic) religion. We shall set down the stipulations and answer them according to the principle of the accepted shari'a.

The first Stipulation:

That the English shall not be prevented from entering the land of Bornu and all its territories and from journeying in them. That their settlers shall be as friends of its [Bornu territory] people as long as they remain in it and that their persons and their property shall not be endangered. They shall also not be prevented from travelling at the time they wish and the same condition shall apply to [the movement of] their possessions. The answer to this is: They shall not be oppressed and their persons and property shall not be endangered by any one. They, with their possessions, shall not be hindered from journeying and leaving at the time they desire.

The second Stipulation:

That the subjects of the English Queen [Sultana] shall be equal with the people of Bornu with regard to all the goods they may wish to buy or sell throughout Bornu territories and that the ruler of Bornu shall ensure to them that no preference shall be given to any trader of other races. The answer to this is: they shall not be hindered from buying and selling whatever is legal for them according to the shari's of Muhammad (the peace of God be upon him). But with regard to illegal things

such as salves, copies of the Qur'an and the like, no. However, with regard to there being no preference between them and other races, if those others are Christians, they shall not be given preference over them since the religion of all Christians is one and the same religion to us and as such [they are entitled to] the same protection [dhimmi status]. This is the answer.

The third Stipulation:

That the roads shall be safe throughout the land of Borno, and the English traders shall not be prevented from carrying their goods from one town to another nor from roaming about in the country and moving from one town to another and that other traders shall not be prevented from passing through and trafficking with them. The answer to this is: They shall not be hindered from all this if there is no disobedience of the pure shari'a involved.

The fourth Stipulation:

That the English Queen (Sultana) shall have the right to appoint an agent to live in the land of Bornu to see to the welfare of the English on the basis of the stipulations. That the agent shall be honoured and protected and his words shall be heeded and that the safety of his person and whatever belongs to him shall be guaranteed. The answer to this is: She shall have the right to instal this agent and his safety and whatever belongs to him shall be guaranteed. But other than this, he

shall be treated according to what is enjoined on us by the shari' a since it will not be proper for us to exceed its limits.

The fifth Stipulation:

That the ruler of Bornu, my master, the Shaikh 'Umar al-Kanemi, shall expend his energy in the matter of the correspondence of the subjects of the English Queen which may be sent to them and which they may send to their country. The answer to this is: This is an easy thing which does not call for his expending his energy. There shall be no occurrence of losses with regard to this or anything you will find distasteful.

The sixth Stipulation:

That the ruler of the land of Bornu shall make a law and give an indication about the conclusion of these conditions and that he shall publish them [i.e make them known] from the time of their conclusion and throughout their duration. The answer to this is: We shall give an indication according to the condition of the country and the locality and in line with the manner in which we have conceded these stipulations to you.

This is the sum-total of what we wrote down with regard to the stipulations. Indited in the morning of Tuesday the 7th of Shawal 1267 A.H. May the kindness of God be with its writer. Amen.

بعض الكلمات الواردة في الوثيقة:

conceded	منح	appoint	يعين
slave	عبد	heeded	يحترم
merciful	رحيم	instal	يعين
beneficent	الرحمن	enjoined	يطبق
messenger	رسول	expend	يوجه
stipulations	نصوص - وثائق	losses	خسائر
revered	محترم - مشهور	distasteful	غير مقبول
eminent	بارز - عظيم	indication	دلالة
dazling	مصباح	conclusion	توقع
illumating	منير	condition	شرط
disposition	نصوص	locality	موقع
scribes	الكتاب - كتيبه	sum - total	إجمالي
endangered	يعر للخطر	indited	وقع - مؤرخ
oppressed	مضطهد		
hindered	عرقل		
preference	أفضلية		
roaming	يتحول		
trafficking	تشابك - تعامل		
involved	محتوى - يشمل		

ترجمة الوثيقة:

وثيقة ممنوحة من شيخ برنو عمر بن محمد الأمين الكانيمي

إلى الحكومة البريطانية ٥ أغسطس ١٨٥١

انما يريد الله يتحقق

مساعدة العبد بيد الله

عمر بن محمد الأمير الكانيمي

بسم الله الرحمن الرحيم سبحانه الله مالك الكون وصلني الله على سيدنا ونبينا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين. وامتداد لوثيقتنا عن الدولة البريطانية التي تحتوى على شروط ستذكر في هذه الوثيقة القانونية ما هي الاخذير مهذب للقادة «صفوة المشهورين، العظماء البارزين المحظوظين الأنوار المتلألئة» لمملكة بورنو والمقاطعات الإسلامية الأكثر قوة والأكثر شهرة والأوفر حظاً بذلك الإمام الرائع المصباح المنير لعصره والجوهرة النفيسة وهو في مكانه سيدى الشيخ عمر بن أحد الذين يعرفون الله جيداً سيدى الشيخ محمد الزير الكانيمي نسأل الله أن يحفظه بعنايته الواسعة، وهذا الامام الجليل يتفق رأيه على محتويات الوثيقة مع ماورد بها من شروط، ولقد طلب من أحد كتبته أن يكتب رأيه على كل من الستة شروط الواردة من تلك الدولة (إنجلترا) والإجابة فى الحقيقة طبقاً لتعاليم الدين الإسلامى الحنيف وسوف نضع الشروط ونجيب عليها طبقاً للشريعة الإسلامية.

البند الأول:

لايمنع الانجليز من دخول أراضي بورنو وكل مقاطعاتها أو من القيام برحلات فى داخلها، وإن مواطنيها يكونون أصدقاء لهم (مواطنو مقاطعة

بورنو) وأن هؤلاء الناس يجب ألا يتعرضوا للخطر طالما هم يمكنون بها سواء في أشخاصهم أو ممتلكاتهم، كما أنه يجب أيضاً ألا يمنعوا من السفر في الوقت الذي يرغبون فيه وأن نفس الشروط ستطبق على وضع ممتلكاتهم والرد على ذلك هو: أنهم سوف لن يضايقوا وأن أشخاصهم وممتلكاتهم سوف لن تتعرض للخطر عن طريق أى أحد كما أنهم وممتلكاتهم سوف لن يعاقوا من التجول والمغادرة في الوقت الذي يرغبون فيه.

البند الثاني:

إن رعايا ملكة بريطانيا (سلطانة) سيكونون سواء بسواء مع شعب بورنو فيما يتعلق بالبضائع التي يريدون أن يشتروها أو يبيعوها في مقاطعات بورنو، وأن حاكم بورنو سيضمن لهم عدم إعطاء الأولوية لأى تاجر من أى جنسية أخرى، وهذا يعنى أنهم سوف لن يمنعوا من شراء أو بيع ما هو شرعى وقانونى بالنسبة لهم طبقاً لشرعة محمد (عليه الصلاة والسلام) ولكن بالنسبة للتجارة الغير مشروعة مثل تجارة الرقيق المنصوص عليها في القرآن فهذه لايسمح بها، وخلال فترة تواجدهم فإنه لا أفضلية لجنس على آخر وإذا ما كان هؤلاء الآخرين مسيحيين فإنهم لن يمنحوا أفضلية عليهم بحيث أن ديانة كل المسيحيين واحدة وأن ديننا يمنحنا الحصانة وهذا هو الرد.

البند الثالث:

ويجب أن تكون الطرق آمنة على امتداد أراضي بورنو، ولن يمنع التجار الأتجليز من نقل بضائعهم من مدينة إلى أخرى وأن التجار الاخرين لن يُمنعوا من المرور والتعامل معهم، وتفسير ذلك أنهم سوف لن يمنعوا من كل هذا إذا لم يكن هناك مخالفة للشرعة السمحاء المنصوص عليها.

البند الرابع:

إن ملكة إنجلترا (السلطانة) سيكون لها الحق في تعيين نائب عنها يقيم بأراضي بورنو ليكون شاهداً على ما يتمتع به الإنجليز من رفاهية على أساس الشروط الواردة بينهم هذا وأن يكون النائب ذات سمعة طيبة وأميناً وأن تكون كلماته موثوقاً بها، وسيكون هناك ضمان له يتعلق بالمحافظة على حياته وما يخصه، وهذا يعني أنه سيكون لها للحق في تعيين هذا النائب وأن تكون المحافظة عليه وعلى متعلقاته ضماناً لهذا الاختيار، وعلاوة على ذلك أنه سوف يعامل طبقاً لما يطبق علينا حسبما تقضى به الشريعة حيث أنه لن يكون من اللائق لنا تجاوز حدودها.

البند الخامس:

هذا وإن حاكم بورنو سيدى الشيخ عمر الكانيمى سوف يبذل جهده فيما يتعلق بموضوع الرسائل المتبادلة من رعايا ملكة إنجلترا التى سترسل اليهم والتي سيرسلونها الى بلدهم ومعنى هذا أن هذا شيء سهل لا يستدعى منه بذل جهده. وهكذا لن تكون هناك خسائر بالنسبة لهذا أو أى شيء تجده غير مقبول.

البند السادس:

هذا وإن حاكم مقاطعة بورنو سيصدر قانوناً وسيعطى توضيحاً عن ملايسات هذه الظروف وأنه سيقوم بنشرها (يجعله معروفاً للجميع) وقت حدوثها، ومعنى هذا أننا سنعطى توضيحاً طبقاً لظروف البلد وأوضاعها المحلية وعلى هذا المتوال الذى منحنا لكم به هذه الشروط.

وهذا هو مجمل ما سجلناه فيما يتعلق بالشروط مؤرخة في صباح يوم الثلاثاء السابع من شوال ١٢٦٧ هـ سائلين الله الرحمة لكاتبها.

اللهم أمين.

الخامس من أغسطس ١٨٥١! طبقاً لما ورد عن الدكتور بارث المجلد الثالث صفحة ٤٧٢، ووقع الشيخ على الوثيقة في ٣١ أغسطس ١٨٥١ وهذا يوضح أن الوثيقة سلمت له في الحادي والثلاثين. الخاتمة النهائية للوثيقة بعد موافقة الحكومة البريطانية تمت في الثالث من سبتمبر ١٨٥٢ أنظر أ. أ. بوهين. الحراء وغرب السودان ص ٢٠٥.

التعليق على الوثيقة:

على الوثيقة الممنوحة من شيخ بورنو عمر بن محمد الكانمي الى
الحكومة البريطانية ٥ أغسطس ١٨٥١

الشيخ عمر بن محمد الأمين الكانمي هو ابن الشيخ الأمين الكانمي الذي حكم بورنو في الفترة^(١) من عام ١٨٠٩ وحتى وفاته عام ١٨٣٥^(٢) عاصر في فترة حكمة عدداً من المايات إبتداءً من الماي أحمد بن علي الذي استطاع العودة لعاصمة مملكته نتيجة مساعدة الشيخ محمد له كما عاصر ابنه الماي دونمة (أكتوبر ١٨٠٧ مارس ١٨٠٨) والذي رجع إلى الحكم بفضل القوة المشتركة من أنصار الكانمي ودونمة والتي هزمت الفولانيين.

قويت شوكة الشيخ محمد الأمين الكانمي إذ أصبح الحاكم الفعلي^(٣) في امبراطورية البرونو التي بدأت شمس حكامها من الأسرة الماغومية السيفية في الأفول، وإنتهت هذه الأسرة السيفية تماماً بمقتل (علي بن دلاتو) عام ١٨٤٦ م وهو الماي الثامن والستون في سلسلة مايات برونو.

بدءاً من عام ١٨٠٩ وحتى عام ١٨٣٥ - وهو العام الذي توفي فيه

-
- (١) ابراهيم، علي طرخان (دكتور): امبراطورية البرنو الإسلامية ص ١٤٠.
 - (٢) عبدالرحمن زكي (دكتور): تاريخ انتشار الإسلام في غرب أفريقية ص ١٩٠.
 - (٣) عبدالله عبدالرازق (دكتور): الإسلام والحضارة الإسلامية في نيجيريا ص ٢٣١.
 - (٤) عبدالرحمن زكي (دكتور): تاريخ انتشار الإسلام في غرب أفريقيا ص ١٥٩.

الشيخ محمد الكانمي قويت شوكة الشيخ وكثر أتباعه، وكان باستطاعته أن يولى ويعزل من يشاء من المايات الذين صاروا حكاماً بالإسم وأقرب ما يكونون الى سجناء قصورهم.

وعندما غضب على الماي ودنمه عزله عام (١٨١١)، وعين بدلاً منه عمه من جهة الاب وهو محمد نحلروما (١٨١١ - ١٨١٤) ولما لم يجد فيه سخاءً وكرماً - عزله وأعاد دونمه السابق مشروطاً عليه أن يخصص للشيخ وأتباعه نصف إيرادات المملكة.

وبعد مقتل دونمة تقدم (ابراهيم أخو) الماي القتيل عارضاً على الشيخ جميع إيرادات الدولة نظير منصب الماي فعينه الشيخ محمد الكانمي (١٨١٧ - ١٨٤٦) مايا وظل ابراهيم وفيما على الشروط طوال حياة الشيخ الكانمي.

وبعد موافقة الشيخ محمد الكانمي خلفه ابنه الشيخ عمر في منصب الحاكم الفعلي غير الرسمي^(١)، وعندما وقعت إضطرابات وفوضى في برنو حاول الماي ابراهيم التخلص من الشيخ عمر - لكن الشيخ قبض عليه وأعدمه هو ومستشاريه، كما فر اخر مايات برنو وهو على بن دلاتو بعد أن حاربه وقتله عام (١٨٤٦) وانتهت الأسرة الماغومية السيفية.

ومنذ هذا التاريخ بدأ الشيخ عمر حكمه لبورنو مبتدئاً عهداً جديداً وأسرة حاكمة جديدة هي أسرة الشيخ محمد أمين الكانمي والتي بلغت عدد من تولوا حكم بورنو منها ستة حكام^(٢) بمن فيهم الشيخ محمد أمين الكانمي

(١) ابراهيم علي طرخان (دكتور): نفس المرجع السابق ص ١٤١، ص ١٨٥.
(٢) زار الرحالة بارت برنو عام ١٨٥٢ حيث أقام فترة في العاصمة كوكا ثم زار منطقة تشاد وزنلر وكاتنا وكانوسوكوتو وجونلو، وفي الأخيرة عشر على مخطوطة تاريخ السودان للسدي.

الذى كان صاحب السلطة الفعلية - لكنه لم يقول العرش رسميا (٨٠٩ - ١٨٣٥) وانتهت أسرة الشيخ محمد الكانمى بمقتل كيارى أو محمد الأمين على يد رابع فضل الله أحد قواد الزبير باشا هام ١٨٩٣ .

ومنذ عهد الشيخ عمر صار حكام برنو يلقبون بالشيوخ.

وفى زمن الشيخ عمر هذا زار الرحالة (بارث) برنو عام ١٨٥٢ حيث أقام فترة فى العاصمة كوكا.

كانت أوربا حريصة كل الحرص فى ذلك الوقت على إرتياد بلاد السودان الأوسط والغربى الداخلىة واستعمارها لاستغلال خيرات تلك المناطق وفتح أسواق تجارية أمام التجار الإنجليز خاصة والأوربيين بصفة عامة، وكانت لهم وسائل يتبعونها وخاصة إنجلترا لإخضاع الأفريقيين لنفوذهم.

من هذه الوسائل الاتفاق مع الرؤساء الوطنيين وزعماء القبائل كما كان يستخدم أسلوب الترغيب والترهيب، أما عند ما تواجه بمقاومة عنيدة من الرؤساء أو من الوطنيين فقد كانت تلجأ للقوة^(١).

وقام بارت الألماني من قبل إنجلترا ولحسابها برحلة من طرابلس عبر الصحراء الى قلب افريقية عام ١٨٤٩ ماراً بأيرا، واهير أو أغاديس، وأتخذ اسم عبدالكريم، كما ظفر من الأمير عبدالقادر سلطان أهير بخطاب توصية إلى أمير دورى من بلاد الهوسا ووصل إل كانوا ثم آل برونو، وزار العاصمة كوكا زمن الشيخ عمر بن الشيخ الكانمى (١٨٥٢).

وكانت برنو فى عهد الشيخ عمر الكانمى مزدهرة وقوية وذات رواج تجارى وإقتصادى يزورها التجار الأوربيون فيبادلون تجارتهم نقداً أو عينا، وكانوا يتنقلون فى أرجاء المملكة أمنين على أموالهم وأراحمهم، كما زارها العديد من الرحالة أمثال الدكتور إدوارد فرحل (١٨٥٤ - ١٨٥٦)،

(١) شوقي الجمل: (دكتور) تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ص ٥٨١.

وبرمان (١٨٠)، ورولف ١٨٦٦ وناختيجال الذي حمل الشيخ عمر الكانمى فى كوكا هدايا، وليام لك بوسيا (١٨٨٠ — ١٨٨١).

وتولى مشيخة برنو بعد الشيخ عمر كل من الشيخ بكر والشيخ ابراهيم والشيخ هاشم والشيخ كيارى أو محمد الأمين وانتهت دولة برنو أو مملكة برنو على يد رابح فضل الله أحد قواد الزبير باشا عندما عبر رابح فى عام ١٨٩٢ نهر شارى وأباد جيش برنو ثم وقف لمشايع برنو بالمرصاء الى أن هزم آخرهم وقتله عام ١٨٩٣.

وفى سنة ١٩٠٠ بعد مقتل رابح قسمت أملاك برنو بين المجلتريا التى اخذت برنو الأصلية مع اقليم كوكا، وظفرت المانيا بالمناطق الجنوبية لبرنو وأخذت فرنسا منطقة كانم.

وهكذا تلاشت امبراطورية البرنو التاريخية فى غمرة الاستعمار الأوروبى فى مطلع القرن العشرين^(١).

ومن الدول الأفريقية الحديثة التى قامت على أنقاض إمبراطورية البرنو:
١ - جمهورية تشاد وشملت أغلب الأجزاء الشرقية من امبراطورية برنو وتضم إقليم كانم بأكمله وتسودها اللغة الفرنسية بجانب العربية المختلطة بلهجات محلية.

٢ - جمهورية أفريقيا الوسطى وتضم الأطراف الغربية من امبراطورية البرنو الإسلامية وتسودها اللغة الفرنسية بجانب اللهجات المحلية.

٣ - جمهورية النيجر وتضم أغلب الأجزاء الشمالية والشمالية الغربية واللغة السائدة الفرنسية والعربية بجانب اللهجات المحلية.

٤ - جمهورية نيجيريا وتضم إقليم برنو أو برنو الأصلية غربى بحيرة تشاد

(١) ابراهيم طرخان (دكتور): مرجع سابق ص ١٤٥، ١٤٧.

وتضم المدن البرنوية القديمة المشهورة مثل ناجا زار حامو، ودكوا، وكوكا ومد حورى، ونجورور وبتونى.

٥ — جمهورية الكمرون وتضم بعض الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من برنو، واللغة الفرنسية هي السائدة بجانب اللغة العربية واللهجات المحلية.

ونلاحظ على الوثيقة مايلى:

أولاً: تعتبر الوثيقة من الوثائق النادرة إذ أنها لم ترد إلا فى المجلد الثالث ص ٤٧٣ من المجلدات الخمسة التى كتبها الدكتور بارث الألمانى عن مشاهداته فى تلك المنطقة.

ثانياً: الوثيقة بدأت بكلمة ممنوحة أى أنها منحة من الشيخ عمر الكانمى إلى الحكومة البريطانية ليست فرضاً عليه، وهذا يعنى أن مملكة برنو كانت قوية وحررة فى إرداتها وكلمتها.

ثالثاً: بدأت الوثيقة بداية دينية إسلامية وانتهت نهاية دينية إسلامية، وهذا يدل على أن المنطقة كان يسودها الشعور الإسلامى القوى أى أن كل بند من بنودها يركز على أنه طبقاً للشريعة الإسلامية.

رابعاً: تضمنت الوثيقة ست بنود ومقدمة وخاتمة وتاريخ تحريرها ولم يذكر فيها اسم الناسخ ولا إسم ممثل الحكومة البريطانية وختمت بخاتم الشيخ عمر، وصدرت بأن ما يريد الله يتحقق كما صدرت بالبسملة والصلوات على النبى أفضل الأنبياء والمرسلين. وركزت الوثيقة على توفير الأمن والأمان فى ربوع المملكة لجميع من يأتى إليها من التجار والرحالة وعابرى الطرق من الأجانب، وتوفير العدالة للجميع طبقاً للشريعة الإسلامية الغراء مما شجع الرحالة على ارتياد هذه المناطق وكتابة ملاحظاتهم ومشاهداتهم مما افضى فى النهاية وساعد على كتابة تاريخ السودان الغربى.

ووقع الشيخ عمر على الوثيقة بعد ست وعشرين يوماً من تاريخ تحريرها بعد أن عرضت على الحكومة البريطانية ووافقت عليها أما الموافقة الرسمية للحكومة البريطانية فقد تمت بعد ثلاثة أيام من تاريخ تسليم الوثيقة لمملكة بورنو ٣١ أغسطس ١٨٥١).

خامساً: اشتملت الوثيقة على أنها توفر الأمن والأمان لكل الإنجليزي وأوروبي سواء كان سائحاً أو رحالة أو تاجراً على حياته ومملكاته كما أنها كفلت حرية التجول والمغادرة في أي وقت (البند الأول).

كما ساوت في المعاملة التجارية بين رعايا إنجلترا وشعب بورنو وفضلت الرعايا الإنجليزي عن أي جنسيات أخرى منحت لهم تسهيلات أوسع، وسمحت لهم بمزاولة التجارة المشروعة، وحرمت عليهم تجارة الرقيق وساوت بين جميع المسيحيين لأنهم أبناء ديانة واحدة (البند الثاني) وأباحت حرية التجارة في طول البلاد وعرضها، وأعطت الحق للملكة إنجلترا في تعيين نائب عنها يكون ثقة في أقواله وأفعاله وذات سمعة طيبة لرعايا مصالح الرعايا الإنجليزي، وكفلت لهذا النائب الحماية لأمواله وحياته وأن معاملته ستكون طبقاً للشرعية الإسلامية (البند الثالث والرابع).

وتعهد الشيخ عمر بتنشيط وسائل الصداقة بين بورنو وإنجلترا وتجنيب البلدين ما يعكر صفو العلاقات، وعلى حاكم بورنو تفسير وتوضيح أي مشكل في حينه ويقوم بنشر ذلك علانية على الجميع طبقاً لظروف البلد وأوضاعها المحلية (البندين الخامس والسادس).

للمزيد من المعلومات ترجع إلى:

١ - شوقي الجمل، وعبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (١٩٩٩)..

٢ - شوقي الجمل، وعبد الله عبد الرازق: صفحات من تاريخ غرب أفريقيا (١٩٩٩).

Extracts from Berlin**Act. 1885⁽¹⁾**

Freedom of Trade to all Nations**Art. 1.** The trade of all nations shall enjoy complete freedom.**Basin of Congo defined**

In all the regions forming the basin of the Congo and outlets. This basin is bounded by the watersheds (or mountain ridges) of the adjacent basins, namely in particular, those of the Niari, the Ogwe, the Schari, and the Nile, on the north by the eastern watershed line of the affluents of Lake Tanganyika on the east; and by the watersheds of the basins of the Zambesi and the Loge on the south. It therefore comprises all the regions watered by the Congo and its affluents, including Lake Tanganyika, with its eastern tributaries.

Declaration Relative to the Slave Trade

Art. IX. Seeing the trading in slaves is forbidden in conformity with the principles of international law as recognized by the Signatory powers and seeing also that the operations, which by sea or land furnish slaves trade ought likewise to be regarded as forbidden, the powers which do or shall exercise sovereign rights or influence in the territories forming the conventional basis of the Congo declare that these territories, may

Hertslet, Sir E.: Vol. 11 pp. 468. (1)

not serve as a market or means of transit for the trade in slaves of whatever race they may be. Each of the powers binds itself to employ all the means at its disposal for putting an end to this trade and for punishing those who engage in it.

Art. XXXIV. Any Power which henceforth takes possession of a tract of land on the coasts of the African continent outside of its present possessions or which, being hitherto without such possessions, shall acquire them as well as the power which assumens a protectorate there, shall accompany the respective act with a notification thereof, addressed to the other Signatory Powers of the present Act in order to enable them, if need by , to make good any claims of their own.

بعض الكلمات الواردة في الوثيقة:

Extracts	مقتطفات	Act	مؤتمر
outlets	مخارج النهر	basin	حوض النهر
watersheds			الأمطار التي تمتد النهر بالماء
affluents	روافد	ibounded by	يحد
tributaries	روافد	ridge	حافة
binds	تلتزم	comprise	يشمل - يتضمن
Signatory powers			القوى الموقعة على الإتفاقية
conventional	مألوف	conformity	طبقا - مسابرة
disposal	تنظيم - ترتيب	engage	يتعامل
tract	قطعة أرض	continent	قارة
possession	أملاك	acquire	يحرز - ينال
protectorate	محمية (دولة تحت الحماية)	notification	إشعار - إبلاغ

الترجمة:

مختارات من نصوص مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥

المادة الأولى - حرية التجارة لكل الدول:

سوف تتمتع كل الدول بحرية التجارة في كل المناطق التي تكون حوض الكونغو ومخارجه، وتحدد هذا الحوض حواف المناطق المجاورة على وجه خاص مساقط أنهار نيارى وأجوى وشارى ونهر النيل من الشمال وخط مساقط المياه الشرقية لبحيرة تنجانيقا في الشرق ومساقط المياه لأحواض الزمبيزي وكوجى في الجنوب، وعلى هذا فإن حوض نهر الكونغو يضم كل المناطق التي تغمرها مياه نهر الكونغو وروافده بما في ذلك بحيرة تنجانيقا وروافدها الشرقية.

المادة التاسعة - إعلان خاص بتجارة الرقيق:

نظراً لأن الإبحار في الرق محرم طبقاً لمبادئ القانون الدولي المعترف به من الدول الموقعة على ميثاق المؤتمر، وحث أن هذه العمليات الخاصة بممارسة الرق برأ وبحراً تعد ممنوعة - فإن كل القوى التي تمارس بحق السيادة أو التفوذ في المناطق التي تشكل الحوض التقليدي لنهر الكونغو تعلن أن هذه المناطق لا تستخدم كسوق للرق أو كوسيلة لنقل الرقيق من أى جنسية من الجنسيات وتلتزم كل القوى بإتخاذ كافة الوسائل المتاحة لها لوضع حد لهذه التجارة ومعاقبة الذين يعملون بها.

المادة ٣٤:

على أى قوى تستحوذ على أى قطعة من الأرض على سواحل القارة الأفريقية خارج ممتلكاتها الحالية أو التي لم تستول عليها بعد وترغب في الحصول عليها هذا جنباً إلى جنب مع القوى التي تدعى الحماية عليها أن

تصاحب هذه الأعمال بإعلان الى كل القوى الأخرى الموقعة على المرسوم
الطالى حتى تتمكن هذ القوى من تقديم إدعاءاتها الخاصة.

بعض الحقائق عن مؤتمر برلين:

- ١ - انعقد هذا المؤتمر من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ حتى ٢٦ فبراير ١٨٨٥.
- ٢ - بوافق اليوم الأخير لإنتهاء أعمال المؤتمر ذكرى مرور عام على المعاهدة
الإنجليزية البرتغالية التي كانت قد وقعت فى ٢٦ فبراير ١٨٨٤ والتي
كانت سبباً مباشراً للدعوة للمؤتمر بسبب تدعيم بريطانيا للنفوذ البرتغالى
فى حوض الكونغو.
- ٣ - ضم هذا المؤتمر ممثل أربع عشرة دولة هى:
 - ١ - إنجلترا
 - ٢ - ألمانيا
 - ٣ - النمسا والمجر
 - ٤ - بلجيكا
 - ٥ - الدنمارك
 - ٦ - أسبانيا
 - ٧ - الولايات المتحدة
 - ٨ - روسيا
 - ٩ - فرنسا
 - ١٠ - إيطاليا
 - ١١ - هولندا
 - ١٢ - السويد والنرويج
 - ١٣ - الدولة العثمانية
 - ١٤ - البرتغال
- ٤ - الدول التى كان لها الأثر الأكبر فى مجريات أمور المؤتمر خمس دول
هى ألمانيا - وإنجلترا - وفرنسا - والبرتغال - والهيئة الدولية للكونغو.
- ٥ - تضمن المؤتمر فى تشكيله الست الدول الكبرى فى ذلك الوقت ثم
السبع دول البحرية ثم الولايات المتحدة.
- ٦ - عقد هذا المؤتمر عشر جلسات كاملة بدأت الأولى فى ٢٥ نوفمبر
١٨٨٤ وانتهت الجلسة الأخيرة فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ وصدرت قرارات
المؤتمر فى شكل ميثاق عام تضمن ٣٨ مادة ووقعه ممثلو الدول المشتركة
فى المؤتمر عدا الولايات المتحدة الأمريكية.

٧ - ناقش المؤتمر في جلساته العلنية مسألة حرية التجارة فى حوض نهر الكونغو، وحرية الملاحة فى حوض الكونغو والنيجر والاحتلال الفعلى وشروطه.

٨ - تناول الفصل الأول من قرارات المؤتمر:

الإعلان الخاص بتجارة الرقيق وقد عولج هذا الفصل فى مادة واحدة.

وتناول الفصل الثانى:

الإعلان الخاص بتجارة الرقيق وقد عولج هذا الفصل فى مادة واحدة.

وتناول الفصل الثالث:

الإعلان الخاص بعياد المناطق التى تشكل الحوض التقليدى للكونغو وقد عولج هذا الفصل فى ثلاث مواد.

وتناول الفصل الرابع:

الملاحة فى الكونغو وعولج هذا الفصل فى ثلاثة عشرة مادة.

وتناول الفصل الخامس:

الملاحة فى النيجر وعولج هذا الفصل فى ثمانى مواد.

وتناول الفصل السادس:

الإعلان الخاص بالشروط الأساسية التى يجب مراعاتها عند الإحتلال لمناطق جديدة على سواحل القارة الأفريقية وقد عولج هذا الفصل فى مادتين.

وتناول الفصل السابع والأخير المواد العامة:

وعولجت قراراته فى ثلاث مواد.

٩ - حاول المؤتمر أن يعالج المسائل الأفريقية بشكل قانوني ولكن بالرغم من الاتفاق على أساس التقسيم فى القارة فإن المؤتمر دفع عجلة التكالب على أفريقيا حيث شهدت الفترة التالية للمؤتمر سلسلة من الإتفاقيات والمعاهدات بين القوى الأوروبية والدول الأفريقية إنتهت بتقسيم عشوائى للقارة ودون مراعاة للحدود الطبيعية أو - التقسيمات القبلية.

١٠ - ألمانيا التى دعت لمؤتمر برلين حصلت على أربع مستعمرات فى أفريقيا كلها فى حوالى عام واحد هو عام ١٨٨٥ وكانت أول الدول الأوروبية التى فقدت مستعمراتها فى القارة.

١١ - المؤتمر وما أسفر عنه من نتائج يُعطى دليلاً واقعياً للأساليب الإستعمارية التى لايهمها فى المقام الأول سوى مصالحها بصرف النظر عن مصالح القوى الأخرى ولذا شهد هذا المؤتمر تقلبات وتغيرات بل وإنكار لبعض المواقف فى سبيل المصالح الخاصة، وكان المؤتمر خير دليل على أساليب المراوغة والكذب والتضليل فألمانيا المتحالفة أصلاً مع فرنسا لعقد المؤتمر تنقلب قبل انعقاد المؤتمر بيومين الى حليفة للإنجليز الذين كانت تناصبهم العداة منذ بضع شهور بسبب مسألة (أنجريكونا) فى جنوب غرب أفريقيا كما أن البرتغال التى كانت تجد فى إنجلترا الحليف المساند لها فى إدعاءاتها فى الكونغو تنحاز الى جانب فرنسا طوال المؤتمر، كما أن ألمانيا أيضاً تخذل فرنسا بعد عودها لها بمناقشة المسائل طوال المؤتمر خارج قاعات المؤتمر فقد وقفت الى جانب إنجلترا.

١٢ - مؤتمر برلين الذى انعقد أساساً لبحث مسألة الكونغو وللقضاء على معاهدة بين إنجلترا والبرتغال - تحول الى ساحة لتقسيم قارة بأكملها وإمتدت قرارات المؤتمر لتشمل القارة برمتها، والغريب فى الأمر كله إن

هذا المؤتمر يعقد في عاصمة أوروبية ليناقتش مصير قارة كاملة دون أن تمثل فيه دولة أفريقية واحدة ولذا جاءت قرارات المؤتمر متفقة مع مصالح القوى الأوروبية ومخالفة تماما لآمال الأفارقة.

١٣ - القارة الأفريقية بعد أن هبت عليها نسائم الحرية وبعد أن حصلت شعوبها التي كانت ضحية هذا المؤتمر على إستقلالها تعاني في الوقت الحاضر من آثار هذا التقسيم ومن بصمات الأوروبيين التي تلاحق أبناء أفريقيا في إنطلاقهم نحو التحرر والاستقلال، ولعل أبرز مشاكل هذه القارة يتمثل في الحدود التي هي من صنع قادة أوروبا في القرن التاسع عشر.

١٤ - سيظل مؤتمر برلين في عيون الأفارقة ذكرى سيئة لما تعانته هذه القارة من مشكلات مالية وغيرها خاصة أنه قد أنقضى عليه حوالي قرن من الزمان.

التعليق على مؤتمر برلين عام ١٨٨٤/١٨٨٥ :

كان غرب أفريقيا منعزلاً عن أوروبا في العصور الوسطى لسببين هما الصحراء الكبرى والقوى الإسلامية في شمال أفريقيا وأسبانيا، ثم إستطاع البحارة البرتغاليون في أواخر القرن الخامس عشر الإبحار بسفنهم الى خليج غينيا، واحتكر البرتغاليون تجارة الرقيق ثم بدأ وصول التجار والبحارة البريطانيين الى خليج غينيا وساحل الذهب وخليج بنين، ومن بينهم (جون هوكنز) الذي قام بعدة رحلات لغرب أفريقيا منذ عام ١٥٦٢ حتى عام ١٥٦٧.

وقبل نهاية القرن السادس عشر زاولت عدة شركات تجارية بريطانية نشاطها في غرب أفريقيا وكانت لها مراكز تجارية في المنطقة بين غينيا وسيراليون، وكانت إنجلترا حتى الثمانينات من القرن الثامن عشر تكتفي

بنقط وحصون ساحلية ولم يكن هناك داع للتوغل البريطاني في القارة وذلك لأن التجار الأفريقيين كانوا يحضرون السلع للحصون الساحلية وكان إستغلال القارة إقتصاديا يتحقق بهذه الطريقة.

وفي نهاية القرن الثامن عشر آثار الجغرافيون الاهتمام حول القارة التي كانت لاتزال مجهولة وبدأ الإهتمام فجأة بالقارة من جانب الجماعات الإنسانية التي بدأت حملاتها لإلغاء تجارة الرقيق وإحلال التجارة المشروعة بدلا عنها، وأدى هذا الى إهتمام جديد بالقارة كمصدر للمواد الخام وسوق لتصريف المنتجات.

ثم هزت أوروبا ثورتان كبيرتان منذ أوائل القرن التاسع عشر هما الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، وقد بدأت الثورة الصناعية من إنجلترا وانتقلت الى فرنسا والولايات المتحدة فنمت صناعة وتجارة هذه الدول وتطلب الأمر فتح أسواق جديدة، ثم نمت التجارة الخارجية وانتشرت المصنوعات في العالم أجمع.

أما الثورة الفرنسية فكانت في أعقاب الثورة الصناعية وفكرت فرنسا في الوصول للشرق الأقصى عن طريق مصر، وشعرت إنجلترا بنشأة مركز جديد لأفريقيا، وحين غزا نابليون أوروبا اضطرت بريطانيا الى القيام بعمليات بحرية على سواحل أفريقيا الغربية، وكانت إنجلترا بعد توسيع نطاق التجارة قد بدأت سلسلة من الإستشكافات في غرب أفريقيا بدأها كلايبرتون (Clapperton) ثم دنهام - لفتح مجال للصناعات البريطانية هناك. وتتبع كلايبرتون مجرى نهر النيجر واتجه جنوباً الى إمارات الهوسا ووصل إلى (كانو) واتجه الى سوكونو واستقبله الخليفة (محمد بللو) إستقبالا حسنا وعاد كلايبرتون الى لندن عام ١٨٢٥ بعد أن جمع معلومات كافية عن الأحوال السياسية والإقتصادية والإجتماعية بالإمارات في تلك المنطقة، وبدأ

الاهتمام بالتجارة المشروعة منذ رحلات كلابرتون ودنهام وأودني لاستشكاف داخل القارة - بدلاً من تجارة الرقيق. ووضعت هذه الرحلات أساساً جديدة للعلاقات بين بريطانيا وإمبراطوريات غرب أفريقيا إذ قام بعض تجار ليفربول تحت قيادة ماكجريجور ليارد (Liard) بمساعدة الحكومة بفتح هذه المناطق للتجارة مع الدول الأوروبية.

ونجحت رحلات ليارد وبياكى (Biaki) في تطوير التجارة على ساحل النيجر، وفي الوقت الذي كانت فيه أنظار العالم مركزة على المستشكفين الشجعان الذين جابوا نصف القارة الجنوبي وصل الى إنجلترا دكتور هنرى بارث (Henry barth) وهو شاب ألماني كان من أعضاء بعثة جيمس ريتشارد أحد أعضاء رحلة كلابرتون وكان قد سافر إلى تونس عام ١٨٤٨ بهدف تطوير التجارة عبر الصحراء وعقد معاهدات تجارية مع زعماء الداخل، وواصل بارث رحلاته واكتشف المنطقة حول بحيرة تشاد ووصل الى سوكوتو في أكتوبر ١٨٥٣ وقابل الخليفة (على بابا) الذي كانت لديه الرغبة في إقامة علاقات طيبة مع البريطانيين.

وواصل بارث جولاته في السودان الغربي فذهب الى برنو عبر الصحراء الى طرابلس وعاد الى إنجلترا في سبتمبر ١٨٥٥ حيث نشر خمسة مجلدات عن رحلاته وصف فيها مظاهر الحياة في هذه المناطق، ووصف نهر النيجر الأوسط وكان له الفضل في التعريف بغرب أفريقيا أكثر من أى مستكشف آخر، وأعطت مجلداته التي نشرت في عام ١٨٥٧ العالم تعريفاً شاملاً بالسودان الغربي لم يسبق له مثيل جعل بريطانيا تركز اهتمامها التجاري على المنطقة. وكانت بعثة الدكتور بياكى (Biaki) بداية العمليات التجارية مع غرب أفريقيا عام ١٨٥٧، وصارت مدينة (لوكاجا) مركزاً للنشاط البريطاني الذي بدأت بريطانيا ممارسته في هذه الجهات عن طريق الشركات التجارية.

وكانت شركة أفريقيا الملكية (R.A. Company) أكبر هذه الشركات - لكنها إنهارت بسبب التنافس بين الشركات البريطانية المختلفة وتأسست شركة جديدة ضمت الشركات البريطانية العاملة في هذه المناطق عرفت باسم الشركة الأفريقية للتجار.

وفي عام ١٨٧٠ كانت التجارة قاصرة على التجار البريطانيين سواء في الدخل أو في دلتا نهر النيجر. ومن المدهش ضالة إهتمام الدول الأوروبية بأفريقيا، ويبدو هذا واضحاً في إستعانة بريطانيا بمستكشفين ألمان لعمليات الكشف. وحين أعلنت بريطانيا في عام ١٨٦١ الحماية على (لاجوس) كانت هذه الخطوة قد أتخذت للقضاء على تجارة الرقيق ولم يكن الغرض منها أى توسع إقليمي - ولكن في أوائل السبعينات تغير الموقف فجأة، ففي ١٨٧٠ - ١٨٧١ نشبت بين فرنسا وبروسيا حرب إنتهت بهزيمة فرنسا. وحتى تحافظ فرنسا على كرامتها إنتجعت سياسة التوسع فيما وراء البحار، وقد كان من آثار تلك الحرب التي انتصرت فيها ألمانيا - بعد وحدتها - على فرنسا وتوقيع (معاهدة فرانكفورت) أن تحول الشعب الألماني من عشق الأدب والموسيقى الى شعب عملي يثق بقوة الحديد والنار، وكان على الحكومة الألمانية توجيه هذه القوى الى ميادين الصناعة والتجارة، وأن تتبنى سياسة دعم الصناعة بعد أن مولت الصناعة بأموال التعويضات الفرنسية التي حصلت عليها، وإستفادت من الصناعات الناجحة في إقليمى الإلزاس واللورين فشقت الصناعة الألمانية طريقها إلى الأسواق نتيجة هذه السياسة، وعينت أيضاً بالبحرية الألمانية فضاعفت سفن الإمبراطورية في الفترة من ١٨٧٩ - ١٨٩٠ الى سبعة أمثالها وارتفعت الأصوات في ألمانيا للمطالبة بمستعمرات ووضع حماية جمركية ضد القمح الأمريكى والمصنوعات الإنجليزية، وبلغ الضغط مداه حين أكره الشعب بسمارك على التسليم بمطالبه فأقر في عام ١٨٧٩ مبدأ الحماية للصناعة الألمانية كأساس للحماية

الجمركية، وبعد ثلاث سنوات أُسرع بتوجيه ألمانيا في طريق الاستعمار وأصبحت ألمانيا غنية بمواردها الإقتصادية نتيجة تفوقها في ميدان الاقتصاد والتجارة وازداد الحماس الوطنى بين الشباب الألمانى ورأى بسمارك أن يوجه سياسته الخارجية باعتبار فرنسا تمثل عدوه اللدود، ومن ثم شجعها على إمتلاك تونس كى تتشاحن مع إيطاليا، وشجع إنجلترا على إمتلاك مصر كى تتصارع مع فرنسا، وفى شرق أوروبا كون تحالفا هو (التحالف الإمبراطورى الثلاثى) بين بروسيا والمانيا والنمسا فى عام ١٨٧٩ وإنضمت اليه إيطاليا فيما بعد فى عام ١٨٨٢، ويهدف هذا الحلف الى منع أى تحالف ضده أو قد تنظمه فرنسا الحاقدة على بلاده، حتى تدعم ألمانيا صناعتها لتنافس المصنوعات الأوروبية - وكان ضروريا الحصول على مستعمرات غنية بالمواد الخام اللازمة لصناعتها ووجدت المانيا ضالتها المنشودة فى أفريقيا، وكان على بسمارك التحرك بسرعة لتأخذ ألمانيا نصيبها من القارة الأفريقية لأنها كانت قد تأخرت فى مجال الاستعمار، وإندفع الرأسماليون الألمان الى سواحل أفريقيا يطالبون من حكومتهم المراسيم التى تتيح لهم حق الإبتجار فى المناطق التى يجدونها ملائمة لمجال نشاطهم وأجابتهم الحكومة الى رغبتهم لاسيما، وأن الكتاب الألمان كانوا يشيرون الى ضرورة إيجاد مستعمرات لألمانيا لترويج تجارتها، وفى عام ١٨٧٨ أنشئت الجمعية الألمانية للاستعمار فى مدينة فرانكفورت (German Colonial Society) وساعد ذلك على مضاعفة نشاط الألمان، وفى عام ١٨٨٤ أصدرت الجمعية صحيفة سميت بالصحيفة الاستعمارية.

وكان بسمارك يعارض إنشاء مستعمرات المانية فيما وراء البحار لأسباب متعددة منها أن يحتفظ بمكان الصدارة فى أوروبا، وتحقيق الأمن للرايخ الألمانى بالإبتعاد عن مشكلات الإستعمار، وعدم إقتناعه بالحصول على مستعمرات والدولة الألمانية ناشئة، ولايسمح وضعها بالتنافس مع إنجلترا،

وكان يعارض السلبية الإستعمارية إلى أن تغير الموقف فجأة، وفي عام واحد كونت ألمانيا امبراطوريتها الاستعمارية فى أفريقيا. ويرجع النفوذ الألماني فى غرب افريقيا الى يولييه ١٨٨٤ وفى جنوب أفريقيا الألمانية الى أغسطس ١٨٨٤ ، وفى غينيا الجديدة الى سبتمبر من نفس العام وفى أفريقيا الشرقية الألمانية الى مايو ١٨٨٥ واضيفت سامو (Samo) عام ١٨٩٩ وهكذا اكتملت الأمبراطورية الإستعمارية الألمانية فى فترة وجيزة.

وفى غرب إفريقيا كان النفوذ الألماني فى منطقتى توجو (Togo) والكاميرون ويرجع ذلك الى زيارة ناختيجال القنصل الألماني لبعض مناطق الساحل الغربى مقتفياً أثر التجار الألمان وباحثاً لمشكلاتهم، وكان فى مقدمة التجار الألمان رحل يدعى (ويرمن) له نشاط واسع مع ساحل أفريقيا الغربى، وكانت الحكومة الألمانية قد طلبت من حكومة بريطانيا أن يسهل الموظفون البريطانيون مهمة ناختيجال. وفى يونيو ١٨٨٤ وصل ناختيجال الى بعض الجزر المقابلة لساحل سيراليون، وفى يوليو وصل للمنطقة الواقعة الى الشرق من السمتمعة الانجليزية فى ساحل الذهب وعقد إتفاقيات مع الزعماء المحليين وأعلن قيام محمية (توجو) الألمانية، وتحركت إنجلترا صوب غرب أفريقيا ودخلت فى صراع مع ألمانيا، ومن ثم بدأ التكالب على القارة الذى ظهر بدخول فرنسا مجال المنافسة فى القارة نتيجة لعوامل منها الاتجاهات التكنولوجية فى العالم، وإكتشاف الماس فى كمبرل ١٨٦٧ بجنوب أفريقيا، ونمو الروح القومية بعد هزيمة فرنسا عام ١٨٧١ ، وكان فقد الأكراس واللورين عاملاً أثار طبقات الشعب نحو إظهار قوة فرنسا وإنها قادرة على التوسع وإكمال مهمتها الحضارية.

وكانت منطقة غرب أفريقيا هى منطقة النشاط الإستعماري للقوى الثلاث. من أجل بسط النفوذ والسيطرة فأدمج الإنجليز بزعامة جورج جولدى

الشركات الإنجليزية التي تعمل في النيجر في شركة واحدة هي الشركة الأفريقية المتحدة (United African Company) لأنه اقتنع بأن الاحتكار هو العلاج الوحيد للمنافسة، وذلك أن تجار كل دولة يتنافسون للحصول على امتيازات من الحكام الأفارقة للسيطرة على الأسواق، وكانت الدول الثلاث قد أنشأت مستعمرات فأنشأ الفرنسيون مستعمرة (داهومي)، واستقر الألمان في الكاميرون وبين المستعمرتين أقام البريطانيون مستعمرة في لاجوس ومحمية في ساحل النيجر وظل الداخل مجالا للصراع بين القوى الأوروبية. ومن هنا جاء التكالب على أفريقيا وسعت الدول الأوروبية للسيطرة على أى جزء من القارة.

للمزيد من المعلومات:

- ١ - زاهر رياض: إستعمار أفريقيا (١٩٦٥).
- ٢ - شوقى الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (١٩٩٧).
- ٣ - فشر، هربرت: تاريخ أوروبا في العصر الحديث - تعريب أحمد نجيب هاشم، ووديع الضبع.

**TREARY. NATIONAL AFRICAN COMPANY AND
SOKOTO TRANSPER OF RIGHTS &C
1st JUNE 1885**

Copy of English duplicate of Treaty between king of the Mussulmans of the Soudan and Sultan of Sokoto for himself and chiefs, on the one part and those Europeans trading on the kworra and Benue under the name of the National African Company (Limited) on the other part.

Art I. For the mutual advantage of ~~ourselves and~~ people and those Europeans trading under the name of the "National African compan (Limited)," ~~Usora~~ king of the Mussulmans of the Soudan with the consent and ~~advice of my council~~ grant and transfer to the above people or other with whom they may entire rights to.. country on both sides of the River Benue and rivers flowing into it throughout my dominions for such distance from its and their banks as they may desire.

Art. II. We further grant to the above-mentioned company the sole right among foreigners to trade in our territories and the sole right also among foreigners to possess or work place from which are extracted articles such as lead and antimony.

Art. III- We further declare that no communication will be held with foreigners coming from the rivers except through the above mentioned company.

Art. IV. These grants we make for ourselves, our heirs, and successors for ever and declare them to be irrevocable.

Art. V. The Europeans above named the National African company (Limited) agree to make Umoru Sultan of Sokoto, a yearly, Present of goods to the value of 3000 bags of cowies in return for the above grants.

Signed and sealed at Wurnu the 1st June, 1885

(Signature of the Sultan in Arabic)

(Great seal of the Empire of Sokoto)

For the National African Company (Limited)

- JOSEPH THOMSON, F.R.G.S.

Witnesses

W. J. SEAGO.

D.Z. VIERA.

T. JOSEPH.

بعض الكلمات الواردة في الوثيقة:

Transfer (of)	نقل - تحويل	possess	يمتلك
duplicate	مزدوج	extracted	مستخلص
National African company	الشركة الوطنية الأفريقية	heir	وريث
limited	محدود	irrevocable	لا يلغى
mutual	ودي	cowries	أصداف
consent	موافقة	scale	مجال - مدى
council	مجلس		
grant	يمنح		

grant	يمنح
transfer	ينقل
entire	كامل - شامل
flow	أنسياب
dominions	ممتلكات

ترجمة الوثيقة:

معاهدة بين الشركة الوطنية الأفريقية

وسوكوتو في أول يونيو ١٨٨٥

نسخة من المعاهدة الإنجليزية المزدوجة بين عمرو ملك المسلمين في السودان وسلطان سوكونو نيابة عن نفسه، وعن الزعماء من جانب وبين الأوروبيين الذين يتاجرون على نهر كورا وبنوى وباسم الشركة الوطنية الأفريقية المحدودة من جانب آخر.

المادة الأولى:

من أجل المصلحة المشتركة لأنفسنا وشعبنا ومن أجل الأوروبيين الذين يتاجرون باسم «الشركة الوطنية الأفريقية (المحدودة)» فإنني عمرو ملك المسلمين في السودان بعد موافقة وأخذ رأي مجلسي أمنح وانقل الى الأشخاص السالف ذكرهم أو من يتعاملون معهم كل حقوقى فى المنطقة الواقعة على جانبي نهر بنوى والانهار المتفرعة منه فى كل مناطق نفوذى لاي مسافة من النهر وشواطئه حسب رغبتهم.

المادة الثانية:

كما أننا نمح الشركة سالفه الذكر الحق الوحيد بين الأجانب فى الاتجار فى مناطق نفوذنا، والحق الوحيد أيضاً فى إمتلاك والعمل فى الأماكن التى تستخرج منها المواد المعدنية مثل الرصاص والأنتمون.

المادة الثالثة:

ونعلن أنه لا يتم أى إتصال بالأجانب القادمين من الأنهر الا عن طريق الشركة سالفة الذكر.

المادة الرابعة:

وهذه الموافقة نعطها نيابة عن أنفسنا وذريتنا وأحفادنا إلى الأبد ونعلن أنها غير قابلة للإلغاء.

المادة الخامسة:

يوافق الأوربيون السالف ذكرهم بإسم الشركة الوطنية الأفريقية على تقديم هدية سنوية لسلطان سوكوتو بما قيمته بضائع فى حدود ٣٠٠٠ كيس من الأصداف مقابل هذه المزايا السالفة الذكر.

تم التوقيع والختم فى مدينة بورنو فى الأول من يونيو ١٨٨٥

توقيع عن الشركة الوطنية الأفريقية توقيع السلطان بالعربية

جوزيف تومسن الخام الكبير لإمبراطورية سوكوتو

الشهود

ى. ج. سيجو ود — ذ.ز. فيرا و.ت. جوزيف

كما وقع الطرفان نسخة عربية من المعاهدة

التعليق على الوثيقة:

بعد أن بدأ الإستقرار والأمن للتجار البريطانيين أخذت الشركات التجارية تمارس نشاطها وكانت شركة أفريقية الملكية أكبر هذه الشركات - لكن بسبب التنافس بين الشركات البريطانية إنهارت هذه الشركة وتأسست شركة جديدة باسم الشركة الأفريقية للتجار، ولكن طوال هذه الفترة من النصف

الأول من القرن التاسع عشر لم تكن هناك منافسة واضحة بين الدول الأوروبية، وفي عام ١٨٦١ أعلنت بريطانيا الحماية على لاجوس، وفي أوائل السبعينات من القرن الماضي تغير الموقف فجأة بسبب الحرب البروسية الفرنسية (١٨٧٠ - ١٨٧١) حيث أخذت فرنسا تبحث عن مجال آخر لتحافظ على كرامتها بعد هزيمتها أمام المانيا، وانهجت سياسة التوسع فيما وراء البحار، وجاء بعدهم البريطانيون الذين حققوا بعض النتائج الاستكشافية في منطقة النيجر، وظهر في هذا المجال السير جورج جولدي الذي يعتبر بحق مؤسس نيجيريا والذي استطاع دمج الشركات التجارية في شركة واحدة، هي الشركة الأفريقية المتحدة.

وتنافست الشركات الفرنسية والإنجليزية للحصول على مراكز تجارية وعقدت معاهدات مع الحكام الأفارقة، وقد أدى هذا إلى حدة المنافسة وزيادة السيطرة الأوروبية على بعض المناطق في الداخل، وفي عام ١٨٨٢ أدرك الفرنسيون أن الإنجليز قد استقروا تماماً في حوض النيجر، لذا نجد أنهم بدأوا يركزون على نهر بنوى على أساس أن يكون ذلك خطوة نحو التوسع في حوض تشاد، ونجح جولدي في الحد من المنافسة الفرنسية وحصل على براءة ملكية لشركته، وسارت الشركة الوطنية الأفريقية منذ تأسيسها تعمل على التقدم تدريجياً نحو الداخل، وكانت ترغب في إقامة علاقات مباشرة مع دولة سوكونو. ولم تتخذ الشركة أية خطوة قبل مؤتمر برلين - لكن بعد المؤتمر مباشرة ولكي يتحد من النشاط الألماني الذي كان يسعى إلى توقيع اتفاق مع الخليفة في سوكونو كلفت الشركة الوطنية الأفريقية السير تومسن بالذهاب إلى سوكونو من أجل الحصول على معاهدة تعطي لبريطانيا حق احتكار التجارة الداخلية تماماً.

وتم في الأول من يونيو ١٨٨٥ توقيع المعاهدة مع الخليفة في سوكونو

وقد تضمنت منح الشركة حقوقاً كاملة للبريطانيين على المنطقة الواقعة على جانبي نهر بنوى والأنهار المتفرعة منه، كما تضمنت الا يتم إتصال مع الأجانب القادمين الا عن طريق الشركة ذاتها وتضمنت أيضاً تقديم الشركة إعانة في شكل هدية للخليفة عمرو قيمتها ٣٠٠٠ حقيبة مملوءة بالأصداف، ونصت المعاهدة أيضاً على السماح للبريطانيين بالبحث عن المعادن في دولة سوكتو مقابل الإعانة السنوية ١٥٠٠ جنية استرليني (٣٠٠٠ حقيبة مملوءة بالصدف).

ويلاحظ على هذه المعاهدة مايلي:

أولاً: أن التسهيلات التي منحها الخليفة في سوكتو للشركة الوطنية الأفريقية لاتعدو أن تكون تسهيلات تجارية حرة. ومعنى عبارة كل الحقوق التي وردت في المعاهدة لاتعني أكثر من كل الحقوق على التجارة الأوروبية (ولا يوجد في هذه المعاهدة ما يوحى بتنازل الخليفة عن أكثر من الحقوق التجارية).

ثانياً: أن هذه المعاهدة شبيهة الى حد كبير بالإمتيازات الأجنبية التي كانت الدول الأوروبية تسعى للحصول عليها في الدولة العثمانية من أجل تسهيل إقامة الأجانب في أراضيها تشجيعاً لهم على العمل بالتجارة وكذلك استثمار أموالهم في المشروعات التجارية.

ثالثاً: كان الهدف من عقد مثل هذه المعاهدات هو إعطاء من الأمان لكي يمكن تطوير التجارة فقط وإذا كانت الشركة قد أدعت أن لها حقوق سيادة في دولة سوكتو - فإن هذا الادعاء لا أساس له من الصحة لأن الزعماء الأفارقة ينكرون التنازل عن أى حق من حقوق سيادتهم^(١).

(١) Adeleye, R.A.: Power and Diplomacy in Northern Nigeria. P. 131.

رابعاً: عندما زار ماكدونالد (Macdonald) منطقة نهر بنوى عام ١٨٩٩ للإستفسار عن صحة المعاهدات - أرسل اليه المترجمون لهذه المعاهدات نسخاً خطية بتوقيعاتهم تفيد أن توقيعات الزعماء الأفارقة لاتعنى إطلاقاً التنازل عن حقوق السيادة، وأن الأفارقة لم يتنازلوا عن مناطق سيادتهم الى الشركة الوطنية الأفريقية، وأن حماية الشركة لاتعدو تقديم حماية عسكرية لهم ضد القبائل المعادية. وكما إعترف أحد المفسرين للمعاهدات إنه أفهم الملك بالتنازل فقط عن مناطق نفوذ للشركة لأجل الأغراض التجارية وأنه لم يجرؤ أن يقدم للملك اقتراح للتنازل عن حقوق سيادته لأن أى حاكم لايمكن أن ينصت الى مثل هذا القول إطلاقاً^(١).

خامساً: أثناء المنافسة بين الأوروبيين - ادعى السير جورج جولدى أن معاهدات تومسن قد أعطت للشركة حقوق سيادة على جانبي النيجر بالإضافة إلى بعض الإمتيازات التجارية فى كل مناطق دولة سوكتوتو، ورغم ذلك فقد طلبت الشركة الوطنية الأفريقية معاهدات أكثر وضوحاً وتحديداً ومعنى هذا أن الشركة تريد عقد اتفاقية تعطيها حقوق السيادة، وبعبارة أخرى أن الامتيازات التى أعطها الخليفة الى تومسن كانت تجارية صرفة^(٢).

سادساً: يؤكد بعض شهود العيان ومنهم الحاج محمد شريف المصرى الذى قضى عامين فى خدمة الشركة الوطنية الأفريقية ورافق تومسن الى سوكتوتو وعاصر توقيع الإتفاقية أن الخليفة لم يوقع الاتفاقية التى قدمها تومسن وأن المسودة العربية قد أعطت للشركة فقط حق التجارة

(١) F.O. 84/2109 Macdonald: Report, chapter 2, Notes on The Benue.
(٢) F.O. 84/2087, Goldie to F.O. Precip on the Niger Basin, 24 July 1890.

(Power of Trade) وأنه حسب رواية شريف أن الخليفة طلب أن يستبدل كلمة حق (Power) بكلمة سماح (Permission).

سابعاً: أن الشكوك التي انبثرت حول معاهدة تومسن تؤكد الرأي القائل بأن الخليفة قد منح فقط حقوقاً تجارية للشركة البريطانية، وكان من الضروري إعادة دراسة معاهدات تومسن بدقة ووضوح لأن معاهدة ١٨٨٥ مع سوكتو لم تعط أية زيادة.

ملاحظة:

في الاتصالات الأوروبية مع الإمارات الداخلية فإن هذه المعاهدة مع دولة سوكتو في عام ١٨٨٥ لم يتنازل فيها السلطان عن أى حقوق سيادة وإن كل التسهيلات - كانت تجارية فقط.

للمزيد من المعلومات يرجع إلى:

عبد الله عبد الرازق ابراهيم: دولة سوكتو في الفترة من ١٨١٧ حتى عام ١٩٠٣ رسالة دكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية (١٩٨٢) - ص ٢٨٠.

Treaty Between Ethiopia and Italy. 2nd May, 1889

(Translation)⁽¹⁾

His Majesty Humbert I, King of Italy, and His Majesty Menelek II, King of Kings of Ethiopia, in order to render profitable and secure the peace between the kingdoms of Italy and Ethiopia, have decided to conclude a Treaty of freindship and commerce.

And His Majesty the King of Italy, having sent as his representative and envoy extraordinary to His Majesty King Menelek count Antonelli, whose powers have been duly recognized, and His Majesty King Menelek, negotiatong in his own name as King of Kings of Ethiopia, have concluded and do conclude the following articles:

Art I. Perpetual peace and freindship.

Art II. Appoinnement of Diplomatic and consular officers.

Art III. In order to remove any doubt to the limits of the terretory over which the two contracting parties exercise sovereign rights, a special commission composed of two Itàlian and two Ethiopian Delegates, shall trace with permanent landmarks a boundary-line, the leading features of which shall be as follows:

a) The bondary between Italy and Ethiopia shall follow the high table -land.

(1) نسختنا المعاهدة فى الأصل بالاطيالية والأمهرية - وقد عرقت المعاهدة باسم (معاهدة أوتشيبالى)
Herslet: Vol. 11 p 454. على اسم المكان الذى وقعت فيه

- b) Starting from the country of Afrafali the villages of Halai, Soganeiti, and Asmara shall be within the Italian boundary.
- c) Adi Nefas and Adi Johannes, in the direction of the Bogos tribe, shall be within the Italian boundary.
- d) From Adi Johannes the boundary between Italy and Ethiopia shall be marked by a straight line running east and west.

Art IV. The convent of Debra Bizen, with all its property, shall remain in the position of the Ethiopian government, who shall not however, be able to make use of it for military purposes.

Art V. Customs Dues payable by Caravans 8 percent ad valorem.

Art VI. Commerce in Arms and Ammunition, to and from Ethiopia shall be free to pass through Massowah only for King Menlek, who will be bound to make a regular application to that effect to the Italian authorities, furnished with the royal seal.

The Caravans, arms, and ammunition will travel under the protection and with the escort of Italian soldiers as far as the Ethiopian frontier.

Art VII. Freedom of travel and commerce. Armed Men prohibited from crossing frontier to intimidate or molest inhabitants.

Art. VIII. Freedom of commerce with natives in Italy and Ethiopia.

Art IX. Religious Liberty guaranteed.

Art X. Jurisdiction. Disputes and lawsuits between Italians in Ethiopia to be settled by Italian Authorities at Massowah, or by Italian and Ethiopia Delegates.

Art XI. Disposal of Effects of Italians dying in Ethiopia and of Ethiopians dying in Italy.

Art XII. Jurisdiction. Italians accused of a crime to be judged by the Italian Authorities at Massowah. Ethiopians accused of a crime committed in Italian Territory to be tried by Ethiopian Authorities.

(Altered by Art. IX of additional convention of 1st October, 1889).

Art XIII. Extradition of Criminals.

Art XIV. Prevention of Slave Trade. No caravans of Slaves to be allowed to pass through King Menelek's Territories.

Art XV. Power of either party to modify Treaty after 5 years, on giving a year's notice. Concession of Territory to be unalterable.

Art XVII. His Majesty the King of Kings of Ethiopia consents to avail himself of the Italian Government for any negotiations which he may enter into with the other powers or Governments (*per tutte le trattazioni di affari che avesse con altre potenze o governi*).

Art. XVIII. If at any time His Majesty the King of Ethiopia

should have the intention of granting special privileges to subjects of a third State in regard to the establishment of houses of commerce or manufactures in Ethiopia, he shall always give preference, when all other conditions are equal, to Italians.

Art XIX. Both Italian and Amharic Texts of Treaty to be considered official, and of the same authority.

Art. XX. The present Treaty shall be ratified.

In faith of which Count Pietro Antonelli, in the name of His Majesty the King of Italy and his Majesty Menelek. King of Kings of Ethiopia, in his own name, have signed and sealed the present treaty in the encampment of Ucciali, on the 25th Mazzia, 1889, corresponding to the 2nd May, 1889. For His Majesty the King of Italy.

(L.S) Pietro Antonelli

(Imperial Seal of Ethiopia)

Italian Notification⁽¹⁾

Contact by Italy of Ethiopian Foreign Affairs.

12 October, 1889 from M. Catalani to Marquis of Salisbury

My Lord,

Under Article xvii of the perpetual treaty between Italy and Ethiopia, signed by His Majesty King Menlek on the 2nd May 1889, and ratified by His Majesty the King of Italy on the 29th September Last, it is proved that "His Majesty the King of

Herslet: Vol. 11 p 457. (1)

وقد نضع هذا التبليغ الإيطالي والاستناد على المادة ٣٤ من قرارات مؤتمر برلين
١٨٨٥/١٨٨٤ - تصد إيطاليا واتجاهها

Ethiopia consents to avail himself of the Government of His Majesty the King of Italy for the conduct of all matters which he may have with other powers or Government.

In virtue of the instructions which I have received from his Excellency Signor Crispi, I have the honour to notify the above mentioned stipulation to your Excellency in pursuance of Article, 23. of the general Act of the conference of Berlin of February, 1885.

Accept, & c.

Catalani

معاني بعض المفردات فى الوثيقة:

commerce	تجارة	avail	الإستعانة بـ
envoy	مبعوث	negotiations	مفاوضات
perpetual	دائم	intention	نية
appointment	تعيين	privilage	إمتيازات
compose	يتكون من	subjects	رعايا
table land	الهضاب العالية	perference	أولوية
possession	حوزة	official	رسمى
military	عسكرى	ratify	يعتمد
furnish	يزود	corrospand	الموافق
guaranteed	مضمون	manufacture	صناعة
validity	صحة - قانونية	disputes	منازعات
unaltrable	عدم تغيير	modify	يعدل
limits	حدود	consents	يوافق
notifiacion	إعلان (إخطار)	foreign	الشعوب الخارجية
pursuance	تشابه - مسابرة	in virtue	فى ضوء - بموجب
stipuiation	اتفاق	avail	يستفيد

ترجمة الإتفاق:

لقد قرر كل من همبورت الأول الأول ملك إيطاليا وجمالة الإمبراطور منليك الثاني ملك ملوك إثيوبيا عقد معاهدة تجارية ومعاهدة صداقة بقصد الاستفادة وحفظ السلام بين مملكتي إيطاليا وإثيوبيا.

وقد أرسل جمالة ملك إيطاليا ممثله ومبعوثه الكونت انطونيللى الذى فوض بكل السلطات نيابة عن ملك إيطاليا، فقد وقع المواد التالية مع الإمبراطور منليك ملك ملوك إثيوبيا.

مادة (١) سلام وصداقة دائمة.

مادة (٢) تعيين مرظفى السلك الدبلوماسى والقنصلى.

مادة (٣) الحدود بين إيطاليا وإثيوبيا.

من أجل إزالة كافة الشكوك حول حدود المنطقة التى يمارس الطرفان المتعاقدان سلطاتهما عليها - فسوف تشكل لجنة خاصة تضم ممثلين من الإيطاليين وإثنين من الإثيوبيين لوضع حدود دائمة ورسم خط حدود تكون الملامح الأساسية له سلى النحو التالى:

أ - سوف يتبع خط الحدود بين إيطاليا وإثيوبيا الهضاب العالية.

ب - يبدأ الخط من إقليم افرافالى ويدخل نفوذ الإيطاليين كل من قرى هالاي وسوجانيتى وأسمره.

ج - يدخل أيضاً فى نفوذ الإيطاليين أدي نيفاس، وادى جوهان فى اتجاه قبيلة بوغوص.

د - يسير خط الحدود بين إيطاليا وإثيوبيا فى خط مستقيم شرقاً وغرباً من ادى جوهان.

مادة (٤) تبقى منطقة دبرا بيزان وملحقاتها منطقة في حوزة الحكومة الإثيوبية على ألا تكون قاعدة حرية بأى صورة من الصور.

مادة (٥) الرسوم الجمركية التي تؤخذ على القوافل تكون مقدارها ٧.٨٪ من القيمة الأصلية.

مادة (٦) تكون حرية التجارة في الأسلحة والذخائر عن طريق مصوع للملك منليك فقط على أن يقدم طلبا بذلك عليه الختم الملكي للسلطات الإيطالية.

وأن تكون حركة القوافل المحملة بالأسلحة والذخائر تحت الحماية الإيطالية حتى دخولها الأراضي الحبشية.

مادة (٧) حرية السفر والتجارة ومنع الرجال المسلحين من عبور الحدود بقصد إزعاج المواطنين.

مادة (٨) حرية التجارة بين المواطنين في إيطاليا وإثيوبيا.

مادة (٩) ضمان الحرية الدينية.

مادة (١٠) المنازعات والقضايا بين الإيطاليين في إثيوبيا تكون من إختصاص السلطات الإيطالية في مصوع أو يرحلون إلى إيطاليا، كما تحل المنازعات والقضايا التي بين الإيطاليين والأحباش عن طريق السلطات الإيطالية في مصوع أو عن طريق مندوبين إيطاليين وإثيوبيين.

مادة (١١) حماية الأشياء الخاصة بالإيطاليين الذين يموتون في الحبشة وكذلك الإثيوبيين الذي يموتون في إيطاليا.

مادة (١٢) الإيطاليون المتهمون بجريمة ما يحاكمون أمام السلطات الإيطالية في مصوع والإثيوبيون المتهمون بجريمة ما أرتكبت في جهة ايطالية يحاكمون أمام السلطات الحبشية.

(تغيرت هذه المادة بمادة ١١ فى المعاهدة الإضافية فى أول أكتوبر ١٨٨٩).

مادة (١٣) تسليم الخارجين على القانون.

مادة (١٤) منع تجارة الرقيق وعدم السماح لقوافل الرقيق بالمرور فى أراضي الملك منليك.

مادة (١٥) للمعاهدة صفة قانونية فى كل أنحاء الامبراطورية.

مادة (١٦) لا يجوز تعديل المعاهدة قبل مضى خمس سنوات على أن يخطر بذلك الجانب الآخر فى خلال عام ولا يجوز تغيير أو تعديل الإمتيازات الخاصة بالأراضي.

مادة (١٧) يوافق جلالة ملك ملوك الحبشة على الاستعانة بالحكومة الإيطالية فى أى مفاوضات قد يجريها مع القوى أو الحكومات الأخرى^(١).

مادة (١٨) فى حالة رغبة منليك منح امتيازات خاصة لرعايا دولة ثالثة كإقامة غرف تجارية أو صناعية فى إثيوبيا يكون من الأفضل إستخدام الإيطاليين فى حالة المساواة فى كافة الشروط الأخرى.

مادة (١٩) تعتبر كل من النسختين الأمهرية والإيطالية بنفس المفعول ولكل منهما نفس الصيغة الرسمية.

مادة (٢٠) تعتمد هذه المعاهدة وقد وقع عليها - الكونت انطونيللى - مندوباً عن جلالة ملك إيطاليا، كما وقع جلالة منليك ملك ملوك إثيوبيا عن نفسه - وذلك فى مخيم أنشبالى فى ٢٥ مازاى ١٨٨١ الموافق الثانى من مايو ١٨٨٩.

عن إمبراطور إثيوبيا

عن ملك إيطاليا

(نختم الإمبراطور)

(بيترو انطونيللى)

(١) هذه المادة واختلفها فى النسخة الأمهرية عن النسخة الإيطالية هى التى أثارَت المشاكل بين الدولتين.

إخطار إيطالي - بخصوص قيام إيطاليا

بممارسة الشؤون الخارجية لإثيوبيا - في ١٢ أكتوبر ١٨٨٩.

من مستر كانالانى الى (الماركيز) سالسبورى..

سيدى..

بناء على المادة ١٧ من المعاهدة التى عُقدت بين إيطاليا وإثيوبيا والموقعة من جلالة الإمبراطور منليك فى الثانى من مايو ١٨٨٩ والتى وقع عليها ملك إيطاليا فى ٢٩ سبتمبر الماضى.

اتفق على «أن أمبراطور إثيوبيا قبل أن يعهد لجلالة ملك إيطاليا بتولى كل الأمور التى تتعلق بالشؤون الخارجية مع القوات والحكومات الأخرى».

وفى ضوء التعليمات التى تلقيتها من فخامة السنيور كرسى فإنه يشرفنى أن أخطر فخامتكم بالاتفاق السابق تمشياً مع ماتقضى به المادة ٣٤ من قرار ٢٠١ - مؤتمر برلين الموقعة فى فبراير ١٨٨٥.

التعليق على الاتفاق الإيطالى الإثيوبى:

من المعروف أن إيطاليا تطلعت الى أفريقيا بعد وحدتها وأخذت تبحث عن مجال نفوذ لها أسوة بالدول الأوروبية الأخرى، وبعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية عام ١٨٦٩ - بدأت تبحث عن منطقة تصلح لإنشاء محمية إيطالية على ساحل البحر الأحمر ووقع الإختيار على (عصب) التى اشتراها المبشر الإيطالى سايتو من أميرها السلطان ابراهيم عام ١٨٦٩، وتوسعت إيطاليا بعد ذلك وساعدتها إنجلترا التى إستخدمت منها كلباً للحراسة ليحمى املاك مصر فى هذه المناطق، وقامت بريطانيا بتسهيل إستيلاء إيطاليا على بعض المناطق على الساحل الشرقى لأفريقيا، ثم لزداد النفوذ الإيطالى فى أملاك سلطان زنجبار حيث إندفعت لمد نفوذها نحو

قسمايو وغيرها من الموانئ الهامة على الساحل مثل مقديشيو، ومركا وبروة وشجعت بريطانيا الإيطاليين على الإستيلاء على هذه المناطق.

وفي الوقت الذى كانت فيه إيطاليا تسعى لفرض سيطرتها على بعض مناطق القرن الأفريقي - كان (منليك) ملك شوا بالحبشة قد صار أقوى الطامعين فى عرش الحبشة، وفى هذا الجو من الصراع - صار موقف إيطاليا هاماً، ولذا بدأت الحكومة الإيطالية تفكر فى عقد معاهدة مع منليك والوقوف بجانبه ضد منافسيه، وفوضت الحكومة الإيطالية انطونيللى لعقد معاهدة الصداقة مع الملك منليك - فكانت هذه المعاهدة التى أطلق عليها (معاهدة أُنشبالى) على اسم المخيم الذى وقعت به وكان ذلك فى الثانى من مايو ١٨٨٩. وكان المفروض أن هذه المعاهدة نتاج للصداقة بين إيطاليا وإثيوبيا - ولكن ثبت أن هذه المعاهدة كانت بداية المشاكل بين الحبشة وإيطاليا والسبب فى ذلك هو إحدى مواد هذه المعاهدة وهى المادة ١٧ التى صارت مثار النزاع فيما بعد بين إيطاليا والحبشة وأدت للحرب بينهما والى هزيمة إيطاليا فى (موقعة عدوة) فى أول مارس ١٨٩٦.

وحسب المادة السابعة عشر أدخلت إيطاليا إثيوبيا فى مجال التبعية الإيطالية، ووافق منليك على المعاهدة على أساس النص الأمهرى الذى يقضى بأنه يمكن لمنليك (يجوز) إستشارة الحكومة الإيطالية فى المسائل الدبلوماسية - لكن إيطاليا طبقت المعاهدة بإعتبار أن إثيوبيا داخلية فى نطاق الحماية الإيطالية، واحتلت مدينة كرين عاصمة إقليم بوغوص فى يونيو ١٨٨٩ وأسمرة فى ١٠ أغسطس ١٨٨٩ وذلك قبل أن يعتمد البرلمان الإيطالى المعاهدة، وتخطى الإيطاليون شروط الإنفاق وسيطروا على بقية إقليم زولا جنوب مصوع، كما احتلوا المناطق الهامة فى الجنوب حتى حد نهري المارب ولبلسا.

وبعد أن توج منليك نجاشياً على الحبشة في ٦ نوفمبر ١٨٨٩ دار الخلاف حول المادة ١٧ من المعاهدة عندما فسرت الحكومة الإيطالية عبارة (يجوز) لمنليك أن يستخدم بأن عليه أن يلجأ للحكومة الإيطالية في تصريف شئون الخارجية لبلاده ومعنى هذا من وجهة النظر الإيطالية أن إيطاليا تفرض حمايتها على الحبشة، وقام النزاع عندما بدأ منليك يدخل في مفاوضات مع الدول الأوروبية من غير أن يلجأ للحكومة الإيطالية كوسيط في المفاوضات.

وسافر الرأس (ماكينون) الى ايطاليا ووقع معاهدة تكميلية لمعاهدة أثنشالي في أكتوبر عام ١٨٨٩، وطبقا للمادة الخامسة والمادة السادسة من المعاهدة تم لإقراض منليك أربعة ملايين ليرة، ونصت المادة الثالثة على اعتماد الحدود بينهما ولكن النقاش دار حول تفسير المادة السابعة عشر من الإتفاقية.

وكانت ايطاليا حسب نصوص مؤتمر برلين عام ١٨٨٤/١٨٨٥ قد أخطرت القوى الأوروبية بمضمون المعاهدة وأشارت إلى المادة ٣٤ من قرارات مؤتمر برلين والتي تختص بالمناطق الأفريقية التي تضمها الدول الأوروبية تحت سيادتها، ولكن منليك أرسل في ١٤ ديسمبر ١٨٨٩ الى الدول الأوروبية يفيد بوجود اختلافات بين النسختين الأمهرية والإيطالية في معاهدة اثشالي وأعلن أن ايطاليا قد خدعته.

وكانت المشكلة الأساسية هي مدى صحة الإدعاءات الإيطالية وهل كانت بالفعل حماية ايطالية وهل تخلى منليك فعلاً عن سيادته وصار تابعاً لملك ايطاليا.

وفي سبتمبر ١٨٩٠ كتب منليك الى ملك ايطاليا إمبرتو موضحاً عدم إتفاق النص الأمهرى مع الترجمة الإيطالية وتمنى أن تصحح الأخطاء وتعلن القوى الأوروبية بذلك، وبناءً على هذا الخطاب وصل (انطونيللي) الى

أديس أبابا لتسوية الخلاف ومعه تفويض بإعطاء منليك الحدود التي يرضاها إذا قبل النص الإيطالي للمادة (١٧)، وقد دارت مباحثات رفض الجانب الأثيوبي خلالها إعتبار الحبشة تابعة لإيطاليا كما يفسر الجانب الإيطالي المادة ١٧. ولما أدرك انطونيللي أن محاولاته قد باءت بالفشل أرسل في ٢٣ يناير ١٨٩١ إلى (كريسي) رئيس الوزارة الإيطالية رسالة مطولة أوضح فيها أن المادة (١٧) ليست ضرورية لضمان مصالح إيطاليا في إثيوبيا وأن هذه المادة قد عبرت التوصل إلى إتفاق مع القوى الأوروبية حول مجال النفوذ الإيطالي وأوضح أن الغاء المادة سيسهل العلاقات الودية مع منليك.

وفي فبراير ١٨٩١ قدم الرأس ماكينون إلى انطونيللي مسودة إتفاق ينص على قبول الإمبراطور منليك للمادة (١٧) كما هي في النص الأمهري.

وفي ٦ فبراير استدعى منليك انطونيللي إلى القصر حيث عقد إتفاقات وأكد لأنطونيللي إنه فور الإنتهاء من ترجمة نصوص المعاهدات فسترسل إليه نسخة كاملة ولما لم تصله الترجمة حتى الثامن من فبراير طلب انطونيللي من سالمبيني ترجمة النص الأمهري وأكتشف سالمبيني أن النص الأمهري يلغى المادة (١٧)، وفي الحال اندفع انطونيللي إلى القصر وبعد مناقشة حامية مع الإمبراطور منليك طلب أن تعاد إليه كل الوثائق التي أبرمت، وفي نفس اليوم أرسل إلى القصر يطلب سحب كل الدبلوماسيين الإيطاليين من إثيوبيا وترك كل من سالمبيني وانطونيللي القصر وغادرا إثيوبيا في ١٢ فبراير ١٨٩١.

وبدأت العلاقات بين منليك والإيطاليين تسوء، ووصلت الأمور إلى حد المواجهة العسكرية بين الطرفين التي أدت إلى (موقعة عدوة) ١٨٩٦ وإنتهت بهزيمة الإيطاليين والغاء (معاهدة أنشبال) ورسم الحدود مؤقتاً بين إريتريا وإثيوبيا وصارت انهار مارب بيلسيا - مونا الحد الطبيعي الفاصل

بينهما، وتدخلت إنجلترا لتصفية الجو بين الطرفين وعقدت معاهدة صداقة جديدة في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ أقرت فيها إيطاليا باستقلال إثيوبيا استقلالاً تاماً ورسمت الحدود وخرجت إثيوبيا من معركة عدوة دولة ذات بأس وقوة واتجهت إليها وفوذ الدول تنشُد ودها وتسعى لعقد معاهدات معها ولتقييم مشاريع عمرانية وتجارية بها.

هذه هي الظروف والملايسات التي صحبت تلك المعاهدة المشهورة التي دار حولها جدل كبير حول تلاعب الدول الكبرى في إتفاقاتها مع الدول الأفريقية ومحاولة إتخاذها وسيلة لتحقيق أطماعها الاستعمارية.

ويمكن أن نحدد أبرز هذه المعالم على هذا النحو:

أولاً: رسمت هذه المعاهدة حدود الممتلكات الإيطالية في شرق أفريقيا بل وفرضت إيطاليا حسب هذه المعاهدة شبه حماية على إثيوبيا حيث صار من الواضح بعد المعاهدة أن إثيوبيا حسب التفسير الإيطالي للمعاهدة قد دخلت ضمن مجال النفوذ الإيطالي، وصار على إيطاليا أن تجتد المبررات لكي تتوسع في داخل الحبشة، وفعلاً حدث هذا رغم معارضة منليك ورفضه للمادة (١٧) من هذه المعاهدة كما جاءت في النص الإيطالي، فإن الأمور قد تطورت بين الطرفين حتى وقعت معركة عدوة عام ١٨٩٦ وقد نجم عن هذه الواقعة هزيمة إيطاليا هزيمة نكراء وتأجل الغزو الإيطالي للحبشة حوالى أربعين عاماً حين أعلن موسوليني عام ١٩٣٥ هجومه على الحبشة ودخوله أديس أبابا وفرار الإمبراطور هيلاسيلاسى ودخول الحبشة ضمن الممتلكات الإيطالية في شرق أفريقيا، وباختصار فإن (معاهدة أُنشِيالي) كانت السبب الأول لكل الأحداث والحروب التي دارت بين الإيطاليين والإثيوبيين في أواخر القرن الماضي وفي القرن الحالي.

ثانياً: هذه المعاهدة وما صاحبها من تفسيرات قد أظهرت قوة الإمبراطور منليك الذى صار أقوى حكام منطقة القرن الأفريقى فأخذت الدول الأوروبية تنشده وتتقرب إليه وها هى فرنسا تسعى لصداقته لكى تمد خط حديد جيبوتى - اديس ابابا، وهذه إيطاليا تقدم إليه السلاح والعتاد وتناصره على أعدائه من الرؤوس فى الحبشة حتى صار أقواهم وصار لديه جيش ضخم يضم أكثر من مائة ألف مقاتل حتى إعترفت به كل الزعامات الهامة فى الإمبراطورية الإثيوبية، وكان لهذا التأييد الأوروبى لمنليك أثره فى بزوغ نجم منليك حتى إنه إستطاع بقواته وعتاده أن يهزم إيطاليا ويكسبها خسائر فادحة وبعدها إرتفعت مكانته وتأخذ الدول الأوربية فى التقرب والتودد إليه أكثر من قبل.

ثالثاً: هذه المعاهدة كغيرها من المعاهدات التى أبرمتها الدول الأوروبية مع حكام هذه المناطق الأفريقية قد تضمنت بعض الأحكام العامة مثل حرية التجارة بين المواطنين وضممان الحرية الدينية وتسليم الخارجين على القانون ومنع الإتجار فى الرقيق.

رابعاً: معاهدة أنشبالى أعطت لإيطاليا شكلاً من الإمتيازات الأجنبية على إثيوبيا وكانت بمثابة تدخل من جانب إيطاليا فى بعض الشؤون الإثيوبية فمثلاً نجد فى المادة العاشرة ما يفيد أن حل المنازعات والقضايا بين الإيطاليين فى إثيوبيا يكون من إختصاص السلطات الإيطالية فى مصوع أو يرحلون الى إيطاليا، وكذلك إمتيازات أعطيت للتجار الإيطاليين عن غيرهم من الأوربيين كما فى المادة الثامنة عشر.

خامساً: المعاهدة والخلاف الذى ظهر فى نص المادة ١٧ وفى تفسير كل طرف من الطرفين لهذه المادة - تعطى - كما ذكرنا سابقاً مثلاً

لبعض الوسائل التي إتبعتها الدول الإستعمارية لتضع أيديها على مناطق هامة في القارة وتفرض سلطانها على الأفارقة متذرة بوسائل مختلفة.

للمزيد من الدراسة يرجع إلى:

١- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (القاهرة ١٩٩٧).

٢- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: دراسات في تاريخ شرق أفريقيا (٢٠٠٠).

٣- السيد محمد رجب حراز: التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا (١٩٦٠).

٤- جلال يحيى: التنافس الدولي في شرق أفريقيا (١٩٥٩).

Agostini, F: Italy and her Empire (Geunona 1973). (٥)

BunnsL Emile: Abyssinia and Italy (1935). (٦)

Hollis, Christopher: Italy in Africa (London 1941). (٧)

Padoglo: The war of Abyssinia (1950). (٨)

Extracts from Brussels Act⁽¹⁾
Signed at Brussels 2nd July 1890

In the Name of God Almighty

Her Majesty the queen of the united kingdom of Great Britain and Ireland, empress of India; His Majesty the German Emperor; His Majesty the Emperor of Austria, His Majesty the King of the Belgians, His Majesty the King of Denmark,; His Majesty the king of Spain, His Majesty the king of the independent state of the Congo; the president of the united States of America, the president of the French republi; His Majesty the King of Netherland; His Majesty the Shah of Persia, His Majesty the king of Portugal, His Majesty the emperor of all the Russias, His majesty the king of Sweden & Norway, His Majesty the Emperor of the Ottomans, and His Higness the Sultan of Zanzibar.

Equally animated by the firm intention of putting an end to the crimes and devastations engendered by the traffic in African slaves, of effectively protecting the aboriginal populations of Africa, and of assuring to that vast continent the benefits of peace and civilazation.

Wishing to give a fresh sanction to the decisions already Taken in the same sense and at different periods by the powers; to complete the results obtained by them, and to draw up a

Herslet: Vol. 11 p 488. (1)

collection of measures guaranteeing the accomplishment of the work which is the object of their common solicitude.

Have resolved, on the invitation addressed to them by the government of His Majesty the king of Belgians, in agreement with the Government of Her Majesty the Queen of the United kingdom of Great Britain and Irland Empress of Indai, to assemble with this object a conference at Brussles and have named as their plenipotentiaries, that is to say.

Who furnished with full powers which have been found in good and due for, have adopted the following provisions.

Art. I. The Powers declare that the most effective means for counteracting the Salve in the interior of Africa are the follwoing:

- Progressive organization of the administrative judicial religious and military services in the African territories placed under the sovereignty or protectorate of civilized nations.
- The gradual establishment in the interior by responsible Power in each territory of strongly occupied stations in such a way as to make their protective or reprssive action effectively felt in the territories devastated by man-hunts.
- The construction of roads and in particular of railways, connecting the advanced stations with the coast and permitting easy to the inland waters and to the upper reaches of streams and rivers which are broken by rapids and cataracts so as to substitute economical and speedy means of transport for the present means of portage by men.

- Establishment of steam-boats on the inland navigable waters and the lakes supported by fortified posts established on the banks.
- Establishment of telegraphic lines assuring the communication of the posts and stations with the coast and with the administration centres.
- organization of expeditions and flying columns to keep up the communication of the stations with each other and with the coast to support repressive action and to assure the security of roadways.
- Restriction of the importation of fire-arms at least of modern pattern, and of ammunition throughout the entire extent of the territories infected by the slave trade.

Art. II. The stations, the cruisers organized by each power in its inland waters, and the posts which serve as ports for them shall independently of their principal task, which is to prevent the capture of slaves and intercept the routes of the Slave Trade, have the following subsidiary duties:

- 1- To serve as a base and if necessary, as a place of refuge for the native populations placed under the sovereignty or the protectorate of the State to which the station belongs for the independent populations and temporarily for all others in case of imminent danger, to place the populations of the first of these categories in a position to cooperate for their own defence. To diminish intestine wars between tribes by means of arbitration:

To initiate them in agricultural works and in the industrial arts so as to increase their welfare.

To raise them to civilization and bring about the extinction of barbarous customs such as cannibalism and human sacrifices.

2- To give aid and protection to commercial undertakings.

To watch over their legality, especially by controlling contracts service with natives.

And to lead up to the foundation of permanent centres of cultivation and of commercial establishments.

3- To protect without distinction of creed the Missions which are already or may hereafter be established.

- To Provide for the sanitary service and to grant hospitality and help the explorers and to all who take part in Africa in the work of repressing the Slave Trade.

Art. III. The Powers exercising sovereignty or protectorate in Africa in order to confirm and to give greater precision to their former declarations undertook to proceed gradually as circumstances permit, either by the means above indicated or by any other means which they may consider suitable, with the repression of the slave Trade; each State in its respective possessions and under its own direction. Whenever they consider it is possible they will lend their good offices to the Powers which, with a purely humanitarian object, may be engaged in Africa upon a similar mission.

بعض الكلمات الواردة في الوثيقة:

almighty	العظيم	intention	إتجاه - مبدأ
animated	مدفوعاً بـ	devastation	تخريب - تدمير
engendered	متسبب عن (ناجئ عن)	aboriginal	السكان الأصليون
assuring	تأكيد	sanction	تصديق - يثبت
guarantee	يضمن - يكفل	solicitude	هدف
resolve	يقبل - بتأكيد	plenipotentiary	مندوب مطلق السلطة
declare	يلق	counreract	يضع حد
sovereignty	سلطة	repressive	التي تكبح
devasted	يدمر - يخرّب	access	وصول
cataracts	شلالات	sabstitute	يستعين عن
portage	حمل - نقل	navigable	صالح للملاحة
fortified	محصن	centres	مراكز
administrative	إدارية	security	أمان
expedition	حملة	ammunition	ذخائر
restriction	منع - حظر - قمع	infected	تأثرت (أصبحت)
pattern	نمط	independently	مستقلاً
cruizer	طراد - سفينة	subsidiary	إضافي
intercept	يعارض	imminent	ضخم
refugee	ملاذ - مأوى	category	طبقة
diminish	يحد من	initiate	يبدأ في - يشرع في
arbitration	تحكيم	extintion	اطفاء - إنهاء
bring about	يحد من	legality	شرع - شرعته
cannibalism	أكل لحوم البشر	hospitality	كرم صيافة
service	خدمة	humanitarian	إنساني
precision	تأكيد	post	حصون

ترجمة بعض نصوص مؤتمر بروكسل:

الموقعة في بروكسل في ٢ يوليو ١٨٩٠.

باسم الله المعظم

صاحبة الجلالة ملكة المملكة المتحدة بريطانيا وايرلندا وإمبراطورة الهند،
وصاحب الجلالة إمبراطور ألمانيا، وإمبراطور النمسا، وملك بلجيكا، وملك
الدانمارك، وملك اسبانيا، وحاكم الكونغو الحرة، ورئيس الولايات المتحدة
الأمريكية، ورئيس الجمهورية الفرنسية، وملك الأراضى المنخفضة، وشاه
إيران، وملك البرتغال، وإمبراطور روسيا، وملك السويد والنرويج، والإمبراطور
العثماني، وفخامة سلطان زنجبار.

مدفوعين بالرغبة الأكيدة لوضع حد للجرائم والمآسى التي ترتكب بسبب
التجارة فى الرقيق الأفريقى ومدفوعين بالرغبة فى حماية السكان الأفارقة
الأصليين، ولتحقيق نوايا السلام والحضارة للقارة الشاسعة.

ورغبة منهم فى أن يدعموا القرارات التي سبق إتخاذها لنفس الغرض فى
مختلف الأزمنة، وإكمال النتائج التي توصلوا إليها ولاتخاذ مجموعة من
الوسائل لتحقيق هدفهم المشترك.

قد قبلوا بترحيب الدعوة التي وجهتها لهم حكومة صاحبة الجلالة ملك
بلجيكا، بالإتفاق مع حكومة صاحبة الجلالة المملكة المتحدة لبريطانيا
وايرلندا وإمبراطورة الهند - ليجتمعوا لهذا الغرض فى مؤتمر يعقد فى
روكسل وقد اختاروا كمندوبين عنهم الآتى اسماؤهم.....

- الذين اتفقوا فيما بينهم وبما لهم من صلاحيات على ما يلى:

مادة أولى:

تعلم القوى الموقعة على هذا المؤتمر أن أكثر الوسائل فعالية للقضاء على
تجارة الرقيق داخل افريقيا تتمثل فيما يلى:

- ١ - التنظيم المستمر للخدمات الإدارية والقضائية والعسكرية للمناطق الأفريقية التي تدخل تحت حماية وسيادة الأمم المتحدة.
- ٢ - أن تقوم القوى المسؤولة في كل منطقة بإنشاء محطات قوية بشكل تدريجي في الداخل تكون مهمتها اتخاذ الإجراءات الفعالة لكبح عمليات صيد الرقيق في المناطق التي دمرت بسبب هذه التجارة.
- ٣ - إنشاء الطرق وخصوصا السكك الحديدية التي تربط هذه المحطات المتقدمة بالساحل والسماح لسهولة الإتصال بالمياه الداخلية والى مجارى الأنهار ومنابعها والتي تعترضها الشلالات والجنادل وذلك لإحلال وسائل نقل سريعة إقتصادية بدلا من وسائل الحمل عن طريق الرجال.
- ٤ - بناء القوارب التجارية على المجارى المائية الصالحة للملاحة وكذلك على البحيرات في الداخل على أن تساندها مراكز محصنة على الشواطئ.
- ٥ - إنشاء الخطوط التلغرافية التي تضمن إتصال هذه المراكز والمحطات مع الساحل ومع المراكز الإدارية.
- ٦ - تنظيم الحملات والطواير المتحركة لإستمرار عملية إتصال المحطات مع بعضها البعض ومع الساحل بقصد مساندة الأعمال القمعية ولضمان سلامة طرق المواصلات.
- ٧ - الحد من استيراد الأسلحة النارية أو على الأقل الأنماط الحديثة وكذلك الذخائر فى كل المناطق التي تأثرت بتجارة الرقيق.

مادة ثانية:

ستقوم المحطات والسفن الحربية التي تعدها كل دولة فى المياه الداخلية وكذلك المراكز التي تعمل كموانئ لها بالإضافة الى عملها الرئيسى وهو منع صيد الرقيق وحصر الطرق الخاصة بهذه التجارة وذلك بالمهام الفرعية التالية:

١ - العمل كقاعدة وفي حالة الضرورة كمكان لإيواء السكان الوطنيين في المناطق التي تقع في حوزة وتحت سيادة الدولة التي تشرف على هذه المحطات، وكذلك لإيواء السكان المستقلين وبصفة مؤقتة لكل الوطنيين وفي حالة الخطر المحدق بهم. وذلك بقصد وضع هؤلاء السكان داخل مناطق المحمية في وضع يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم.

* الحد من الحروب الداخلية بين القبائل عن طريق التحكيم.

* تشغيل الأهالي في الأعمال الزراعية والحرف الصناعية وبقصد زيادة رفاهيتهم.

* رفع الأهالي الى درجة التحضر والعمل على القضاء على العادات البربرية (الوحشية) مثل أكل لحوم البشر والتضحيات البشرية.

٢ - تقديم المساعدة والحماية للمشروعات التجارية.

* الإشراف على شرعيتها وخاصة ما يختص بعقود الخدمات مع الوطنيين.

* السعي نحو إنشاء مراكز دائمة للزراعة الى جانب المؤسسات التجارية.

٣ - حماية البعثات التبشيرية الموجودة أو التي ستمارس عملها في المستقبل بصرف النظر عن عقيدتها.

٤ - تقديم الخدمات الصحية ومد يد العون للمستكشفين ولكل الذين يعملون في القارة الأفريقية من أجل القضاء على تجارة الرقيق.

مادة ثالثة:

تعهد القوى التي تمارس حق السيادة أو الحماية في أفريقيا بالعمل تدريجياً كلما سمحت الظروف لكي تؤكد وتدقق في قراراتها السابقة وذلك بالوسائل السالف ذكرها الخاصة وتحت إشرافها وعندما تجد ذلك ممكناً فإنها

تمد يد العون الى القوى التي تعمل في أفريقيا لنفس الغرض ويهدف إنسانى محض.

التعليق على قرارات مؤتمر بروكسل:

تعد تجارة الرقيق وصمة عار شائنة على الحضارة الغربية عندما بدأت دول غرب أوروبا (أسبانيا والبرتغال وفرنسا وهولندا وبريطانيا) إسترقاق الأفارقة.

ويعتبر هذا الإسترقاق الحديث مظهراً سيئاً وقاسياً لهذه الحضارة الأوروبية التي لم تحسب لهؤلاء العبيد قيمة أكثر مما تحسب للحيوان الذى يقاسمهم الكوخ والتعب. وكان ملاك المزارع - البريطانيون بوجه خاص - يقفون في وجه أية دعوة لوضع حد لهذه التجارة البشعة، وناصر عدد من الساسة البريطانيين هذه التجارة باعتبارها دعامة كبرى لقوة بريطانيا، وإنتصر لها بعض رجال البحرية مثل (نلسون) وكانوا يرونها عضداً وسندا لإسطول بريطانيا التجارى ولقد قام رخاء مدن ليفربول وثورتها وغيرها من الموانئ البريطانية على أكتاف الرقيق.

ورغم ما كان للرق من أهمية كبرى في حياة ورخاء التجار البريطانيين، ورغم ما كانت تدره هذه التجارة من مكاسب مادية - فقد تحركت بعض الهيئات من أجل إلغاء هذه التجارة، البغيضة ولم يكن هذا التحرك حبا في بنى الانسان كما يزعم رجال السياسة - لكن الهدف الأساسى من هذه الحركة كان البدء في التجارة المشروعة في أفريقيا والسعى نحو إستغلال موارد أفريقيا ذاتها بعد أن أغلق باب الأمريكتين بإستقلالهما عن بريطانيا.

وسعت بريطانيا الى التوغل داخل أفريقيا وهالها تلك الثروات الدفينة التي كشف عنها النقيب ذلك العدد من المغامرين والمستكشفين الذين جابوا داخل القارة وتعرفوا على ما فيها من كنوز وثروات جديدة بالإستغلال والسيطرة، فكانت النزعة نحو إستغلال القارة بكنوزها. ولما كانت أمراض

المناطق الحارة تقف حجر عثرة أمام هذه الآمال العراض، ولما كان أبناء أفريقيا أقدر الناس على القيام بهذه المشروعات - فقد اتجهت بريطانيا إلى إلغاء الرقيق. وبإسـم إلغاء الرق بدأت بريطانيا سياسة جديدة وكانت وسيلتها لإستعمار القارة وفتح باب جديد للتكالب على كافة مناطقها.

ونجحت الدعوة لألغاء الرق حيث صدرت القوانين في عام ١٨٠٧ لتحرير التجارة في الرقيق، وأعقب ذلك إلغاء نظام الاسترقاق في المستعمرات الإنجليزية عام ١٨٣٣، ثم عملت إنجلترا كل ما في وسعها لإيقاظ الوجدان العالمي كي تكفل عقد إتفاق يكون أكثر إجماعاً على إقتلاع جذوره هذه التجارة البشعة. ولعل الفضل في ذلك يعود لكبير القضاة اللورد منسفيلد (Lord Mansfield) الذي أصدر حكمه عام ١٧٧٢ في قضية العبد جيمس (سومرست) والذي يقضى بأن نظام الإسترقاق غير معروف في قانون إنجلترا العام، وأنه طالما تطلأ قدم عبد أرضاً إنجليزية يصبح معتقاً، وخلد التاريخ الإنجليزي أسماء رجال عظام آخرين قاموا بدور ملموس في إلغاء هذه التجارة وكفروا عن كل ما إرتكبه بنى جنسهم من اثم، منهم على سبيل المثال وليم ولبرفورس، وتوماس كلاركسون، وجيمس ستيفن.

ويعلق على مجهود هؤلاء الأبطال المؤرخ الإنجليزي (Likki) قائلاً «إن حملة إنجلترا الصليبية ضد الإسترقاق تعد على الأرجح من بين الصفحات الثلاث أو الأربع الناصعة البياض في تاريخ الدول والشعوب».

وقد أقر قانون إلغاء الرق الصادر عام ١٨٠٧ بفضل جهود وليم ولبرفورس الذي كان يلقب بـ (بلبل مجلس العموم) وتبعته ذلك حركة الكويكرز في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وقام (بت) رجل البرلمان بدور واضح في هذا المجال.

وتوجت هذه الجهود بقانون عام ١٨٠٧، ثم قانون عام ١٨١١ الذي

جعل الرق جناية عقوبتها النفي، ثم جاء قانون عام ١٨٣٣ الذي نص على الغاء الرق في جميع المستعمرات البريطانية.

ولقد حذت حذو إنجلترا دول أخرى كثيرة، حيث فرضت فرنسا عام ١٨٣١ عقوبات رادعة على تجار الرقيق وأسبانيا عام ١٨٣٥ وأمريكا عام ١٨٦٢. وبقيت مشكلة تحرير أفريقيا من العصابات المحلية لصيد الرقيق، وقامت إنجلترا أيضاً بدور ملموس في هذا المجال فعقدت المعاهدات مع الدول الأخرى عام ١٨٧٣ لإيقاف تجارة الرقيق ثم جاء مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ ليضيف لبنة أخرى في صرح القضاء على الرق ونصت بعض موادها على الغاء الرق، ولكن هذا لم يكن كافياً وكان لابد من مؤتمر عام تخصص كافة بنوده لمقاومة هذه التجارة البغيضة وتحقيق الحلم الذي راود سكان أفريقيا والمسترقين بها بإجتماع في بروكسل عاصمة بلجيكا في الثاني من يولية عام ١٨٩٠ ليعرض ويدعم الجهود المبذولة ضد هذه التجارة.

وقد دعى ليوبولد الثاني ملك البلجيك عام ١٨٨٩ الدول بناءً على اقتراح بريطانيا لعقد هذا المؤتمر الذي حضره مندوبون عن سبع عشرة دولة وأنهى أعماله باقرار قانون صودق عليه عام ١٨٩٢ وأطلق عليه (ماجنا كارتا العبيد الأفريقيين) حيث تعهدت الدول الموقعة بما في ذلك ايران وزنجبار والدولة العثمانية على تنفيذ قرارات المؤتمر الذي نص في معظم بنوده على الغاء هذه التجارة في الجنس البشري وتوج بذلك حلما كانت أفريقيا تسعى لتحقيقه بعد أن استنزفت القوى الأوروبية طاقاتها البشرية وجعلتها وقودا يشتعل لنهضة حضارتها وتقدمها الإقتصادي.

لقد شارك في هذا المؤتمر الدولي ممثلون لكل من ملكة بريطانيا، وإمبراطور ألمانيا وإمبراطور النمسا، وبوهيميا، وملك بلجيكا، وملك

الدانمارك، وملك إسبانيا ودولة البكونغو الحرة، ورئيس الولايات المتحدة ، ورئيس الجمهورية الفرنسية، وملك إيطاليا، وملك هولندا، وشاه إيران، وملك البرتغال، وامبراطور روسيا وملك السويد والنرويج، وسلطان الدولة العثمانية، وسلطان زنجبار.

وجاءت قرارات المؤتمر في سبعة فصول تضمنت مائة مادة.

الفصل الأول: اختص بمحاربة الرق والأجراءات التي يجب إتخاذها في أماكن تواجد الرقيق:

ويحتوى هذا الفصل على أربع عشر مادة تناولت التنظيم الإدارى والقضائى والدينى والعسكرى وكذلك المحطات المحصنة فى الداخل بالإضافة الى الطرق والسكك الحديدية، وخطوط البرق والتلغراف والأسلحة النارية، ومحطات السفن فى المياه الداخلية؛ وكذلك عمليات التحكيم فى الحروب الداخلية هذا فضلا عن إستنكار الأعمال البربرية والتضحيات البشرية والأعمال التجارية والخدمات الصحية وكذلك أشار الى إمكانية أن تفوض القوى مسئولياتها الى الشركات ذات البراءة الملكية، وكذلك المؤسسات القومية والمشروعات الخاصة وأيضاً العقوبات ضد الجرائم التى ترتكب ضد حرية الأشخاص، وكذلك تضمن هذا الفصل بنوداً حول الرقيق المحررين (مادة ٦) وبناء معسكرات ومحطات لإستقبال هذا الرقيق المحرر.

كما إحتوى الفصل على بند خاص بالظروف التى يتم فيها استيراد الأسلحة النارية والظروف التى تستخدم فيها وكذلك المستودعات التى توضع فيها هذه الأسلحة ويحتوى الفصل أيضاً على بنود تتعلق بالتراخيص لحمل الأسلحة وأنواع الأسلحة التى يحملها المسافرون لأغراض الدفاع عن النفس، وأيضاً استيراد وبيع ونقل الأسلحة النارية والمعدات الحربية التى تحتاج إليها السلطات فى الدول الحبيسة، كما يحتوى الفصل على قواعد عامة حول

وسائل منع ونقل الأسلحة النارية عبر حدود الدول الداخلية والتي فى حوزة الدول الأوربية الى مناطق أخرى (مادة ١٣).

أما الفصل الثانى: فقد تناول طرق القوافل وطرق نقل العبيد براً:

ويتضمن هذا الفصل خمس مواد (١٥ - ١٩) تدور حول مراقبة طرق تجارة الرقيق ومحطات رسو قوافل العبيد، وكذلك إنشاء محطات بالقرب من منافذ تصدير الرقيق أو على تقاطع الطرق الرئيسية لقوافل الرق (مادة ١٦)، وأيضاً وسائل منع وبيع الرقيق وإيقاف الصيد والتعامل مع الرق (مادة ١٧)، وكذلك وسائل تحرير الأفراد الذين يشتغلون قصراً مع تطبيق العقوبات التى وردت فى المادة الخامسة على المتاجرين بالعبيد.

أما الفصل الثالث: فيختص بالقضاء على تجارة الرقيق بحراً:

ويتضمن هذا الفصل ٤٢ مادة (٢٠ - ٦٢) تدور حول تعريف المناطق البحرية، وحق البحث وزيارة أماكن رسو السفن، وكذلك إنشاء مكتب دولى فى زنجبار لهذا الغرض (مادة ٢٧)، وحرية الرقيق الهارب عنى ظهر السفن البحرية وحق الرقيق فى استعادة حريتهم على ظهر السفن الوطنية وكذلك التنظيم الخاص باستخدام الأعلام على السفن الوطنية، وقوائم البحارة وقوائم المسافرين من الزوج كما يتضمن الفصل تعريفاً حول معنى مصطلح (القارب الوطنى) وأيضاً الأحوال التى تسمح فيها الدول الموقعة على نصوص المؤتمر باستخدام الأعلام الخاصة بها على القوارب الوطنية، هذا إلى جانب بنود عن قوائم البحارة والمعدات والمؤن ونقل الزوج وبعض التراخيص التى تمنح للقوارب والعقوبات التى توقع على المخالفين للمواعيد.

أما الفصل الرابع: فيتعلق بوضع الدول التى يرسل إليها الرقيق:

والمؤسسات التى يرخص لها بتواجد الرقيق المحلى بها (٦٢ - ٧٣)،

ويتضمن هذا الفصل مادة تدور حول وضع الرقيق المحررين والرقيق الهاربين والرقيق على ظهر السفن المحلية وكذلك القانون العثماني ضد تجار الرقيق والإشراف الفارسي في مياهاها الاقليمية، والخطوات التي يجب أن يتخذها سلطان زنجبار في هذا الصدد، بالإضافة إلى إنشاء مكتب لتحرير الرقيق في زنجبار هذا جنباً الى جنب مع المساعدات الدبلوماسية والقنصلية والبحرية التي تقدم للسلطات المحلية، وأيضاً إنشاء مكتب لتحرير الرق مع تبادل الإحصاءات حول الرقيق بصفة دورية.

أما الفصل الخامس: فيختص بوضع المؤسسات التي تتولى تنفيذ مواد هذا المرسوم العام:

ويتضمن هذا الفصل ١٦ مادة (٧٤ - ٨٩) تدور حول المكتب البحري الدولي في زنجبار وكيفية تنظيمه وأهدافه والوثائق التي تودع فيه، وضرورة اعداد تقرير سنوي بخصوص نشاطه، وتبادل الوثائق بين مختلف الدول، وكذلك إنشاء المكتب المركزي في بروكسل وأيضاً النص على طبع المعلومات والبيانات وتوزيعها على مختلف الدول وكيفية توزيع المصروفات على هذه الدول؛ كما تضمن الفصل بنوداً حول حماية الرقيق المحررين ومعاينة من يعمل في الرق.

أما الفصل السادس: فيعالج الإجراءات المحددة الخاصة بالعمل في نفل المشروبات الروحية (الكحولية):

ويتضمن هذا الفصل ست مواد (٩٠ - ٩٥) تدور حول منع إستيراد المشروبات الكحولية والمناطق التي يسمح فيها بالإتجار في هذه المشروبات ورسوم الواردات على الكحول.

أما الفصل السابع: فهو خاص بالمواد النهائية:

ويتضمن هذا الفصل خمس مواد (٩٦ - ١٠٠) تدور حول التعديلات

التي قد يتطلب إجرائها في المرسوم والسماح لقوى أخرى للانضمام الى الدول الموقعة عليه وكذلك النض على سريان مفعول هذا المرسوم بعد ستين يوماً من إيداع المرسوم أرشيف حكومة يلجيكا، وأشار إلى أنه سوف ترسل نسخة معتمدة وموقع عليها من كل القوى إلى الدول المعنية.

هكذا نجد أن مؤتمر بروكسل وما إحتواه من مواد قد عالج بشكل مفصل قضايا الرق، وأسهب وأفاض المؤتمر حول هذه التجارة البشعة، وجاءت قرارات المؤتمر في غالبيتها تتويجا لجهود الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا التي تزعمت حركة مقاومة الرق سواء في مستعمراتها أو في المستعمرات الأخرى، وقد صار مؤتمر بروكسل هذا خاتمة المطاف بالنسبة لهذه التجارة التي لفظتها كل القوى الأوروبية والأفريقية وصارت بنود ومواد مؤتمر بروكسل الهيكل والإطار الذي عالج مسألة تحرير الرقيق وكيفية كبح هذه التجارة، هذا جنباً إلى جنب مع القضاء على تجارة الأسلحة النارية التي كانت السبب المباشر لزيادة الرق وانتشار هذه التجارة بشكل فعال ومدمر للمجتمعات الأفريقية والقوى البشرية في غرب القارة ووسطها، ولذا جاءت نصوص المؤتمر متكاملة ومتناسقة حين نصت على إلغاء إستيراد الأسلحة النارية التي كانت سبباً فعلاً ومؤثراً في إشعال نار الفتنة بين الشعوب والقبائل الأفريقية، كما أن المؤتمر لم يغفل دور المشروبات الكحولية في هذا الصدد، فنصت بعض موادها على منع إستيراد هذه المشروبات، ولم يغفل المؤتمر أيضاً العقوبات التي يجب أن توقع على كل من يتاجر في الرق، كما أن المؤتمر قد عالج بإسهاب موقف الرقيق المحرر وكيف يضمن له الحياة الحرة الكريمة سواء في وطنه الأصلي أو في الدول التي يعيش فيها عند عتقه وتحريره، ولم يغفل المؤتمر دور القوى الوطنية وخاصة (زنجبار) التي اتخذها المؤتمر لتكون مقراً للمكتب الدولي للرق وذلك حتى يقوم الرؤساء والزعماء الأفارقة بدور لا يقل أهمية عن دور الدول الأوروبية في مجال مكافحة الرق.

وقد تمخضت جهود المؤتمرين على القضاء على هذه التجارة وسعت بعض الدول الأوروبية الى إنشاء أوطان بالفعل للرقيق المحرر حتى لاتكون هذه الطاقات البشرية عنصرا هداما في مجتمعات لاترغب في بقائها هناك مثل أمريكا وانجلترا وصارت مستعمرتا (ليبيريا) و(سيراليون) بمثابة المستودعات التي إحتضنت هذه القوى من الرقيق المحرر.

لكن للأسف باسم مكافحة تجارة الرق والعمل في تنفيذ الغائها بدأت الدول الأوروبية تنتهج مبادئ التجارة الحرة وإستعمار الأرض الأفريقية ومن عليها من البشر لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل التكالب الأوروبي على القارة الأفريقية وخاصة بعد أن حدد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤/١٨٨٥ الأسس والمبادئ التي على أساسها يتم الإحتلال الفعلي لبعض مناطق القارة الأفريقية.

وباختصار فإن إلغاء الرق كان المقدمة الطبيعية والمدخل الفعلي نحو مرحله جديدة لاحتلال وإستعمار أفريقيا.

للمزيد من الدراسة:

- ١ - شوقي الجمل وعبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (١٩٩٨).
 - ٢ - شوقي الجمل، وعبد الله عبد الرازق: دراسات في تاريخ شرق أفريقيا (٢٠٠٠).
 - ٣ - فشر، هـ، ل: تاريخ أوروبا في العصر الحديث - ترجمة أحمد نجيب هاشم، ووديع الضبع (١٩٥٨).
 - ٤ - تشرش، وج هاريسون: الإستعمار الحديث (الأصل ١٩٥١) ترجمة دولت صادق - مراجعة محمد السيد غلاب.
 - ٥ - جمال حمدان: إستراتيجية الاستعمار والتحرير (١٩٦٨).
 - ٦ - كوامي، انكروما: نحو تحرير المستعمرات (ترجمة عبد العزيز عتيق (١٩٠٨).
- Johnston, sir H.H: A History of colonization of Africa by Ali- _ V en Races (Cambrige 1931).

**TREATY BETWEEN ROYAL NIGER COMPANY AND
SOKOTO JURISDICTION OVER
FOREIGNERS &C 15th Appil 1890**

Literal translation of second treaty in Arabic between Umoru, King of the Mussulmans of the Sudan and Sultan of Sokoto on the one part and the Royal Niger Company (Chartered and Limited) on the other part.

Be it Known that I Umoru king of the Mussulmans, am desirus of introducing European trade in all parts of my dominios so as to increase the prosperity of my people and knowing that this cannot be effected except by securing to foreigners the protection of European government; with power of exercising jurisdiction over foreigners as in the custom with them also with power of levying taxes upon foriegners as may be necessary for the exercise and support of this jurisdiction: I Umoru King of the Mussulmans of the Soudan, with the consent and advice of my council agree and to the Royal Niger Company (Chartered and Limited) formerly known as the "National African Company (Limited) full and complete power and jurisdiction over all foreigners visitng or residing in any full rights of protection over all foreigners, also power of raising taxes of any kind whatsoever from such foreigners.

No person shall exercise any jurisdiction over such foreigners nor levy any tax whatsoever on such foreigners than the Royal Niger Company (Chartered and Limited).

These grants I Make for myself, my heirs and successors and declare them to be unchangeable and irrevocable for ever.

I further confirm the Treaty made by me with the National African Company (Limited) - Now as the "Royal Niger Company (Chartered and Limited) in the month of June, according to European reckoning, 1885.

Dated at Wurna, this 15th day of April, 1890.

بعض الكلمات الواردة في الوثيقة:

jurisdiction	قانون	grants	منح
literal	حرفي	irrevocable	لا تتغير
chartered	ذات امتياز	confirm	يؤكد
desirous	راغب	reckoning	يعترف
introduce	يقدم		
prosperity	رخاء		
security	أمان		
custom	عادة		
levy	رسوم		
reside	يقيم		

ترجمة الوثيقة:

المعاهدة مع دولة سوكونتو ١٨٩٠

الترجمة الحرفية للمعاهدة الثانية باللغة العربية بين الخليفة عمرو ملك المسلمين في السودان وسوكونتو من جهة وبين شركة النيجر الملكية ذات براءة محدودة من جهة أخرى.

ليكن معلوما أنني أنا عمرو ملك المسلمين أرغب في إدخال التجارة

الأوروبية في كل أجزاء ممتلكاتي لكي أزيد من رخاء شعبي، وحيث على علم بأن هذا لن يتحقق إلا بتأمين الحماية للأجانب من الحكومة الأجنبية وإعطائهم السلطة لممارسة حق مقاضاة الأجانب كما هو متبع لديهم وكذلك منحهم السلطة لجمع الضرائب من الأجانب حسبما تقضى الظروف لمساندة وتأييد القضاء.

وأنتى أنا عمرو ملك المسلمين في السودان بعد موافقة وإستشارة مجلسي أوافق وأمنح شركة النيجر الملكية (ذات البراءة الملكية) المحدودة والتي كانت معروفة سابقا بإسم الشركة الوطنية الأفريقية (المحدودة). كامل السلطة والقضاء على الأجانب الذين يزورون أو يقيمون في أى جزء من ممتلكاتي.. أنتى أمنحك أيضاً حق القضاء وكل حقوق الحماية علي الأجانب وأيضاً حق جباية الضرائب من أى نوع من هؤلاء الأجانب.

ولن يمارس أى شخص حق التقاضى على هؤلاء الأجانب ولا يفرض عليهم أى ضرائب مهما كانت إلا شركة النيجر الملكية المحدودة.

وأنتى أمنح هذه الإمتيازات نيابة عن نفسى وورثتى وخلفائى وأن هذه الإمتيازات لاتتغير ونسارية المفعول الى الأبد^(١).

وعلاوة على ذلك فإننى أؤكد أن الإتفاقية التى وقعتها مع الشركة الوطنية الأفريقية (المحدودة) قد صارت الآن تحت علم شركة النيجر الملكية المحدودة فى العاشر من يونيه حسب التقويم الأوروبى ١٨٨٥ .

حررت فى ورنو فى ١٥ أبريل ١٨٩٠

التعليق على الوثيقة:

فى عام ١٨٨٦ منحت الحكومة البريطانية الشركة الوطنية الأفريقية البراءة الملكية وتحويل اسمها الى شركة النيجر الملكية (-Royal Niger Com)

(١) Hertslot, M.: Map of Africa by treaty, Vol. I, p. 130.

pany)، وكان الهدف الأول للشركة هو إبعاد القوى الأجنبية الأخرى عن أراضي المنطقة وعقد معاهدات مع السلاطين والزعماء المحليين.

وعندما منحت الحكومة البراءة الملكية لشركة النيجر حولتها الحق في حكم المناطق التي كانت تحت سيطرتها وبالفعل بدأت الشركة بعد حصولها على البراءة الملكية في إنشاء جهاز للحكم، وصار مجلس إدارة الشركة هو المجلس العام، وأعطيت له سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية واسعة وصار المجلس التشريعي يصدر كل القوانين للمنطقة^(١).

وبدأت الشركة تنفذ سياستها في التوسع على حساب دولة سوكوتو وفي عام ١٨٩٠ واجهت تحدياً قوياً من الفرنسيين والألمان، وتطلب الأمر الحصول على إمتيازات أخرى من دولة سوكوتو أكبر مما كان وارداً في معاهدة تومسن عام ١٨٨٥، وأرسلت الشركة مندوباً إلى هناك ومعه صلاحيات توقيع معاهدة جديدة مع الخليفة، وهذا المندوب يدعى السيد كنج، ووصل كنج بالفعل إلى دولة سوكوتو ولكن صدرت الأوامر للسيد كنج بضرورة مغادرة المدينة فوراً لسوء تصرف أعضاء البعثة مع نساء المدينة، وقبل إصدار الأوامر بالطرد بساعتين عبر الوزير محمد بخارى عن غضبه بسبب سوء تصرف أعضاء البعثة مع نساء مدينة ورنو.

وأدعى كنج بعد ذلك أنه وقع معاهدة مع جواندو في ٧ أبريل ١٨٩٠ وأنه عاد إلى سوكوتو فوقع المعاهدة السالفة الذكر مع أمير المؤمنين في سوكوتو.

ولكن هذه المعاهدة تعتبر مزورة ولأساس لها من الصحة فليس من المعقول أنه بعد طردهم من ورنو يعود إلى هناك ثانية ويوقع اتفاقاً مع

(١) Flint, J.D.: Sir George Goldie and the Making of Nigeria London 1969. p. 90.

الخليفة كما أن عدم توقيع الخليفة على الإتفاقية يؤكد مدى كذب كنج.

ويلاحظ على هذه المعاهدة مايلي:

أولاً: عدم صحة هذه المعاهدة والدليل على ذلك أن الشركة قامت عام ١٨٩٤ بإرسال والاس (Wallace) الى سوكوتو من أجل الحصول على معاهدة جديدة، وقد عاد والاس بمعاهدتين متشابهتين احداهما في ٢٦ يونيه والأخرى في ٤ يولية ١٨٩٤ وتضمنت المعاهدتان تأكيداً والتزاماً بالاتفاقيات السابقة.

ثانياً: كان هدف بريطانيا من عقد هذه المعاهدة هو إظهار أن هذه المناطق تابعة للسيطرة البريطانية وكانت هذه المعاهدات هي المستند الوحيد الذي تقدمت به الشركات البريطانية لمؤتمر برلين لاثبات دعواها في أن إمارات الدولة كانت تحت الحماية البريطانية وإستفادات منها الحكومة البريطانية عند إتفاقها مع فرنسا لتحديد مناطق نفوذ كل منهما في غرب أفريقيا.

ثالثاً: المعاهدت التي وقعتها بريطانيا لا تعنى قط تنازل الخليفة عن سيادته وسلطانه والخليفة يبدأ حديثه حسب زعم السيد كينج بالقول أنه يرغب في إدخال التجارة الأوروبية الى كل مناطق مملكته من أجل رخاء شعبه وأن هذا لن يتحقق الا بتأمين هؤلاء التجار.

ومعنى هذا أن الخليفة كان يهدف أساساً إلى تدعيم العلاقات التجارية وليس عداها، وبالطبع فإن تأمين الأوروبيين يتطلب حق مقاضاتهم أمام محاكم أجنبية أى أننا نستطيع القول أن هذه المعاهدة تشبه كما سبق أن أسلفنا المحاكم المختلطة والإمتيازات الأجنبية التي كانت تسعى إليها الدول الأوروبية من أجل حماية مصالح رعاياها.

رابعاً: أكد الخليفة أنه منح هذه الإمتيازات الخاصة بحماية التجار الأجانب وفرض الضرائب عليهم الى شركة النيجر الملكية وكلمة منح توحى بأن هذه الإمتيازات عبارة عن تسهيلات يعطيها الخليفة ويمنعها بمحض إرادته ودون أية ضغوط عليه من أجل هدف واحد هو التشجيع المستمر للتجار الأجانب من أجل رفاهية شعبه في المقام الأول، ولا توحى هذه المنحة أبداً سواء بالنسبة له أو خلفائه بتنازل الحكام عن الأرض والسيادة وهو ما كانت تسعى إليه الحكومات البريطانية التي ترغب في بسط نفوذها وفرض سيطرتها وإثبات ملكيتها لبعض المناطق حتى تكون مستنداً تقدمه الى الدول الأخرى أثناء التكالب بعد مؤتمر برلين، وهذه المعاهدات التي وقعتها الخليفة حسب زعم كنج ليست سوى إتفاق من أجل منح امتيازات تجارية للأجانب. والدليل الواضح على هذا أن الخليفة ربط هذه المعاهدة بالمعاهدة التي سبق أن منحها للأوروبيين (الشركة الوطنية الأفريقية) والتي كانت أيضاً مجرد إتفاق تجارى مقابل هدية قيمتها ٣٠٠٠ كيس من الصندق.

كل هذه المعاهدات التي سعت شركة النيجر الملكية إلى عقدها مع القوى الوطنية بصرف النظر عن صحتها أو عدمه وبصرف النظر عن مضمونها وما إحتوته من بنود ليست سوى محاولة من جانب بعض القوى الأوروبية في إدعاء حق الملكية وحق الحماية على بعض المناطق فى القارة حتى تتمكن من فرض سيادتها عليها عند التكالب الأوروبى على مثل هذه المناطق.

للمزيد من الدراسة يرجع إلى:

عبد الله عبد الرازق ابراهيم: دولة سوكونو- رسالة دكتوراه معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٨٢.

**Treaty between Great Britain and Ethiopia (Frontiers of
British protectorate on Somali Coast). Signed by the Em-
peror Menelek II, and by Her Majesty's Envoy,
at Adis Abbaba, 14th May, 1897⁽¹⁾**

Her Majesty Victoria, by the grace of God, Queen of Great Britain and Ireland, Empress of India, and His Majesty Menelek II, by the grace of God, King of Kings of Ethiopia, being desirous of strengthening and rendering more effective and profitable the ancient friendship which has existed between their respective kingdom.

Her Majesty Queen Victoria having appointed as Special Envoy and Representative to His Majesty the Emperor Menelek II, James Rennell Rodd, Esq., Companion of the Most Distinguished Order, of St. Michael and St. George, whose full powers have been found in due and proper form, and His Majesty the Emperor Menelek, negotiating in his own name as King of Kings of Ethiopia, they have agreed upon and do conclude the following Articles, which shall be binding on themselves, their heirs, and successors:

Art. I. Freedom of Intercourse.

Art. II. The frontiers of the British Protectorate on the Somali Coast recognized by the Emperor Menelek shall be determined subsequently by exchange of notes between James

Herslet: Vol. 11 p 423-424. (1)

Rennell Rodd, Esq., as Representative of Her Majesty the Queen, and Ras Maconen, as Representative of His Majesty the Emperor Menelek, at Harrar.

These notes shall be annexed to the present Treaty, of which they will form an integral part, so soon as they have received the approval of the High Contracting Parties, pending which the status quo shall be maintained.

Art. III. Caravan Route between Zeyla and Harrar to remain open.

Art. IV. Most-favoured-nation Treatment. Ethiopian State material to pass through port of Zeyla free of duty.

Art. V. Transit of Arms, & c.

Art. VI. His Majesty the Emperor Menelek II, King of Kings of Ethiopia, engages himself towards the Government of Her Britannic Majesty to do all in his power to prevent the passage through his dominions of arms and ammunition to the Mahdists, whom he declares to be the enemies of his Empire.

The present Treaty shall come into force as soon as its ratification by Her Britannic Majesty shall have been notified to the Emperor of Ethiopia, but it is understood that the prescriptions of Art. VI shall be put into force from the date of its signature.

In faith which His Majesty Menelek II, King of Kings of Ethiopia, in his own name, and James Rennell Rodd, Esq., on Behalf of Her Majesty Victoria, Queen of Great Britain and

Ireland, Empress of India, have signed the present Treaty, in duplicate, written in the English and Amharic languages identically, both texts being considered as official, and have there-to affixed their seals.

Done at Addis Abbaba, the 14th day of May, 1897.

(L.S.) James Rennell Rodd.

(Seal of His Majesty the Emperor Menelek II.)

بعض معانى الكلمات فى الوثيقة:

protectorate	محمية	annex	يرفق
Envoy	مبعوث	integral	جزء لا يتجزأ
strengthen	يقوى	status quo	الوضع الحالى
render	يجعل	duty	رسوم
profitable	مفيد	dominion	أملاك
friendship	صداقة	arms	أسلحة
appoint	يعين	ammunition	الذخائر
companion	رفيق	declare	يعلن
distinguished	متميز	came into force	يصبح سارى المفعول
conclude	يوقع معاهدة	prescriptions	مضمون
binding	ملزم	duplicate	نسختين
intercourse	التتقل	identical	متشابه
frontiers	حدود	recognize	يعترف
determine	يحدد		

ترجمة المعاهدة بين بريطانيا العظمى وإثيوبيا الخاصة بحدود المحمية
البريطانية على الساحل الصومالي^(١)

إن جلالة الملكة فكتوريا ملكة بريطانيا العظمى وأيرلندا وإمبراطورة الهند وجلالة الملك منليك الثانى ملك ملوك الحبشة، بفضل الله وعونه ورغبة كل منهما فى توطيد أواصر الصداقة القديمة القائمة بين المملكتين وجعلها أكثر فائدة - قد عينت جلالتهما مبعوثها الخاص ومثلها لدى جلالة الإمبراطور منليك الثانى السير جيمس رود رفيق الأسد الأعظم القديس ميخائيل والقديس جورج اللذين منحاه كل القوى، وجلالة الإمبراطور منليك الذى يتفاوض نيابه عن نفسه ويوصفه ملك ملوك إثيوبيا قد وافقا على المواد التالية والتي يسرى مفعولها عليهم وعلى ورثتهم وأحفادهم.

المادة الأولى: لكل من الطرفين المتعاقدين مطلق الحرية فى المجيء الى أراضي الطرف الأول والذهاب منها والتجارة فيها.

المادة الثانية: سوف يتم تحديد حدود المحمية البريطانية على ساحل الصومال والتي إعترف بها الإمبراطور منليك بعد ذلك عن طريق تبادل المذكرات بين السيد جيمس رينيل رود كممثل لجلالة الملكة وبين الرأس ماكينون ممثل جلالة الامبراطور منليك فى هرر، وسوف ترفق هذه المذكرات بالمعاهدة الحالية وسوف تكون جزءاً لا يتجزأ منها فور تسلم موافقة الأطراف المتعاقدة، وسوف تظل الأحوال على وضعها الحالى الى حين التصديق.

المادة الثالثة: يبقى طريق القوافل بين زيلع وهرر المار بهرجيسه مفتوحاً للتجارة.

(١) الترجمة العربية كاملة وأوفى من النسخة الإنجليزية الواردة فى (Hertslet).

المادة الرابعة: يعامل نجاشى الحيشة رعايا بريطانيا ومستعمراتها فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب المحلية معاملة رعايا الدول الأخرى فى كل المزايا التى ينالها هؤلاء، ومن جهة أخرى تمر كل السلع المخصصة للحيشة من ميناء زيلع من غير أن تدفع أية ضريبة.

المادة الخامسة: يتعهد منليك قبل جلالة الملكة بأن يمنع بكل ما يملك من قوة مرور الأسلحة والذخائر من أرضه وكل أملاكه الى المهديين الذى يعلن أنهم أعداء إمبراطوريتهم.

وسوف تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول بمجرد اعتمادها من قبل جلالة الملكة فى بريطانيا وإخطار الإمبراطور منليك بذلك - ولكن من المفهوم أن مضمون المادة الرابعة سوف يسرى من تاريخ التوقيع.

ولقد وقع الإتفاقية الحالية كل من جلالة الامبراطور منليك ملك ملوك إثيوبيا بنفسه، وجيمس رينيل رود نيابة عن الملكة فكتوريا ملكة بريطانيا العظمى وأيرلنده وإمبراطورة الهند وذلك من نسختين كتبنا باللغة الإنجليزية والأمهرية النسختان متشابهتان ولهما نفس الصيغة الرسمية ويحملان الأختام.

تمت فى أديس أبابا فى ١٤ مايو ١٨٩٧ .

توقيع

جيمس رونيل رود

صاحب الجلالة الامبراطور منليك الثانى

التحليل والعليق:

لسفر بعثة رود الى الحبشة وتوقيع هذه المعاهدة قصة طويلة تدخل في مجال الصراع الأوروبى وسعى القوى الأوربية للتودد الى الأمبراطور منليك الثانى لكسب وده وتحقيق المكاسب على حساب الآخرين خاصة بعد أن حقق هزيمة كبرى لاحدى القوى الأوربية (ايطاليا) فى عام ١٨٩٦ . فكان لابد من سعى كل من إنجلترا وفرنسا بل وروسيا للإقترب من منليك .

ولما كان واضحاً أن العمليات فى السودان ستمتد إلى حوض النيل الأعلى فقد كان من المهم ضمان وقوف الحبشة على الحياد فى الصراع الدائر حيث أن الحبشة تمثل قوة هامة فى الأراضى المتاخمة للسودان .

وتنوعت الأسباب حول إرسال إنجلترا بعثة رود منها:

١ - ما كان يروج من إشاعات بأن الأحباش على وشك الإنفاق مع المهديّة بالرغم من هزيمة القلابات التى راح ضحيتها الامبراطور يوحنا عام ١٨٨٩ .

٢ - نشاط الإرساليات التبشيرية الفرنسية فى الحبشة حيث أرسلت فرنسا حاكم مستعمرة أوبوك ويدعى (لاجارد) الى أديس أبابا لبذل ما فى وسعه مع منليك لتسهيل مرور حملتين فرنسيتين الى النيل ، وقد وصل لاجارد بالفعل الى أديس أبابا فى مارس ١٨٩٧ ، وغادرها قبل وصول رود بقليل .

٣ - كان من المعروف أن هناك حملة فرنسية على وشك الزحف من منطقة الأوبانجى العليا على النيل وذلك منذ أن صدرت الأوامر الى (مارشان) للوصول الى النيل ورفع العلم الفرنسى على فاشودة .

٤ - كان الروس يعملون على التوغل في الحبشة، وخشى الإنجليز أن يسعى الروس والفرنسيون الى تشويه صورة إنجلترا وأغراضها في حوض النيل.

٥ - فوق كل هذا كان من أهداف بعثة روود بذل قصارى الجهد من أجل عدم وجود أى تعاون بين منليك وال خليفة عبد الله، وكذلك جمع المعلومات عن الأحوال الداخلية في الحبشة ذاتها وأن تسعى أيضا الى بحث مسألة الحدود بين أملاك إنجلترا في الصومال والحبشة.

من أجل هذه الأسباب والعلل صدرت الأوامر الى رينيل رود في بداية فبراير ١٨٩٧ بالذهاب إلى أديس أبابا ليوضح للنجاشي أن العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة المصرية في السودان الفرض منها هو إسترجاع المديرية التي كانت سابقاً تحت حكم مصر وليس هناك أية نوايا عدائية ضد الحبشة.

كما كانت التعليمات الصادرة الى رود بالموافقة على أن تمتد حدود الحبشة الى النيل الأزرق في الجزء الواقع بين كركوج وفامكه وذلك مقابل تعاون منليك مع الإنجليز وعدم مخالفة القراويش، ومن المعروف أن هذه البعثة كانت تضم الكولونيل ونجت رئيس المخابرات العسكرية في الجيش المصري، وقد غادرت البعثة الإسمايلية الى عدن بطريق البحر في فبراير ١٨٩٧، ومن عندئذ واصلت بحرا الى زيلع في ٢٠ مارس ١٨٩٧، وبعد عشرة أيام بلغت جلديسا ثم هرر وغادرتها يوم ٨ أبريل ١٨٩٧ ووصلت أخيراً إلى أديس أبابا في ٢٨ أبريل ١٨٩٧.

وقد تحدث رود عن هذه البعثة في أكثر من مناسبة وخاصة في كتابه Social and Diplomatic Memories كما تحدث عنها أيضا الكونت جليشن أحد أعضاء المخابرات في وزارة الحربية البريطانية، فالرحلة في حد ذاتها مغامرة استغرقت ستة أسابيع حيث لم يكن خط حديد جيوتي أديس

أبأبا قد شيد بعد. وعند الوصول إلى زيلع نجح ونجت في إرسال البعثة إلى أديس أبأبا وعادت هذه الجماعات ومعها تقارير تفيد أن جيشاً ضخماً من الأحباش يستعد للتحرك نحو نهر السوبات.

واستطاع ونجت الحصول على نسخة من خطاب الأحباش إلى الخليفة في أم درمان ومنه بتضح نية منليك في الإستيلاء على جزء كبير من مناطق الخديوى السابقة، واستطاع ونجت أيضاً أن يحصل على أصل هذا الخطاب بعد معركة أم درمان في العام التالى ١٨٩٨.

والتقت البعثة في اليوم نفسه مع الإمبراطور منليك وتعددت اللقاءات بعد ذلك وشرح للإمبراطور أن حكومته تريد تنظيم الحدود الشرقية وحماية مصالح بريطانيا التجارية والوصول إلى تفاهم حول بعض الأراضى، وشرح أيضاً ما حدث بالنسبة لتفسير المادة ١٧ من معاهدة (أتشالي) وأن بريطانيا قبلت المعاهدة التي أرسلها الطليان ولم تعلم إلا مؤخراً برفض الحبشة لهذه المعاهدة، كما تحدث رود في مسائل التجارة ومحاولة إنجلترا أن يعامل رعاياها معاملة الدولة الأكثر رعاية. ومكافحة الرق ومنع مرور الأسلحة والذخائر من أرضه وقد وعد منليك بتسوية كل هذه المسائل.

وفي ١٤ مايو ١٨٩٧ أمكن توقيع المعاهدة السالفة الذكر، وغادرت البعثة أديس أبأبا يوم ١٥ مايو حيث وصلت إلى هرر يوم ١٨٩٧ ثم وصلت إلى زيلع في ١٤ يونيو وأبحرت إلى عدن وإلى السويس وبورسعيد ثم إلى لندن.

ويلاحظ على المعاهدة ما يلي:

أولاً: أن هذه المعاهدة جاءت في أعقاب هزيمة الإيطاليين حلفاء الإنجليز وذلك في موقعة عدوة الشهيرة التي ترتب عليها ظهور قوة منليك الذى أخذت الدول الأوروبية تنشده وده وتسعى لصداقته، ففرنسا أرسلت

(لاجارد) قبل رينيل رود لكي يكسب ود هذا الإمبراطور، بينما بعثة رود ذهبت لنفس الغرض ولكي تمنع قيام تحالف بين الحبشة والمهدية، وعلى هذا تكون هذه المعاهدة قد حققت الأغراض التي أعلن عنها رود والتي كان أساسها تحديد الحدود بين السودان والحبشة وعدم قيام تحالف بين الأحباش والمهديين.

ثانياً: فتحت هذه المعاهدة المجال أمام الحبشة لكي تمر سلعها وتجارتها عبر موانئ زيلع مثل إيطاليا التي سمحت للأحباش بمرور سلعهم من ميناء مصوع، ومثل الفرنسيين الذين سمحوا للسلع والبضائع الحبشية بالمرور عبر جيبوتي، وكانت هذه المعاهدة قد ضمنت لمنليك منفذاً جديداً يطل منه على العالم الخارجي بعد انتصاراته على الإيطاليين.

ثالثاً: ضمنت هذه المعاهدة لبريطانيا عدم مرور الأسلحة إلى المهديين بالإضافة، إلى إعلان منليك رسمياً بأن الخليفة عدو له، ولهذا استطاعت بريطانيا أن تقوض كل المحاولات التي بذلت وتبذل لتحسين العلاقات بين منليك والخليفة عبد الله التعايشي، وبالطبع لهذه المعاهدة آثارها العكسية على الدولة المهدية التي خسرت حليفاً كان من الممكن أن يساندها في حربها ضد البريطانيين كما ضمنت هذه المعاهدة لبريطانيا عدم قيام منليك بمساعدة الفرنسيين الذين كانوا قد عقدوا النية على تسيير حملة من أراضي الحبشة إلى أعالي النيل حتى تلتقى بحملة مارشان في فاشودة، وبذا تكون بريطانيا بتوقيع هذه المعاهدة مع منليك قد أجلت المخططات الفرنسية للوصول إلى أعالي النيل عن طريق الحبشة وهو الأمر الذي جعل حملة مارشان منعزلة وأمكن تطويقها وإجبارها على التخلي عن فاشودة والإنسحاب منها.

كما أن هذه المعاهدة نجحت في تحقيق الإستراتيجية والدبلوماسية

البريطانية القائمة على أساس منع أى دولة أوروبية من الإقتراب من مياه النيل حيث أن إيطاليا خليفتها نفذ منعتها بريطانيا من الاقتراب من النيل وفروعه حتى تضمن السيطرة على هذه المناطق وبذا تكون معاهدة ١٨٩٧ عاملاً قويا وفعالا فى تحقيق هذه الاستراتيجية البريطانية .

رابعاً: أبرزت هذه المعاهدة أن الامبراطور منليك قد صا قوة لها وزنها فى المنطقة خاصة بعد هزيمة الإيطاليين وواضح من المعاهدة أن منليك قد أصبح أقوى القوى المحلية بدليل أنه أرسل خطاباً دورياً الى القوى الأوربية يخبرها فيه بحدود مملكة الحبشة القديمة وفيه يدعى حقوقاً واسعة تشمل إمتلاك نصف مساحة الصومال البريطانى، وكل الأراضى الممتدة غربا الى النيل بشكل يعيد تأسيس مملكة إثيوبيا القديمة، وبالطبع وجد رود أن هذه المطالب لا تتفق مع التعليمات التى توافق عليها حكومته ولذا طلب تأجيل بحث هذه المسألة الخاصة برسم الحدود الى ما بعد إسترجاع السودان وتأسيس السيطرة المصرية فى هذا الجانب الغربى .

وباختصار فإن هذه المعاهدة تمثل نجاحاً للدبلوماسية البريطانية وإخفاقاً لمطالب منليك الذى كان يريد إحياء أمجاد الإمبراطورية الحبشية والسيطرة على أكبر قدر من الأراضى فى أعقاب إنتصاراته فى (عدوة) لكن بريطانيا لم تسهل له هذه المهمة بتلك المعاهدة .

وهكذا نجحت بعثة رينيل رود فى تحقيق ما كان مرجواً منها ولاسيما بعد أن نجحت فى حمل الإمبراطور منليك على عدم مساعدة المهديين أو على الأقل ضمان حياده فى الصراع المنتظر معهم، ولكن يلاحظ أن البعثة قد فشلت فى الحصول على هذا الحياد فى الصراع الفرنسى الإنجليزى أو فى وقف نشاط البعثات الفرنسية والحيلولة دون زحفها نحو الغرب .

ووصف رود الإتفاقية بأنها أدت إلى إقامة علاقات ودية فى منطقة كان نفوذ بريطانيا فيها قد إنتهار وضمنت إنجلترا حياد منليك فى الصراع مع الدراويش وكان عليها أن تتقدم جنوباً لتضع نهاية لحكم المهديين فى السودان ولتعيد السيطرة عليه من جديد.

للمزيد من الدراسة يرجع الى:

- ١ - على ابراهيم عبده: المناقمة الدولية فى أعالى النيل (١٩٥٨).
- ٢ - على بركات: السياسة البريطانية وإسترداد السودان ١٨٨٩ - ١٨٩٩ .
- ٣ - شوقى الجمل: تاريخ السودان وادى النيل جـ ٣ (١٩٦٩) .
- ٤ - Rood. R.: Social and Diplmatic Memories 3 Vols, (London - 1923).
- ٥ - Sheibeika, M.: British Policy in the Sudan 1882-1902, (London 1952).

**Letter fom Amir al-Mu'minin 'Abd al-Rahman to the
Royal Niger Company. 1899-1900**

In the name of God the Merciful the beneficent, the peace
of God be upon the noble Prophet.

[seal]

Amir al-Mu'minin 'Abd al-Rahman

To the Royal Niger Company Limited. The fullest regards
and the purest of greetings. To continue, that you may know
that we have received your letter and we understand your
words.

But, as for us, our Lord is Allah (may He be exalted), our
creator and our possessor. We take [i.e. go by] what our Proph-
et, Muhammad (upon him be peace) brought to us. As He
[God] said: *Whatever comes to you from the Messenger take
it-the verse-[i.e. of the Qur'an]. Thus we shall not change it for
anything until our end. Do not send to us after this. Peace.*

بعض الكلمات الواردة في الوثيقة:

regards	بخصوص	come to	يصل
greetings	تحيات	Messenger	رسول
exalted	سامى - مرتفع	verse	شعر
creator	خالق		
possessor	مالك		

ترجمة الوثيقة:

خطاب أمير المؤمنين عبدالرحمن الى

شركة النيجر الملكية المحدودة ١٨٩٩ — ١٩٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم «وسلام الله على أشرف الأنبياء والمرسلين».

«ختم»

من أمير المؤمنين عبدالرحمن الى شركة النيجر الملكية المحدودة.

التحيات الخالصة والأمانى الطيبة. بعد.

نحيطكم علماً بأننا قد تسلمنا خطابكم وفهمنا كلماته وما تعنيه. أما بالنسبة لنا فاعلموا بأن الله جل جلاله هو خالقنا ومالكنا ومالك أمرنا قد أمرنا أن نأخذ ما آتانا به نبينا محمد ﷺ كما في قوله تعالى «ما آتاكم به الرسول فخذوه» أعنى بذلك القرآن الكريم وهو دستورنا الذى لا نستطيع أن نغير منه شيئاً حتى تنتهى أو تأتى النهاية (يقصد يوم القيامة).

لذلك فترجو ألا ترسلوا لنا أى خطابات أو أى شىء فيما بعد.

تعليق على الوثيقة:

عندما قامت شركة النيجر الملكية بغزو إمارتى نيب (نوبى) وايللورين بعدما ساءت العلاقة بينها وبين حكام تلك الإمارات أحس الخليفة عبدالرحمن بالمرارة الشديدة وأرسل تعليمات الى كل الأمراء فى دولته يطالبهم بإغلاق الطرق المؤدية الى امارتهم فى وجوه التوغل الأوروبى مثلما جاء فى رسالته إلى أمير يولا Yola قوله «قد شاهدت ما فعلته الشركة فى بيد (عاصمة نوبى) وايللورين وهى مناطق تحت نفوذى يجب ألا تسمح للشركة بالبقاء فى أى جزء من مناطق نفوذك».

وكانت الشركة قد إستطاعت في فترات سابقة الحصول من أمراء دولة سو كوتو على عدة معاهدات الغرض منها فرض الحماية على تلك الامارات ضد أى عدوان خارجي خاصة خطر الشركات الفرنسية المنافسة لشركة النيجر البريطانية في غرب أفريقيا مقابل تنشيط حركة التجارة والعمل على رخاء شعوب المنطقة، ودفع الشركة إعانات مالية سنوية (جزية) والحصول على حق التنقيب عن المعادن مقابل دفع ما قيمته ٨٠٠.٠٠٠ حقيبة من الصدف (الودع) في بعض الأحيان مثلما نصت عليه المعاهدة التي وقعتها مع الزير ما كليس في عام ١٨٨٥. وكذلك مع أمورو في جواند وغيرهم من الأمراء.

وكان المبدأ السائد في دولة سو كوتو طوال القرن التاسع عشر أن تتولى كل امارة مسئولية الدفاع عن نفسها لعدم وجود جيش مركزي للدولة فكان كل أمير يسعى وراء مصالحه الخاصة بغض النظر عن أمور الدولة العامة، ولذا فإن عدداً من الأمراء قام بتسليم خطابات الخليفة الموجهة اليه الى شركة النيجر.

ونتيجة لما قامت به الشركة من غزو للإمارات التابعة للدولة لتبسط سلطانها عليه بالقوة كما حدث - فقد ظل الخليفة يضرر لها العداة ورفض الإعانة السنوية التي كانت تدفعها وأعلن أنه لايعترف بغزوات شركة النيجر الملكية وأن أساس الثقة بينه وبينها قد إنهارت تماما.

ولم تتغير سياسة الخليفة نحو الشركة إلا بعد الصراع الفرنسي الإنجليزي الذي ساعد الشركة على تحسين العلاقات مع دولة سو كوتو، فقد حاولت بكل الوسائل تحسين علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة لأنها كانت تخشى من غضب الخليفة ولأن قواتها كانت في موقف لايساعدها على إثارته والوقوف في وجهه، وقد استفاد جولدي من الصراع الفرنسي عندما حاول إظهار حسن النوايا وأن عدوهم الرئيسي هم الفرنسيون الذين يسعون

لغزو الدولة وأوضح أن هدف بريطانيا فقط هو السعى نحو إقامة علاقات تجارية.

لكن بعد التسوية التي تمت لمشكلة الحدود والممتلكات الفرنسية والانجليزية بموجب اتفاقية أغسطس ١٨٨٩ ، بدأت بريطانيا تعد العدة للإستيلاء على دولة سوكونو التي صارت ضمن مناطق نفوذها طبقاً للتقسيم.

واكتملت القطيعة بين الدولة وشركة النيجر ١٨٩٩ حيثما رفض الخليفة إعانتها السنوية وأنهى العلاقات الدبلوماسية - أرسل إليها الخطاب الذي أوضح فيه أنه لا يمكن التفاهم معهم وطلب منهم عدم ارسال أية خطابات إليه فيما بعد.

وفهم من هذا الخطاب أن الخليفة عبدالرحمن لا يرغب في تدخل الأجانب في شئونه الداخلية وشئون دولته وهو لا يقبل أى تعليمات أو توجيهات من أجنبي (كافر) من وجهة نظره ليطبقها في بلاده، حيث إن الدولة لا تطبق سوى الشريعة والإسلامية وما نصت عليه مبادئها وتعاليمها وتنفيذ أوامر الله جل جلاله خالق كل شئ ومالك الأمر كما أنزلها في القرآن الكريم على نبيه محمد ﷺ حيث يقول «ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا».

وفهم من هذا الخطاب أيضاً مدى تمسك خلفاء دولة سوكونو بتعاليم الشيخ عثمان بن فودي في أوائل القرن التاسع عشر وإعتبارهم الأوربيين كفاراً لا يجوز التعامل معهم بأى حال من الأحوال كما جاء من مبادئ في وثيقة أهل السودان التي كان قد أصدرها الشيخ عثمان.

وفهم أيضاً أن الخليفة عبدالرحمن لا يسعى في إقامة أى علاقات مع الأوربيين ولم يسمح لهم بالإقامة داخل حدود دولته الإسلامية التي تسير على منهج مخالف للأوربيين تماماً.

وقد كانت هناك محاولات لتدخل الأوروبيين في شؤون الدولة مما دفع بحليفة لارسال هذا الخطاب منها وعد هروب إمراء تيب وكوتنا جوارا كتب فردريث لوجارد الى الخليفة يشرح أسباب عزل الأميرين بأنهما مارسا تجارة الرقيق والقيام بأعمال إرهابية وعبر لوجارد عن أمله في حل الأزمة التي واجهها في كوتناجوارا سلماً وطلب من الخليفة أن يعين رجلاً عادلاً يحل محل الأمير الهارب وإذا ثبت عدله وأمانته فسوف يوافق عليه فوراً.

وقد أحس الخليفة من هذا الخطاب أن لوجارد بدأ يتدخل في شؤونه الداخلية وأن دوره أصبح قاصراً على تنفيذ ما يصدر إليه من تعليمات من بريطانيا، وازدادت الأمور تعقيداً عندما أرسل والاس الى الخليفة يخبره بعزم بريطانيا على تعيين مقيم في سو كوتو وحثه على ضرورة قبول هذا العمل لكن هذا المطلب فشل بسبب رفض الخليفة هذه الفكرة.

لهذه الأسباب الموضحة عالية فقد كان رد الخليفة في خطابه الى شركة النيجر.

**LETTER FROM
THE CALLPH ABD AL-RAMAN TO
LUGARD RECEIVED ABOUT
EARLY MAY 1902**

From us to you. I do not consent that any one form you should ever dwell with us. I will never agree with you. I will have nothing ever to do with you. Between you and us there are no dealings except as between Musulmans and Unbelievers (Kafiri) War, as God almighty has enjoined on us. There is no power or strength save in God on high. This with salutations.

seal

بعض الكلمات الواردة بها:

consent	موافقة	unbeliever	كافر
dwell	يقيم - يسكن	enjoined	فرض
dealings	تعامل		

ترجمة الوثيقة:

خطاب من اخليفة عبدالرحمن

إلى لوجارد في مايو ١٩٠٢

«منا إليكم يجب أن تعلموا أنني لا أوافق على أن يقيم أى أحد منكم بيننا، وأنتى شخصياً لن أتسامح معكم ولن أسمح بالتعامل معكم فيما بعد، ومن ثم فليس هناك أى تبادل بيننا وبينكم سوى ما بين المسلمين والكفار - إن الحرب المقدسة قد فرضها الله علينا وليست هناك قوة فوق قوة الله.

التعليق على الوثيقة:

أدى سقوط إمارات الدولة جنوباً وشرقاً الى ضعف امكانيات دولة سو كوتو في مقاومة النفوذ البريطاني، ونظراً لأن سقوط دولة سو كوتو الحقيقي لم يكتمل الا بعد سقوط سو كوتو العاصمة، حينما حاولت شركة النيجر الملكية تعيين مقيم لها هناك ولكنها فشلت في ذلك بسبب رفض الخليفة لهذه الفكرة^(١).

وعندما تولى لوجارد إدارته الجديدة في شمال نيجيريا حاول إنتهاج سياسة تقوم على المفاوضات السلمية يقصد إغراء الخليفة لتسليم سلطاته للبريطانيين. ولم يكن لوجارد واثقاً من نجاح هذه السياسة، إلا أنه لم يجد بديلاً لها لأن عدداً كبيراً من قواته كان مشغولاً بحرب الأشانتي، وحتى بعد عودة هذه القوات إتضح أنها ليست في مستوى يساعدها على الغزو دون السيطرة على الإمارات الجنوبية، لأن أية قوة بريطانية تتجه نحو سو كوتو تعرض نفسها لمخاطر العزلة عن قوادها ومن ثم تصبح هدفاً سهلاً للضرب من الخلف.

وفي الوقت الذي كانت فيه القوات البريطانية في معارك مستمرة لإخضاع بعض إمارات الدولة - كان لوجارد يحاول بالوسائل السلمية كسب ود الخليفة. وفي هذا المقام أكد لوجارد أن قواته لن تدخل في عمليات عسكرية بالقرب من سو كوتو، وفي نفس الوقت كانت فيه إمارات في الشرق تعاني من خطر التوسع الألماني وخطر رايح الزبير، وهذا مما جعل إمارات الشمال بما في ذلك العاصمة سو كوتو مشغولة بمشاكلها الخاصة بعيداً عن بقية إمارات الجنوب التي أخذت تتساقط الواحدة تلو الأخرى في يد الإنجليز دون مساعدات من الخليفة، وقد لاحظ لوجارد أن الامارات الجنوبية

Adeleye, R.A.: Power and Diplomacy in Northern Nigeria p. 250. (١)

رغم سقوطها لازالت تُرسل الجزية السنوية للخليفة، ولازالت تنظر إليه على أنه رئيسهم الأعلى^(١).

ورغم إستمرار لوجارد في جهوده السلمية لإقناع الخليفة بالإستسلام، إلا أنه اقتنع في النهاية بعدم جدوى هذه السياسة، حيث أن مرسومة للخليفة وأمير جواندو قد أثار العداء ضده ولأن هذا المرسوم كان يعنى إدعاء حقوق سيادة بريطانية على دولة سو كوتو، وهذا يُعتبر خرقاً للمعاهدات السابقة بين الخليفة والبريطانيين^(٢).

ولم يصل رد من الخليفة الى لوجارد عن مرسومه طوال عام ١٩٠٠، ولم تلق خطابات والاس الى الخليفة إستجابة، وكانت حقيقة التهديد بالغزو قد وضحت في ذهن الخليفة بعد الغزو البريطاني لإمارات كوتتاجورا وييد (نهب) ويولا (ادماوا) وبوشى وزارى^(٣).

وفي نفس الوقت كتب لوجارد بعد هروب أمراء تيب وكوتتا جورا خطاباً الى الخليفة يشرح أسباب عزل الأميرين، وأورد أن من بين أسباب عزلهما ممارسة تجارة الرقيق والقيام بالأعمال الإرهابية، وعبر لوجارد عن أمله في حل الأزمة التي واجهها في كوتتا جورا سلمياً وطلب من الخليفة أن يعين رجلاً عادلاً يحل محل الأمير الهارب، وإذا ثبت عدله وأمانته فسوف يوافق عليه فوراً، وأحس الخليفة من هذا الخطاب أن لوجارد بدأ يتدخل في شئونه الداخلية وأن دوره أصبح قاصراً على تنفيذ ما يصدر اليه من تعليمات من بريطانيا ولزادات الأمور تعقيداً عندما أرسل والاس الى

(١) R.H.B.E.S. 64 Ibrahim-Lobb to Mother 6 May 1902.

(٢) C.O.: 446-25, No. 597 Lugard to. C.O., 21 Nov. 1902.

(٣) C.O. 446-16, Wallace to. C.O.; 2 Agust 1901.

الخليفة في عام ١٩٠١ يخبره بعزم بريطانيا على تعيين مقيم في سو كوتو وحثه على ضرورة قبول هذا العمل^(١).

ورغم فشل هذا المطلب حاول لوجارد مرة أخرى فتح باب العلاقات الدبلوماسية مع سو كوتو، فاتصل باللورد كرومر في مصر لكي يقوم السير ريجنالد ونجت (Reginald Wingate) في السودان الشرقي بارسال اثنين من الضباط السودانيين اللذين ولدا في سو كوتو ليقوما بدور الوساطة لاستمرار المفاوضات مع الخليفة، وكان لوجارد يأمل أن تسفر هذه المساعي في اقامة علاقات ودية مع الامارات الشمالية لدولة سو كوتو^(٢).

وكانت العلاقات مع دولة سو كوتو قد توقفت تماماً لدرجة أن لوجارد اشتكى الى وزارة المستعمرات من عجزه عن الوصول إلى اتصال مع امارات الشمال وفشله في الحصول على بيانات خارج المناطق التي يسيطر عليها^(٣).

ووصل الضابطان السودانيان الي لوكوجا في أواخر عام ١٩٠٢ حيث ذهب إحداهما الي حامية ارجونجو للإتصال بسوكوتو، وذهب الاخر الي زاربا للإتصال بكانو، وفي النهاية إستطاع لوجارد الإتصال بالخليفة حيث ارسل لوجارد خطابا إليه في عام ١٩٠٢ بخصوص امارة يوشى والامراء الفارين منامرتى نيب وايللورين، وعندما عاد رسول لوجارد أخبره بأن اللقاء كان باردا وأن هناك شعوراً بالخوف من الأوروبيين.

ورد الخليفة على لوجارد قائلاً: أنه لم يطلب منه المساعدة أو الدخول في أية مفاوضات لتهدئة الأحوال في أمارة بوش وأنه لن يطلب المساعدة الا

(١) Adeleye, R.A.: Op. Cit. p 256.

(٢) Lugard to. C.O., Chief secretary office, 1-27, 19 May 1902.

(٣) C.O. 446-24 Lugard to C.O., 20 Sep. 1902.

وبناء على تعليمات والاس فقد أرسل الخطاب إلى الضابط المسئول في مدينة بللو لكي يتولى عملية ارساله الى الخليفة، ولكن اتضح أن هذا الخطاب لم يسلم للخليفة بدليل أن والاس أشار إلى أنه لو استخدم وسائله الخاصة لكن قد سلم الخليفة اثني عشر خطاباً وحصل على رد لها.

ومع ذلك فقد عاود والاس الكتابة الى الخليفة عن طريق رسوله المخلص وتصادف وصول الرد على رسالته في تلك الفترة التي شهدت التحرك البريطاني تجاه إمارة بوشي، والقبض على الأمير ابراهيم وهذا مما جعل رد الخليفة أكثر عنفاً. وبالرغم من أن رد الخليفة كان موجهاً الى لوجارد إلا أنه لم يكن ذات الخطاب السالف الإشارة إليه.

وإذا كان هذا الخطاب يحمل إشارات الحرب فلماذا لم يذكر لوجارد عنه شيئاً الى حكومته طوال ثمانية أشهر؟ ويظهر هذا التأخر بكل وضوح نوايا لوجارد وأنه كان يعد نفسه لحملة عسكرية ولهذا فإنه أخفى هذه البيانات عن حكومته لحين وجود الفرصة المناسبة لذلك.

ومهما كانت صيغة هذا الخطاب فإن الأحداث السابقة له توضح أن لوجارد كان قاسياً على سوكوتو ولم يسمع نصيحة الرجال المعتدلين مثل بيردون (Burdon) وأخذ يسمع رأى رجال مثل أبادى الذى كان من أنصار العمل العسكرى.

وفى إبريل ١٩٠٢ كتب بيردون الى لوجارد خطاباً يشرح فيه غضب الفولانى بسبب أسر أمير لوكوجا مكبلاً بالأغلال، وجاء فى هذا الخطاب ما يفيد إقتناع بيردون بأن عناد الخليفة لم يكن على أساس العداوة بقدر ما كان سوء فهم للأمر التى يمكن أن تحل بالوسائل الدبلوماسية، ولكن لوجارد عارض ذلك وكتب يقول «إن — الدبلوماسية قد توقفت تماماً وإنها وصلت إلى طريق مسدود، وعندما رفض الخليفة إستقبال مندوب لوجارد

وقراءة الخطابات أو الرد عليها. ويبدو أن لوجارد إقتنع برأى ابادى والجواسيس والتجار الذين كانوا على إتصال بالعالم الأفريقي، وكان ابادى الذى ذهب فى مهنة الى زارابا قد فشل فى إقامة علاقات ودية مع أميرها ولم يستطع أبادى تحسين العلاقات الودية مع الأسر الحاكمة من الفولانى فى زاريا وكانت معلوماته غير دقيقة عن سكان الإمارة لأنها اعتمدت على معاونيه الذين نقلوا صورة غير حقيقية إليه، وكان ابادى بدوره يقوم بإرسالها الى لوجارد فى زنجيروا وكان لوجارد يأخذ هذه الحقائق على علتها دون التحرى والدقة فيها.

وزاد الأمر سوءاً ما أقدم عليه ابادى بالقبض على الأمير وإرساله إلى زنجير وإتهامه الإزهاب والطغيان وارتكاب الفظائع والاثام مثل إعدام الناس ودفنهم أحياء، وقد وافق لوجارد على كل هذه الأخبار دون التحرى عن مدى صحتها وحجز الأمير فى زنجيروا وخول لبادى - السلطة فى تعيين الجلاد بما بدلاً من الأمير.

وكان عزل الأمير فى زاريا قد أثار غضب نائب الأمير فى إمارة كىفى (Keffi) ويدعى الماجاجى دان بأموسا الذى إغتال فى النهاية المقيم البريطانى الكابتن مولونى وهرب الى إمارة كانو، وكل هذه الأحداث رسخت فى ذهن لوجارد ضرورة المواجهة العسكرية، وأثناء هذه التطورات حدث شىء جديد جعل لوجارد يعجل بالعمل العسكرى، ففى خلال أسبوع من إغتيال مولونى مات الخليفة عبد الرحمن فى مدينة ورنو وكان إختفاء هذا الخليفة عن مسرح الأحداث حدث له أهميته السياسية وكان من الممكن أن يستغل لوجارد هذا لحدث ويعيد فتح باب المفاوضات مع الخليفة الجديد الذى كان يرغب فى الوصول إلى إتفاق مع البريطانيين وكان على لوجارد أن يبادر بالإتصال به ثم يخبر وزارة المستعمرات بهذا

التطور الجديد - إلا أن لوجارد لم يفعل شيئاً من هذا القبيل ونتيجة لهذا أضطر الخليفة الطاهر إلى إعلان المقاومة ضد البريطانيين كل هذا يحدث ووزارة المستعمرات تجهل هذه التغييرات وتجهل أن فرصة التسوية قد ضاعت.

وهكذا من المرجح أن لوجارد هو الذى هيا الجو للحرب ضد خليفة سوكوتو وأنه إختلق قصة هذا الخطاب ليبرر موقفه وليثبت للحكومة البريطانية أن الحرب قد فرضت عليه، وأنه بهذا يحمل الخليفة فى سوكوتو مسئولية الأحداث التى تلت ذلك والتى أدت فى النهاية إلى سقوط الدولة فى عام ١٩٠٣.

ويلاحظ على هذا الخطاب ما يلى:

أولاً: أن لوجارد كان قد عزم النية على غزو دولة سوكوتو والقضاء على الخلافة الإسلامية بها ولكن ما كان ينقصه هو وجود المبرر أمام حكومته للقيام بهذا العمل، ولم يجد وسيلة أفضل من إختلاق مثل هذا الخطاب.

ثانياً: إن هذا الخطاب يمثل الوسائل الدبلوماسية التى يبرر بها الإنجليز مواقفهم عند اتخاذ موقف من قبل الحكومات الإسلامية المسلمة فى غرب أفريقيا، كما أنه أن يمثل صورة من الأعياب الساسة البريطانيين أثناء تعاملهم مع الشعوب الأفريقية.

ثالثاً: إن هذا الخطاب يكشف بجلاء مدى الزيف التاريخى للحقائق خاصة وإن نصح الأصلى العربى مفقود وإن النص الإنجليزى فقط لا يشير إلى أية مراسلات سابقة أو إلى رد عن خطابات سبق إرسالها للخليفة وهو ما يوضح لنا أن صيغة الخطاب قد إختلقها لوجارد ليبرر موقفه من غزو الدولة الإسلامية فى سوكوتو.

Treaty of Friendship Between Italy and Abyssinia.

August 2, 1928

His Majesty Victor Emanuel III, King of Italy, and Her Majesty Zauditu, Empress of Ethiopia:

Desirous that the friendship between their two States should become more stable and durable, and that the economic relations between the two countries continue to develop... have agreed on the following:

Art. 1. There shall be durable peace and perpetual friendship between the Kingdom of Italy and the Ethiopian Empire.

Art. 2. The two Governments mutually pledge themselves not to take, under any pretext, any action which might be detrimental to the independence of the other, and to safeguard the interests of their respective countries.

Art. 3. The two Governments undertake to develop and promote the trade existing between the two countries.

Art. 4. The two Governments agree to submit to a procedure of conciliation or arbitration any questions which may arise between them, and which it has not been possible to settle by the usual diplomatic means, without having recourse to the force of arms.

Art. 5. The present treaty, which is to be registered with the League of Nations, shall be ratified and the exchange of ratifications shall take place at Addis-Aḡbaba as soon as possible.

Art. 6. The present Treaty shall remain in force for twenty years after the exchange of ratifications. On the expiration of this period, it shall be renewed from year to year.

Done in duplicate in the official Italian and Amharic Languages, both texts being identical, one copy shall remain in the hands of the Italian Government and one in hands of the Ethiopian Government.

Addis-Ababa, August 2, 1928. (Twenty - sixth day of the month of Hamle of the year of Grace 1901).

معاني بعض الكلمات الواردة في الوثيقة:

states	دول	procedure	اجراء
stable	ثابت - وطيء	conciliation	الوساطة
durable	دائم	arbitration	التحكيم
economic	اقتصادى	exchange	يتبادل
relations	علاقات	ratification	اعتمادات - تصديقات
develop	يتطور	expiration	إنتهاء
perpetual	مستمر	period	فترة
mutually	ودياً	renew	يجدد
pretext	حجة - ظرف	official	رسمى
safeguard	يضمن	ratify	رسمى
interests	مصالح	recourse	اللجوء إلى
undertake	يتعهد - يقوم بـ	force of arms	قوة السلاح
promote	يطور - يبنى		
diplomatic	دبلوماسي		

ترجمة الوثيقة:

معاهدة الصداقة بين إيطاليا والحبيشة

الموقعة في ٢ أغسطس ١٩٢٨

إن جلالة فيكتور عمانويل الثالث ملك إيطاليا وصاحبة الجلالة زوديتي إمبراطورة إثيوبيا يرغبان في أن تكون الصداقة بين دولتيهما أكثر إستقراراً ودواماً ورغبة في إستمرار تطوير العلاقات الإقتصادية بين الدولتين قد وافقا على مايلي:

المادة الأولى: سيكون هناك سلام مستمر وصداقة دائمة بين مملكة إيطاليا والمملكة الإثيوبية.

المادة الثانية: تتعهد حكومة الدولتين بعدم إتخاذ أى إجراء تحت أى ظرف من الظروف يكون من شأنه التأثير على إستقلال الطرف الآخر. وأن يحافظ كل من الطرفين على مصالح الطرف الآخر.

المادة الثالثة: تتعهد الدولتان بتطوير وتنمية التجارة القائمة بين الدولتين.

المادة الرابعة: توافق الدولتان على اللجوء الى إجراءات التحكيم أو الوساطة حول أى خلافات تنشأ بينهما وأن تسوى بالوسائل الدبلوماسية العادية ودون اللجوء الى إستخدام قوة السلاح.

المادة الخامسة: سوف يتم إعتقاد هذه الإتفاقية والتي تسجل في عصبة الأمم ويتم تبادلها بعد الاعتماد وسوف تصبح سارية المفعول وسيتم إعتقادها في أديس أبابا بأسرع ما يمكن.

المادة السادسة: ستظل هذه المعاهدة سارية المفعول لمدة عشرين عاماً بعد تبادل التصديقات وبعد إنتهاء مدة المعاهدة سوف تجدد عاماً بعد الآخر.

حررت من نسختين باللغتين الإيطالية والأمهرية وكل من النصين مطابق
للآخر وسوف تظل نسخة فى أيدى الحكومة الإيطالية بينما تظل الأخرى
فى أيدى الحكومة الإثيوبية.

وقعت فى أديس أبابا فى ٢ أغسطس ١٩٢٨

(٢٦ من شهر سنة ١٩٠١ - بالتوقيت الحبشى)

التعليق على الوثيقة:

بعد الهزيمة الكبرى لإيطاليا فى موقعة عدوة عام ١٨٩٦ إعترفت إيطاليا
فى معاهدة الصداقة التى وقعت فى ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦ باستقلال إثيوبيا
ورسمت الحدود بين الدولتين وخرجت إثيوبيا من عدوة ذات قوة وبأس
وانجحت إليها وفود فرنسا والجمهورية وروسيا وتركيا كل يعرض مشروعاته
العمرائية لتنمية مواردها وكان لهزيمة الإستعمار الأوروبى أثره فى اعطاء
إثيوبيا أربعين عاما أخرى من الإستقلال، وحاول منليك طوال هذه الفترة أن
يوسع مملكته^(١).

وجاء عام ١٨٩٧ ليشهد هذا التكالب الأوروبى على منطقة القرن
الأفريقى بعد هزيمة عدوة حيث تم تحديد المجال للنفوذ البريطانى فى
الصومال وعلاقته مع إثيوبيا كما ناقشت بعثة (لاجارد) مسائل الحدود مع
منليك وتنازلت فرنسا عن بعض الأجزاء لصالح إثيوبيا مقابل الحصول على
بعض الضمانات التجارية مثل الاتفاق على إنشاء خط حديدى بين جيبوتى
وداخل إثيوبيا لكى يصبح الصومال الفرنسى هو المنفذ الوحيد لتجارة إثيوبيا.

وشهدت الفترة من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٢٠ نضال الزعيم الصومالى
محمد بن عبد الله ضد بريطانيا وإثيوبيا ونتيجة لذلك سحب الإثيوبيون

(١) يرجع لمعاهدة ٢ مايو ١٨٨٩.

قواتهم من المناطق الصومالية فى عام ١٩٠٤ واضطرت كل من بريطانيا وإيطاليا الى الاعتراف بحقوق الشيخ محمد بن عبد الله واتباعه فى نوجال وهود. وفى عام ١٩٠٦ عقد الاتفاق، الثلاثى البريطانى الإيطالى الفرنسى بقصد المحافظة على الوضع الراهن فى إثيوبيا من الناحيتين السياسية والاقليمية كما حددته الاتفاقيات السابقة بين هذه الدول وتعهدت الدول ببذل ما فى وسعها للمحافظة على المصالح الاثيوبية بالإضافة الى مصالح كل من إنجلترا ومصر وفرنسا فى المناطق المحددة لكل منها، وكان الغرض من هذا الاتفاق هو تخشى التصادم بين هذه الدول فى حالة تدهور اثيوبيا بعد وفاة منليك.

وفى ١٦ مايو ١٩٠٨ وقعت اثيوبيا معاهدة مع إيطاليا نصت على ان 'خط الحدود يجب أن يمر الى الشمال الغربى حتى نهر شيبلى بحيث تقع كل أراضى القبائل الساحلية داخل إطار النفوذ الإيطالى بينما يقع اقليم أوجادين داخل دولة إثيوبيا، وفى عام ١٩١٠ تشكلت لجنة ايطالية اثيوبية لتحديد الخط ولكنها لم تنجح فى مهمتها لعدم إتفاق الطرفين على حدود القبائل، وبعد وفاة منليك عام ١٩١٣ خلفه (ليج ياسو) لكنه خلع عام ١٩١٦ نظراً لتحالفه مع ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى وتولت العرش ابنة منليك الإمبراطورة زوديتو وصار الرأس تافارى (فيما بعد هيلاسلاسى) وصياً على العرش، وعند وفاتها فى ٣ أبريل ١٩٣٠ تولى هيلاسلاسى الحكم، وفى عهد هذه الإمبراطورة وقعت إيطاليا معاهدة الصداقة فى ٢ أغسطس ١٩٢٨ بقصد زيادة نفوذها داخل إثيوبيا نفسها لكن الاثيوبيين وقفوا امام هذه المعاهدة الايطالية وبدأت للمشكلات بين الدولتين بوصول الفاشيين الى الحكم، وبالرغم من إنضمام إثيوبيا الى عصبة الأمم فإن إيطاليا قامت بغزوها فى عام ١٩٣٦ ودخلت القوات الايطالية أديس أبابا فى مايو ١٩٣٦ لمحو هزيمة عام ١٨٩٦ فى عدوة وهرب هيلاسلاسى الى بريطانيا التى قدمت العون والمساعدة حتى أعادته الى دولته عام ١٩٤١ - ١٩٤٢.

ويلاحظ على هذه المعاهدة ما يلي:

أولاً: تحمل هذه المعاهدة عنوان معاهد الصداقة بين إيطاليا وإثيوبيا وهو عنوان يحمل في طياته سعى إيطاليا إلى إقامة علاقات صداقة مع إثيوبيا التي كانت سبباً في هزيمتها هزيمة منكرة عام ١٨٩٦ والتي جعلت كل هدف الإيطاليين التركيز على محو هذه الهزيمة من دولة أفريقية وكما يقول موسوليني إن أرقام الخسائر في عدوة جعلته يفكر جدياً منذ عام ١٩٢٢ في محو عار هذه الهزيمة.

ثانياً: من يقارن نصوص هذه المعاهدة والمادة ١٧ من معاهدة أوتشبالى عام ١٨٨٩ يدرك إلى أى مدى وصلت إيطاليا من الذل والهوان، فبعد أن كانت تسعى إلى فرض حماية كاملة على أثيوبيا وتمنع إتصالها بالقوة الأوربية قبل الرجوع إليها حسب التفسير الإيطالى للمادة (١٧) فإن هذه المعاهدة تسعى إلى صداقة دائمة والإلتزام باستقلال كل من الطرفين.

ثالثاً: تعتبر هذه المعاهدة بمثابة عملية تمويه من جانب إيطاليا للاثيوبيين فى عهد الامبراطورة حيث كان هدف إيطاليا مبيتاً على الانتقام بأى وسيلة خاصة بعد وصول الفاشيين الى السلطة. ولذا فإن عقد هذه المعاهدة فى مثل هذه الظروف وبعد كل هذا الصراع لا نجد له تفسيراً سليماً. فهذه المعاهدة التى تحمل طابع الصداقة ولا تفكر فى أى نية عدوانية من جانب إيطاليا قبل مرور عشرين عاماً على الأقل حسب نصوص المعاهدة - تتلاشى وتصبح مجرد قصاصات أوراق حين تحين الفرصة وتأتى لحظة الإستعداد للإنتقام، فتنسى إيطاليا الصداقة وتنسى ماذكرته عن اللجوء الى التحكيم والوساطة وتتوغل قواتها داخل إثيوبيا ولم يهدأ بالها ولم يشف الغليل إلا بدخول العاصمة وطرد

هيا سلاسى من الحكم فأين الصداقة بين الدولتين؟ وأين السلام الدائم؟ وأين اللجوء الى التحكيم.؟

رابعاً: وتعتبر هذه المعاهدة نموذجاً لمعاهدات وقعتها القوى الأوروبية مع الزعماء الأفارقة من أجل المصالح الإقتصادية والسعى نحو تحقيق السلام والأمان وذلك ضمناً للسيطرة على موارد هذه الدول ولتتبع سيطرة قوى أخرى - لكن هذه القوى الأوروبية لا تلبث أن تتقضى ما وعدت به وتضرب عرض الحائط بهذه المعاهدات ولا تحترم حتى المواثيق الدولية طالما أن الفرصة صارت سانحة لتحقيق المزيد من الإمتيازات والسيطرة وبسط النفوذ دون أدنى اهتمام بمعاهدات وقعت ووثائق متبادلة، ولذا فإن هذه المعاهدات تمثل نموذجاً فريداً من الأعيب القوى الأوروبية تجاه الزعامات المحلية الأفريقية والتي لم يحسب لها أى حساب عندما تعارض هذه البنود مع المصالح القومية لهذه القوى الأوروبية.

وأخيراً فإن معاهدة الصداقة بين إيطاليا وإثيوبيا ليست سوى سلسلة من المناورات بين دولتين إحداهما أفريقية والأخرى أوروبية توسعية، كل منهما يسعى الى توسيع أملاكه على حساب القبائل المجاورة فكيف تتحقق صداقة بينهما رغم هذا التنافس ورغم هذا السعى للتوسع ورغم سعى إيطاليا الى الإنتقام من هزيمة عنيفة إصابتها على أيدي الإثيوبيين.

إن مفهوم الصداقة الذى افتتحت به هذه المعاهدة كانت المقدمة للهجوم والفاحة للتوسع الإيطالى والخاتمة لعهد الصداقة الزائفة أملاً فى محو عار الهزيمة.

Declaration of the Rights of man

The representatives of the French people, organized as a National Assembly, believing that the ignorance, neglect, or contempt of the right of man are the sole causes of public calamities and of the corruption of governments - have determined to set forth in a solemn declaration the natural, inalienable, and sacred of man, in order that this declaration, being constantly before all the members of the social body, shall remind continually of their rights and duties; in order that the acts of the legislative power, as well as those of the executive power, may be compared at any moment with the objects and purposes of all political institution and may thus be more respected; and lastly, in order that the grievances of the citizens, based hereafter upon simple and incontestable principles, shall tend to the maintenance of the constitution and redound to the happiness of all. Therefore the National Assembly recognizes and proclaims, in presence and under the auspices of the Supreme Being, the following rights of man and the citizen:

Art. 1. Men are born and remain free and equal in rights. Social distinctions may be founded only upon the general good.

(١) هذه هي الترجمة الإنجليزية الرسمية للإعلان.

Art. 2. The aim of all political association is the preservation of natural and imprescriptible rights of man. These rights are liberty, property, security and resistance to oppression.

Art. 3. The Principle of all sovereignty resides essentially in the nation. No body nor individual may exercise any authority which does not proceed directly from the nation.

Art. 4. Liberty consists in the freedom to do everything which injures no one else; hence the exercise of the natural rights of each man has no limits except those which assure to other members of the society the enjoyment of the same rights. These limits can be determined by law.

Art. 5. Law can only prohibit actions as are hurtful to society. Nothing may be prevented which is not forbidden by law and no one may be forced to do anything not provided for by law.

Art. 6. Law is the expression of the general will. Every citizen has right to participate personally, or through his representative in its formation. It must be the same for all, whether it protects or punishes. All citizens, being equal in the eyes of the law, are equally eligible to all dignities and all public positions and occupations, according to their abilities, and without distinction except that their virtues and talents.

Art. 7. No person shall be arrested, or imprisoned except in the cases and according to the forms prescribed by law. Any one soliciting, transmitting, executing, or causing

to be executed, any arbitrary order, shall be punished. But any citizen summoned or arrested in virtue of the law shall submit without delay as resistance constitutes an offence.

Art. 8. The law shall provide for such punishments only as are strictly and obviously necessary, and no one shall suffer punishment except it be legally inflicted in virtue of a law passed and promulgated before the commission of the offence.

Art. 9. As all persons are held innocent until they shall have been declared guilty. If arrest shall be deemed indispensable, all harshness not essential to the securing of the prisoner's person shall severely repressed by law.

Art. 10. No one shall be disquieted on account of his opinions, including his religious views, provided their by law.

Art. 11. The free communicatin of ideas and opinions is one of the most precious of the right of man. Every citizen may, accordingly, speak, write, and print with freedom, but shall be responsible for such abuses of this freedom as shall be defined by law.

Art. 12. The security of the rights of man of the citizen requires public military forces. These forces are therefore, established for the good of all and not for the personal advantage of those to whom they shall be entrusted.

Art. 13. A common contribution is essential for the maintenance of the public forces and for the cost of administratin. This should be equitably distributed among all the citizen in proportion to their means.

Art. 14. All the citizen have a right to decide. either personally or by their representatives, as to the necessity of the public contributions, to grant this freely, to know to what uses it is put, and to fix the proportion, the mode of assessment and of collection and the duration of the taxes..

Art. 15. Society has right to require of every public agent an account of his administration.

Art. 16. A society in which the observance of the law is not assured, nor the separation of powers defined, has no constitution at all.

Art. 17. Since property is an inviolable and sacred right, no one shall be deprived thereof except where public necessity, legally determined, shall clearly demand it, and then only on condition that the owner shall have been previously and equitably indemnified.

1st August - 1789

بعض الكلمات الواردة في الوثيقة:

representatives	ممثلون	National Assembly	الجمعية التأسيسية
Ignorance	تجاهل	Right	حقوق
determind	صمم	Corruption	اضطراب
remind	يذكر	calamities	نكبات
legislative power	سلطة تشريعية	solemn	مهييب - مقدس
institutions	مؤسسات	acts	يمثل
based	قائمة على	executive power	سلطة تنفيذية
maintenance	محافظة	grievances	شكاوى

redound	يعزز	incontestable	لا يقبل الجدل
supreme being	الكائن الأسمى - الله	constitution	دستور
association	اتحاد	auspices	رعاية
resistance	مقاومة	distinctions	تمييز
oppression	ظلم	imprescriptible	لا يجوز انتزاعه
reside	يكمن	sovereignty	بسيادة - سلطة
injure	يضر - يؤذى	proceed	يسمح من
determine	يحدد	limit	حد
elegible	مؤهل	hurtful	مؤذى
virtues	مزايا	dignities	كرامات
accused	متهم	talent	موهب
transmit	ينتقل	solicit	يلتمس
arbitrary	استبدادى	excute	ينفذ
offence	إساءة أو إهانة	Rights	حقوق
guilty	مذنب	innocent	يرى
deem	يعتبر	Ignorance	تجاهل
harshness	قسوة	indispensable	لا مفر منه
disquiet	يزعج - يقلق	repress	يقمع
abuse	إساءة استخدام	manifestation	إظهار - توضيح
public necessity	المنفعة العامة	assessment	تقييم
Contempt	عدم احترام	indemnify	يعرض
		Corruption	اضطراب

ترجمة الوثيقة:

إن ممثلى الشعب الفرنسى المجتمعين على شكل جمعية تأسيسية إيماناً منهم بأن تناسى أو الجهل بحقوق الإنسان كان السبب وراء كل النكبات والإضطرابات التى تعانى منها الحكومات.

قرروا أن يعلنوا حقوق الإنسان لكي يكون هذا الإعلان أمام أفراد المجتمع ليتذكروا دائماً حقوقهم وواجباتهم حتى تكون تصرفات السلطة التنفيذية، وكذا السلطة التشريعية موضع النظر والتقييم والإحترام في ضوء الدساتير. ولكي تبحث كل مشاكل المواطنين في ضوء مبادئ واضحة تهدف لتحقيق السعادة للجميع.

ولهذا فإن الجمعية التأسيسية تعلن أمام الله حقوق الإنسان فيما يلي:

مادة ١: يولد الناس أحراراً ومتساويين في الحقوق ولا تكون هناك فروق إجتماعية إلا إذا اقتضت مصلحة المجتمع ذلك.

مادة ٢: الفرض الأساسي من المجتمع هو صيانة الحقوق الطبيعية للإنسان. وهي حق الحرية، والملكية، ومقاومة الظلم، والطمأنينة الشخصية.

مادة ٣: الأمة مصدر السلطات ولا يباشر أحد حكماً ولا يكون له سلطان إلا بتفويض من الأمة.

مادة ٤: الحرية هي أن يعمل الإنسان ما يريد بشرط ألا يضر بالغير وبالمجتمع ومن ثم فإن ممارسة الإنسان لحقوقه الطبيعية لا يحدها إلا ما يكفل لأعضاء المجتمع الآخرين التمتع بنفس الحقوق والحدود التي يجب ألا يتعداها الإنسان ويحددها القانون.

مادة ٥: القوانين يجب ألا تمنع إلا ما يضر بالمجتمع وما لا تمنعه فهو مباح.

مادة ٦: القوانين مصدرها إرادة الأمة، فيجب أن يشترك ممثلوها في وضعها والجميع متساوون أمام القانون وبذا فإن جميع الوظائف والخدمات مفتوحة أمام الجميع بشرط الكفاءة.

مادة ٧: لا يجوز إتهام شخص أو حبسه إلا فيما ينص عليه القانون وكل من

يخرج عنه ذلك يعاقب ولكن متى كانت أوامر القبض قانونية
وجب على الإنسان عدم مقاومتها.

مادة ٨: يجب أن تكون العقوبة متناسبة مع الجرم فلا تطرف فيها ولا يعاقب
الإنسان إلا بموجب قانون صدر قبل الجريمة.

مادة ٩: d فرض في الإنسان البراءة التي أن تثبت الإدانة والقانون يمنع
استخدام البطش أو القوة لإجبار الشخص على الاعتراف.

مادة ١٠: للإنسان الحرية في أن يعبر عن آرائه ومعتقداته حتى الدينية بشرط
عدم المساس بالنظام العام والأمن والقانون هو الحكم في ذلك.

مادة ١١: حرية الخطابة والكتابة والنشر مباحة على أن يتحمل الشخص
مسئولية استعمال هذا الحق، ولتنع إساءة استعمال هذا الحق إما
بفرض رقابة مسبقة أو ينشر الشخص ما يشاء على أن يتحمل النتائج
التي تترتب على ذلك.

مادة ١٢: الشرطة لازمة لحفظ النظام وحماية القانون ولذا فهذه القوات
مهمتها الصالح العام وليس لخدمة شخص معين أو سلطة معينة.

مادة ١٣: الضرائب لازمة لسد نفقات القوة التي تحفظ الأمن - لكن يجب
أن يتحمل عبء الضرائب كل المواطنين حسب مقدرة كل
منهم.

مادة ١٤: يجب أن يتحقق المواطنون بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم أن هناك
ضرورة لفرض الضرائب وكذلك يتبعون وجوه صرفه ليتحققوا من
أنها أنفقت في وجهها الصحيح.

مادة ١٥: للمجتمع الحق في محاسبة أي موظف عمومي عن الإدارة
الموكولة له.

مادة ١٦: المجتمع الذي لا يسود فيه القانون والذي لا يتحقق فيه الفصل بين السلطات لا قوام له.

مادة ١٧: الملكية حق مقدس للشخص، فلا يجرد المالك من ملكيته إلا للمصلحة العامة وفي هذه الحالة يعرض تعويضاً مناسباً.

تعليق على الوثيقة:

لما قامت الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ - كانت أول خطوة خطاها ممثلو الطبقة العامة أنهم طالبوا أن ينضم اليهم ممثلو الاشراف وممثلو رجال الدين ونجحوا في ذلك وتحول مجلس الطبقات الى (جمعية وطنية تأسيسية) إعتبرت مهمتها وضع دستور لفرنسا يحدد إختصاصات كل سلطة من السلطات الثلاثة (التنفيذية والتشريعية، والقضائية).

وكان من أهم إنجازات الجمعية الوطنية التأسيسية - إعلان حقوق الإنسان - الذي أصبح اعلاناً عالمياً تسترشد بمبادئه كافة الدساتير وتسعى كل الشعوب لتحقيق ما جاء فيه من مبادئ وتحتفل به الشعوب الحرة كل عام.

وكان هذا الإعلان ضرورياً قبل أن تتم الجمعية مهمتها في وضع الدستور في ضوء هذا الإعلان وجاء هذا الإعلان في مقدمة ١٧ مادة. ويلاحظ على هذا الإعلان:

١ - أن كلمة إعلان قصدت بالذات لأن الجمعية إعتبرت أنه ليس من سلطتها أن تمنح أو تمنع لأنها أخذت بنظرية أن ما في هذا الإعلان لا يخرج عن الحقوق الطبيعية للإنسان بحكم إنسانيته، فالجمعية تعلن هذه الحقوق، وشرحت الجمعية في المقدمة قيمة هذا الإعلان فذكرت أن تناسي الناس لهذه الحقوق كما حدث في الماضي ترتبت عليه كل

المساوىء، فهذا الإعلان الهدف منه أن تكون هذه الحقوق الطبيعية أمام الناس فلا يهملونها ولايتهاونون فيها بل يتمسكون بها.

٢ - لم يتحدث هذا الإعلان عن حقوق الفرنسيين بل عن حقوق الإنسان كإنسان وفي أى مكان وأى بلد وهذا يوضح ما ساد العقول يومئذ من فكرة إنسانية سامية، فقد شعروا أن قضية الحرية هي قضية الإنسانية جميعها، وهذه ميزة ميزت الثورة الفرنسية عن غيرها من الثورات.

٣ - المواد السبعة عشر تشرح بجلاء ووضوح هذه المبادئ السامية التي أعلنتها الجمعية الوطنية التأسيسية.

ويجب أن نذكر أنه لا ينقص من قيمة هذا الإعلان أن الدستور الذى وضعته الجمعية مثلاً لم يأت محققاً لكل ما فى الإعلان، فالإعلان يمثل الهدف الذى يسعى إليه الجميع. وحتى إذا كانت فرنسا والأحداث التى حدثت بعد ذلك فيها جاء كثير منها مغايراً لمبادئ هذا الإعلان - فإن قيمة الإعلان لم تهتز قط وكانت له تأثيراته الضخمة فى المجتمعات الأخرى خارج فرنسا.

٤ - ومن تحليل مواد الإعلان يتضح لنا أنه لم يترك شيئاً يتعلق بحرية الإنسان الشخصية أو حقوقه فى الملكية أو حقوقه الدستورية أو القضائية أو ما يتعلق بحقوق أفراد الشعب فى إختيار الحكومة التى يريدونها وفى محاسبة الحكام عن طريق نواب الشعب - إلا وتعرض لها بالتفصيل.

وهذا يوضح أهمية وقيمة وسمو هذا الإعلان الذى كما قلنا تسعى كل المجتمعات لتحقيقه، وقيمة المجتمع وتقدمه تقاس بمدى نجاحه وتوفيقه فى صيانة هذه الحقوق التى نص عليها هذا الإعلان، وفى مدى تمتع أفراد المجتمع بهذه الحقوق دون أى مساس بها فى الحدود التى أوضحها الإعلان والقانون.

للمزيد من المعلومات يرجع إلى:

١ - جرانت، ج، تميرلى، هارولد: أوروبا فى القرنين التاشع عشر والعشرين (١٧٨١ - ١٩٥٠) ترجمة بهاء فهمى - مراجعة أحمد عزت عبد الكريم.

٢ - فشر، هربرت: تاريخ أوروبا - ترجمة أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع.

٣ - شوقى الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ أوروبا الحديث (١٩٩٨).

The Treaty of Tordesillas.

June 7, 1494

Whereas a certain controversy exists between the said lords, their constituents, as what lands, of all those discovered in the ocean sea up to the present day; the date of this treaty, pertain to each one of peace and concord, and for the preservation of the relationship and love of the said King of Portugal for the said King and Queen of Castile, Aragon, etc. it being the pleasure of their Highnesses, They... covenanted and agreed that a boundary, or stright line be determined and drawn north and south, from pole to pole, on the said ocean sea, from Tordesillas is a town N. central of Spain. Here in 1494 Spain and Portugal signed a treaty dividing non-christian world into two zones of influence. The treaty followed the papal bull of 1493 which had given the new world to Spain and Africa and India to Portugal but it shifted the line to the giving Portugal the claim to Brazil the Arctic to the Antarctic pole. This boundary or line shall drawn straight, as aforesaid. at a distant of three hundred and seventy leagues west of the Cape Verde Islands, being calculated by degrees.

And all lands, both Islands and mainlands, found and discovered already, or to be found and discovered hereafter, by the said King of Portugal and by his vessels on this side of the

east, in either north or south latitude, on the eastern side of the said bound, provided the said bound is not crossed, shall belong to and remain in the possession of, and pertain forever to, the said King of Portugal and his successors. And all other Lands, both islands and mainlands, found or to be found hereafter, ... by the said King and Queen of Castile, Aragon etc. and by their vessels, on the western side of the said bound, determined as above, after having passed the said bound toward the west, in either its north or south latitude, shall belong, to.. the said King and Queen of Castille, Leon. The said representatives promise and affirm..that from this date no ships shall be dispatched - namely as follows: the said King and Queen of Castile, leon, Argon ect. for this part of the bound.. which pertains to the said King of Portugal.. nor the said King of Portugal to the other side of the said bound which pertains to the said King and Queen of Castile, Aragon, etc - for the purpose of discovering and seeking any mainlands or islands, or for the purpose of trade,barter, or conquest of the said King and Queen of Castile..... on sailing thus on this side of the said bound, should discover any mainlands or islands in the region pertaining, as above - said, to the said King of Portugal, such mainlands or islands shall belong forever to the said King of Portugal and his heirs, and their Highnesses shall order them to be surrendered to him immediately. And if the said ships of the said King of Portugal discover any islands or mainlands in the regions of the said King and Queen of Castile... all such

lands shall belong to and remain forever in the possession of the said King and Queen of Castile... and their heirs, and the said King of Portugal shall cause such lands to be surrendered immediately..

And by this present agreement, they.. entreat our most Holy Father that his Holiness be pleased to confirm and approve this said agreement, according to what is set forth therein, and that he order his bulls in regard to it to be issued to the parties or to whichever of the parties may solicit them with the tenor of this agreement incorporated therein, and that he lay his censures upon those who shall violate or oppose it at any time, whatsoever.

Treaty of Peace between France and Tunis**12 May 1881**

"The government of the French Republic and that of His Highness The Bey of Tunis, wishing to prevent for ever the renewal of the disturbances which have recently occurred on the frontiers of the two States and on the Tunisian coast, and being desirous of drawing closer their ancient relations of friendship and good neighbourhood, have determined to conclude a Convention to this effect, in the interest of the two High Contracting Parties.

In consequence, the president of the French Republic has named as his Plenipotentiary M. le General Breard, who has agreed with His Highness the Bey upon the following stipulations:

Confirmation of existing Treaties between France and Tunis.

Art. I. The Treaties of Peace, Friendship, and Commerce, and all other Conventions actually existing between the French Republic and His Highness the Bey of Tunis, are expressly confirmed and renewed.

Temporary Occupation by French Troops of certain points in Tunis.

Art. II. With a view of facilitating the accomplishment by

the French Republic of the measures which it will have to take in order to attain the end proposed by the High Contracting Parties, His Highness the Bey of Tunis consents that the French military authorities should occupy the points which they may deem necessary to ensure the re-establishment of order and the security of the frontiers and of the coast.

French Occupation to cease on re-establishment of Order.

This occupation shall cease when the French and Tunisian military authorities shall have recognized by common consent that the Local Administration is capable of guaranteeing the maintenance of order.

French assistance to be afforded to the Bey

Art. III. The Government of the French Republic undertakes to give constant support to His Highness the Bey of Tunis against any danger which may menace the person or dynasty of His Highness, or which may compromise the tranquillity of his States.

Guarantee of existing Treaties between Tunis and Foreign Powers.

Art. IV. The Government of the French Republic guarantees the execution of the Treaties at present existing between the Government of the Regency and the different European powers.

Appointment of a French Minister-Resident in Tunis.

Art. V. The Government of the French Republic shall be

represented near His Highness the Bey of Tunis by a Minister-Resident who be the medium of communication between the French Government and the Tunisian authorities for all affairs common to the two countries.

French Diplomatic and Consular Agents to protect Tunisian Interests abroad.

Art. VI. The Diplomatic and Consular Agents of France in foreign countries will be charged with the protection of Tunisian interests and of the nationals of the Regency.

No International Act to be conducted by the Bey without French authority.

In return, His Highness the Bey undertakes to conclude no act having an international character without having communicated it to the Government of the French Republic, and without having previously come to an understanding with them.

Tunisian Finances and Creditors of Tunis.

Art. VII. The Government of the French Republic and the Government of His Highness the Bey of Tunis reserve to themselves the right to fix, by a common agreement, the bases of a financial organization of the Regency, which shall be of a nature to assure the service of the Public Debt, and to guarantee the rights of the creditors of Tunis.

War Contributions to be imposed on unsubdued Tribes

Art. VIII. A war contribution will be imposed on the unsubdued tribes on the frontier and on the coast. A further Convention will settle the amount of it and the method of collecting it, for which the Government of His Highness the Bey hold themselves responsible.

Prevention of introduction of Arms, & c, into Algeria through Tunisian Territory.

Art. IX. In order to protect the Algerian possession of the French Republic against the smuggling of arms and munitions of war the Government of His Highness the Bey of Tunis undertakes to prohibit any introduction of arms or of munitions of war by the Island of Djerba, the Port of Gabes, or the other ports of the south of Tunis.

Ratification

Art. X. The present Treaty will be submitted for the ratification of the Government of the French Republic, and the instrument of ratification will be returned to His Highness the Bey with as little delay as possible.

Treaty rights of Foreign powers to be maintained.

After the conclusion of this Treaty, an exchange of notes took place between the British and French Governments (16th and 20th May, 1881), by which it was agreed that the Conventions then existing between Tunis and Foreign Powers should be maintained and respected.

**Law sanctionaed by Imperial Iradé for the Prohibition of
the Traffic in Black Slaves. 16th December, 1889.**

1. The traffic in black slaves in Ottoman dominions, their import into any part of the Ottoman Empire or its dependencies, and their transit by sea or and through the Ottoman dominions and export to foreign countries is forbidden.
2. Black salves accompanying their masters or mistresses abroad as domestic servants, or found on board merchant-vessels as part of the crew, are exepted from this prohibition. But the owners of balck domestic servants must have in their possession a certificate showing in what capacity their servants accompany them, and giving their ages and descriptions, and the number and descriptions of black slaves serving on board ship as part of the crew, as well as the nature of their employment, must be entered on the ship's articles.
3. Black slaves whose owners have no such certificates, or who are not registered in the ship's articles, as required in Article 2, shall be considered free, and shall be furnished with certificates of manumission by the Court, or if, there is no Court, by the local authorities, and their owners looked upon as slave-dealers. But if these latter prove that they are not salve-dealers they shall be exempt from the penalty provided by law.

4. Passports shall be given to free blacks about to travel abroad from the Ottoman dominions showing that they are free men and at liberty to dispose of themselves without restriction or reserve. But in the official papers which, according to Article 2, are required for blacks accompanying their owners as domestic servants, their age, descriptions and the capacity in which they accompany their masters must be set forth.
5. Person proved to be directly or indirectly concerned in the black slave trade, contrary to the prohibition contained in Article 1, as well as their assistants and the captains of ships which carry slaves, shall, for the first offence, be condemned to one year's imprisonment, and in case of repeated convictions the sentence shall be increased each time by one year. And in any case the slaves found in their possession shall be seized without compensation, and furnished with certificates of manumission according to Article 3.
6. If among the slaves seized in virtue of the prohibition there are any infants or minors, the persons dealing in them, and if any mutilation or other operation forbidden by law be found to have taken place, the authors of such crime shall, in addition to the punishment provided in Article 5, be condemned to the penalties provided in the special Articles of the Penal Code.
7. On any crime, such as the mutilation mentioned in Article 6, or slave traffic in infants and minors, being reported or

witnessed in any part of the Ottoman Empire, the officers of the Civil Government shall, within the limits of their competence according to law, arrest and imprison the accused persons and hand them over to the competent Court, together with process-verbal embodying the preliminary investigations and any other documentary evidence which may lead to their conviction.

8. According to the Convention concluded between Turkey and England on the 11th Rebi-ul-Akhar, 1297, the ships of war of the two countries, upon falling in with any slavers, shall seize them, with all materials and property on board, whether they fly the Turkish or English flag. And of these vessels, those flying the English flag shall, when captured by Turkish ships, be handed over to the English Government in order that the provisions of the law may be applied to them, and the promised bounties obtained from them, and likewise ships engaged in the black slave trade flying the Turkish colours, which shall be captured by the cruisers of the two countries, shall be handed over to the Ottoman Government and the formalities connected with the bounties shall be fulfilled.
9. On a vessel in which negro slaves are found being captured and handed over to the Turkish authorities, a fine of 5 Turkish liras for each slave shall be inflicted by the Court on the owner, or if he be elsewhere, on the captain of ship, and given as bounty to the officers and crew of the

capturing cruiser, and the costs of the trial shall be separately levied on behalf of the Court. If the owner or the captain of the captured vessel refuse to pay the said fine and the expenses of the Court, a portion of the property belonging to the vessel, not being the cargo, sufficient to cover the above-mentioned fine and expenses and if a portion does not suffice, the whole of it shall be sold by auction by the Court; and if this does not meet the case, the vessel shall be sold by the Court; and in this case, after subtracting from the price of the vessel the expenses of the trial and the bounty money, the surplus, if there be any, shall be handed over to the owner or the vessel. The judgments issued by the competent Courts for the sale of the vessel, materials, and property shall be absolute.

10. In the trials which take place in connection with the black slave traffic the Public Prosecutors shall carry out the duties which belong to them by law, and the commander of the war vessel which captured the slave may also be present at such trials as private prosecutor.

22 Rebiul Akhar 1307

(December 4, 1889)

**Agreement of Peace and Protection between the Italian
Government and Shekh Mohammed-ben-Abdullah
(Mullah). Signed at Illig, 5th March 1905**

Praise to the Merciful God!

In accordance with the common desire of the Contracting Parties to afford peace and tranquility to all Somalis, Cavaliere Pestalozza, the special Envoy acting under the authority of the Italian Government, and Said Mohammed-ben-Abdullah, acting for himself and for the Chiefs and Notables of the tribes following him, have agreed on the complete acceptance of the following clauses and conditions:

1. There shall be peace and lasting accord between the above-mentioned Said Mohammed, with all the Dervishes dependent on him, and the Government of Italy and all its dependents among the Somali Mijerteins and others.

In view of this and in relation thereto there shall also be peace and accord between Said Mohammed, with his above-mentioned Dervishes, and the British Government, with all its dependents among the Somalis and others. So, likewise, shall there be peace between the Said, with his above-mentioned Dervishes, and the Government of Abyssinia, with all its dependents. The Italian Government guarantee and pledge themselves on behalf of their dependents, as also on behalf of the British Government.

Every disagreement or difference between the Said and his people and the dependents of the Italian Government, or those for whom the Government have pledged themselves-as, for example, the English and their dependents-shall be settled in a peaceful and friendly manner by means of "erko" or of Envoys from the two parties under the presidency of an Italian Delegate, and also in the presence of an English Envoy whenever British interests are concerned.

2. Said Mohammed-ben-Abdullah is authorized by the Italian Government to establish for himself and his people a fixed residence at the point most convenient for communication with the sea, between Ras Garad and Ras Gabbe.

This also with the approval of Yusuf Ali and of Sultan Osman Mahmud.

That residence and all its inhabitants shall be under the protection of the Italian Government and under their flag.

If and when the Italian Government so desire, they shall be at liberty to instal in that residence a Representative of Italian nationality, or other person, as Governor, with soldiers and customhouse (or tithes).

Said Mohammed shall in every way afford help and support to the Government in all matters, and until the Government appoint a special Representative of their own the said Said Mohammed shall be their Procurator.

The government of the tribes subject to him in the interior

shall remain in the hands of Said Mohammed, and shall be exercised with justice and equity.

Moreover, he shall provide for the security of the roads and the safety of the caravans.

3. In the above-mentioned residence, commerce shall be free for all, subject to the Regulations and Ordinances of the Government. However, from henceforth the importation and disembarkation of fire-arms, cartridges, lead and powder necessary for the same, is prohibited. Said Mohammed hislef and his people pledge themselves by a formal and complete pledge, as also by oath before God, to prevent the traffic, importation, and disembarkation of salves and fire-arms whencesover they may come, whether by sea or land.

Whoever shall infringe this Ordinance shall be liable to such punishment as shall be considered fitting by the Government.

4. The territory assigned to Said Mohammed and his followers is that of the Nogal and the Hod comprised within the limits of the Italian sphere of interest. But in view of the special Agreement between the Governments of Itlay and England, after the despatch and return of the "erko" (Sómali delegation) sent to establish peace with the English according to Somali customs, and to settle certain formalities necessary for the general tranquillity, the English shall au-

thorize Said Mohammed and his followers to enter their territories (those of the English) in the country of the Nogal, to feed their cattle there according to their former custom.

But the said cattle shall not be permitted to pass beyond the pasturages of the wells enumerated hereafter; they are the wells of Halin and from these to those of Hodin, and from Hodin to Tifafle, and from Tifafle to Damot.

In the same manner, also, in the case of the Mijjerteins, there shall be accord and peace between them all and Said Mohammed and all his Dervishes.

The question of the pasturages which is at issue between these latter and the Issa Mahmud, as also between them and the Omar Mahmud, shall be former settled with the approval and consent of the parties according to former custom.

The lands of Mudug and Calcaio shall continue to belong to Yusuf Ali and his sons.

All questions between the Dervishes and their neighbours shall be referred to the examination and the decision of the Italian Government.

In confirmation of all that is above stated, and as a pledge of the Contracting Parties, this document has been signed in duplicate by Said Mohammed-ben-Abdullah for himself and the Servishes his followers, and by Cavaliere Pestalozza, the authorized Delegate of the Italian Government, at Illig, Sun-

day, the 28th of the month of Zelheggia, in the year 1322 of the Hegira, corresponding to the 5th March in the year 1905.

I have read the above document, have understood its entire contents, have accepted it all in perfect sincerity, and have signed it in short, Cavaliere Pestalozza, Representative, knows my state- in good faith.

Sayed Mohammed-Ben-Abdullah.

G. Pestalozza

Illig, 5th March, 1905

**The British Ambassador at Constantinople to the Ottoman
Minister for Foreign Affairs.**

Constantinople, 15th May, 1906

M. le Ministre,

I lost no time in referring to my Government the note which your Excellency was so good as to address to me on the 14th instant in reply to my note of the 12th on the subject of the occupation of Taba and delimitation of the Peninsula of Sinai.

His Majesty's Government have received with pleasure your Excellency's declaration that the Sublime Porte does not question that contents of the telegram addressed by the deceased Grand Vizier, Djevad Pasha, to His Highness the Khedive on the 8th April 1892; that the withdrawal of the Imperial troops from Taba has been decided upon; and that instructions have been sent to the Ottoman Staff Officers now at Akaba to delimit and record on a map, jointly with the officials to be appointed by His Highness the Khedive, the line of demarcation running approximately straight from Rafeh in a southeasterly direction to a point on the Gulf! Akaba not less than 3 miles from Akaba so as to insure the maintenance of the status quo in the Sinai Peninsula on the bases of the telegram above-mentioned of the 8th April, 1892.

On behalf of His Majesty's Government I have the honour to take act of the foregoing declarations, also of the declarations

of his Highness the Grand Vizer that orders have been sent for the withdrawal of the Ottoman troops into Turkish territory to the east of Rafeh should any have crossed to the Egyptian side and the restoration of the pillars said to have been lately destroyed there, and to express their satisfaction at the settlement of this question, which cannot fail to contribute to the maintenance and consolidation of those friendly relations which are so desirable in the interests of both countries, and which are no less appreciated by the Government of my august Sovereign than by that of His Imperial Majesty the Sultan.

I avail, & c.,

N. R. Ocnor

Agreement signed and exchanged at Rafah on (13 Shaban, 1324, 18 Ailul, 1322) October 1st, 1906, between the Commissioners of the Turkish Sultanate and the Commissioners of the Egyptian Khedivate, concerning the fixing of a Separating Administrative Line between the Vilayet of Hejza and Governorate of Jerusalem and the Sinai peninsula.

El Miralai Staff Officer Ahmed Muazffer Bey and El Bimbashi Staff Officer Mohamed Fahmi Bey, as Commissioners of the Turkish Sultanate, and Emire-el-Lewa Ibrahim Fathi Pasha and El Miralai R.C.R. Owen Bey, as Commissioners of the Egyptian Khedivate, having been intrusted with the delimitation of the Administrative Separating Line between the Vilayet of Hejaz, and Government of Jerusalem, and the Sinai Peninsula, have, in the name of the Turkish Sultanate and the Egyptian Khedivate, agreed as follows:

Art. I. The Administrative Separating Line, as shown on map attached to this Agreement, beings at the point of Ras Taba, on the western shore of the Gulf of Akaba, and follows along the eastern ridge overlooking Wadi Taba to the top of Jebel Fort; from thence the Separating Line extends by straight lines as follows:

From Jebel Fort to a point not exceeding 200 metres to the east of the top of Jebel Fathi Pasha, thence to that point which is formed by the intersection of a prolongation of this line

with a perpendicular line drawn from a point 200 metres measured from the top of Jebel Fathi Pasha along the line drawn from the centre of the top of that hill to Morrak Point (the Morrak is the junction of the Gaza-Akaba and Nekhl-Akaba roads). From this point of intersection to the hill east of and overlooking Thamiler-el-Radadi (place where there is water) so that the Thamils (or water) remains west of the line; thence to top of Ras Radadi, marked on the above-mentioned map as A 3; thence to top of Jebel Safra, marked as A 4; thence to top of eastern peak of Um Guf, marked as A 5; thence to that point marked as A 7; north of Thamilet Sueilma: thence to that point marked as A 8, on the west north-west of Jebel Semai; thence to top of hill westnorth-west of Bir Maghara (which is the well in the northern branch of the Wadi Ma Yein, leaving that well east of the Separating Line); from thence to A 9; from thence to A 9 bis west of Jebel Megrah; from thence to Ras-el-Ain, marked as A 10 bis; from thence to a point on Jebel-um Hawawit, marked as A 11; from thence to half distance between two pillars (which pillars are marked at A 13) under a tree 390 metres south west of Bir Rafah, it then runs in a straight line at a bearing of 280° of the magnetic north (viz., 80° to the west) to a point on a sand-hill measured 420 metres in a straight line from the above-mentioned pillars thence in a straight line at a bearing of 334° of the magnetic north (viz., 26° to west) to the Mediterranean Sea, passing over hill of ruins on the sea-shore.

Art. II. The Separating line mentioned in Art I has been indicated by a black broken line on duplicate maps (annexed to this Agreement), which shall be signed and exchanged simultaneously with the Agreement.

Art. III. Boundary pillars will be erected, in the presence of the Joint Commission, at intervisible points along the Separating Line from the point on the Mediterranean shore to the point on the shore of the Gulf of Akaba.

Art. IV. These boundary pillars will be under the protection of the Turkish Sultanate and Egyptian Khedivate.

Art. V. Should it be necessary in future to renew these pillars, or to increase them, each party shall send a Representative for this purpose. The positions of these new pillars shall be determined by the course of the Separating Line as laid down in the map.

Art. VI. All tribes living on both sides shall have the right of benefiting by the waters heretofore, viz., they shall retain their ancient and former rights in this respect.

Necessary guarantees will be given to Arab tribes respecting above.

Also Turkish soldiers, native individuals, and gendarmes shall benefit by the water which remained west of the Separating Line.

Art. VII. Armed Turkish soldiers and armed gendarmes will not be permitted to cross to the west of the Separating Line.

Art. VIII. Natives and Arabs of both sides shall continue to retain the same establishment and ancient rights of ownership of waters, fields, and lands on both sides as formerly.

Commissioners of the Turkish Sultanate:

Miralai Staff Officer Muzafeer

Bimbashi Staff Officer Fahmi.

Commissioners of the Egyptian Khedivate:

Emir Lewa Ibrahim Fathi

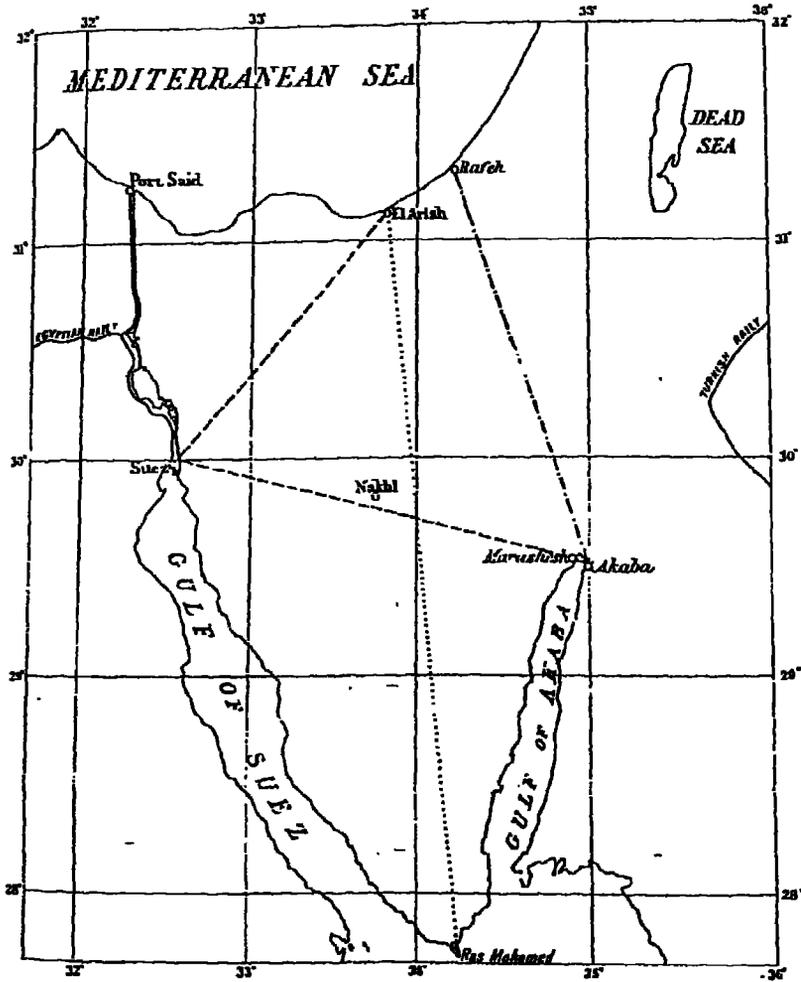
Miralai R. C.R. Owen

Inclosure 2 in No. 1.

Map showing the Demarcation of the Sinai Boundary.

MAP OF THE SINAI PENINSULA

TO ILLUSTRATE THE TURCO-EGYPTIAN FRONTIER DISPUTE.



Line claimed by Ottoman Government

Proposed compromise

General Line settled by Agreement of October 1, 1906

**The Treaty of Versailles between the principal allied and
Associated powers and Germany, June 28, 1919⁽¹⁾**

Part 1

The Covenant of the League of Nations

The High Contraction parties,

In order to promote international co-operation and to achieve international peace and security.

By the acceptance of obligations not to resort to war.

By the prescription of open just and honourable relations between nations.

By the firm establishment of the understandings of international law as the actual rule of Conduct among Governments..

Agree to this Covenant of the league of Nations..

Art. 2. The action of the league under this Covenant shall be effected through the instrumentality of an assembly and of a Council, with a permanent Secretariat.

Art. 8. The Members of the league recognize that the maintenance of peace requires the reduction of national armaments to the lowest point consistent with national safety and the enforcement by common action of international obligations.

Keith. A.B.: Speeches and Documents on International Affairs, 1918-1937, vol 1, pp 922.

The Council, taking account of the geographical situation and circumstances of each State, shall formulate plans for such reduction for the consideration and action of several Governments.

Such plans shall be subject to reconsideration and revision at least every ten years.

After plans shall have been adopted by the several Governments, the limits of armaments therein fixed shall not be exceeded Without the concurrence of the Council.

The Members of the league agree that the manufacture by private enterprise of munitions and implements of war is open to grave objections. The Council shall advise how the evil effects attendant upon such manufacture can be prevented, due regard being had to the necessities of those Members of the league which are not able to manufacture the munitions and implements of war necessary for their safety.

The Members of the League undertake to interchange full and frank information as to the scale of their armaments, their military naval and air programmes and the condition of such of their industries as are adaptable to warlike purpose.

Art. 11. Any war or threat of war, whether immediately affecting any of the Members of the league or not, is hereby declared a matter of concern to the whole League, and the League shall take any action that may be deemed wise and effectual to safeguard the peace of nations.

In case any such emergency should arise the Secretary-General shall on the request of any Member of the League forthwith summon a meeting of the Council.

It is also declared to be the friendly right of each Member of the League to bring to the attention of the Assembly or of the Council any circumstance whatever affecting international relations which threatens to disturb international peace or the good understanding between nations upon which peace depends.

Art. 12. The Members of the League agree that if there should arise between them any dispute likely to lead to a rupture, they will submit the matter either to arbitration or to inquiry by the Council, and they agree in no case to resort to war until three months after the award by the arbitrators or the report by the Council.

Art. 14. The Council shall formulate and submit to Members of the League for adoption plans for the establishment of a permanent court of international Justice. The court shall be competent to hear and determine any dispute of an international character which the parties thereto, submit to it. The Court may also give an advisory opinion upon any dispute or question referred to it by the Council or by the Assembly.

Art. 16. Should any Members of the League resort to war in disregard of its covenants under Articles 12, 13, or 15, it shall ipso facto be deemed to have committed an act of war

against all other Members of the League, which hereby undertake immediately to subject it to the severance of all trade or financial relations, the prohibition of all intercourse between their nationals and the nationals of the covenant-breaking State, and the prevention of all financial, commercial or personal intercourse between the nationals of the covenant-breaking State and the nationals of any other State, whether a Member of the League or not.

It shall be the duty of the Council in such case to recommend to the several Governments concerned what effective military, naval or air force, the Members of the League shall severally contribute to the armed forces to be used to protect the covenants of the League.

The Members of the League, agree, further, that they will mutually support one another in the financial and economic measures which are taken under this Article in order to minimize the loss and inconvenience resulting from the above measures, and that they will mutually support one another in resisting any special measures aimed at one of their number by covenant-breaking State and that they will take necessary steps to afford passage through their territory to the forces of any of the Members of the League which are co-operating to protect the covenants of the League.

Herr Hitler's Proclamation to the German Nation.**October 14, 1933**

Filled with the sincere desire to accomplish the work of the peaceful internal reconstruction of our nation and of its political and economic life, former German Governments, trusting in the grant of a dignified equality of rights, declared their willingness to enter the League of Nations and to take part in the Disarmament Conference.

As the German Government regards this action as an unjust and humiliating against the German nation, it is not in a position to continue, as an outlawed and second-class nation, to take part in negotiations which could only lead to further arbitrary results.

While the German Government again proclaims its unshak- en desire for peace, it declares to its great regret that, in view of these imputations, it must leave the Disarmament Confer- ence. It will also announce its departure from the League of Nations.

It submits this decision, together with a fresh statment of its adherence to a policy of sincere love of peace and rediness to come to an understanding, to the judgement of the German na- tion, and awaits from it a declaration of the love of peace and readiness for peaceful relations, but also of the same concep- tion of honour and the same determination.

As Chancellor of the German Reich, I have therefore proposed to the President of the Reich, as a visible expression of the united will of Government and people, to submit this policy of the Government to the nation in a referendum, and to dissolve the German Reichstag in order to give the German people an opportunity of electing those deputies who, as sworn representatives of this policy and of peace and honour, can give the nation the guarantee of an unswerving representation of its interests in this respect..

As Chancellor of the German nation and leader of the National - Socialist movement, I am convinced that the entire nation stands united to a man behind a declaration and a decision which arise as much from love of our people and regard for its honour, as from the conviction that the ultimate world reconciliation, which is so necessary for all, can only be attained when the conceptions of victor and vanquished give way to the noble view of equal rights of existence.

Adolf Hitler

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣١ - ٣	تمهيد: الوثائق التاريخية - أهميتها للمؤرخ وكيفية الاستفادة منها - ألفاظ وتعبيرات يكثر ورودها في الوثائق. وثائق مشروحة ومعلق عليها
	أولاً: وثائق من التاريخ المصرى:
٣٣	١ - تقرير مستر كيف عن وضع مصر المالى والإقتصادى (١٨٧٧).
٤٣	٢ - الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية بخصوص السيادة المصرية على ساحل الصومال (١٨٧٧).
٥٣	٣ - معاهدة عدوة بين بريطانيا العظمى، وإثيوبيا، ومصر (٣ يونيو ١٨٨٤).
٦٣	٤ - مهمة غوردون فى الخرطوم (أوضاع السودان) ١٨٨٥.
٧٣	٥ - إتفاقية الحكم الثنائى للسودان بين الحكومتين البريطانية والمصرية. (١٩ يناير ١٨٩٩ - ١٠ يوليو ١٨٩٩) (السودان).
٩٣	٦ - الاتفاق البريطانى - الفرنسى - بخصوص مصر ومراكش (المغرب الأقصى) - الإتفاق الودى.
١١١	٧ - رسالة المندوب السامى البريطانى لسلطان مصر الملحقه بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والتصريح نفسه باللغتين الإنجليزية والفرنسية.
١٢٩	٨ - الإتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بشأن الحكم الذاتى، وتقرير المصير للسودانيين عام ١٩٥٣ (السودان). ثانياً: وثائق تتعلق بتاريخ العالم العربى:
١٤٥	٩ - خطاب الجنرال يونابرت الى شريف مكة غالب بن مسند (٢٥ أغسطس ١٧٩٨) باللغة الفرنسية.
١٤٦	١٠ - خطاب الجنرال يونابرت إلى إمام مسقط (٢٥ يناير ١٧٩٩) باللغة الفرنسية.

الموضوع	الصفحة
١١ - خطاب الجنرال بونايرت إلى شريف مكة (٣٠ يونيه ١٧٩٩).	١٤٩
١٢ - خطاب الشريف حسين إلى هنرى مكماهون (١٤ يوليو ١٩١٤).	١٥٣
١٣ - خطاب السير هنرى ماكماهون إلى الشريف حسين (٢٥ أكتوبر ١٩١٥).	١٥٩
١٤ - خطاب من الشريف حسين إلى السير هنرى ماكماهون (أول يناير ١٩١٦).	١٦٥
١٥ - خطاب السير هنرى ماكماهون إلى الشريف حسين (٢٥ يناير ١٩١٦).	١٧١
ثالثاً: وثائق تتعلق بالتاريخ الأفريقى:	
١٦ - وثيقة أهل السودان للشيخ عثمان بن فودى.	١٨١
١٧ - معاهدة بين الشيخ عمر بن محمد الأمين الكانمى والحكومة البريطانية (٥ أغسطس ١٨٥١).	١٩١
١٨ - مقتطفات من مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥.	٢٠٥
١٩ - معاهدة بين الشركة الوطنية الأفريقية وسوكوتو (١٨٨٥).	٢١٩
٢٠ - معاهدة بين إيطاليا - وإثيوبيا - معاهدة أوتشيمالى (٢ مايو ١٨٨٩).	٢٢٧
٢١ - مقتطفات من قرارات مؤتمر بروكسل الخاص بوضع حد لتجارة الرقيق (١٨٩٠).	٢٤٣
٢٢ - معاهدة بين شركة النيجر الملكية وسوكوتو (١٠ أبريل ١٨٩٠).	٢٥٩
٢٣ - معاهدة بين إيطاليا العظمى وإثيوبيا بخصوص حدود كل من الدولتين على ساحل الصومال (١٤ مايو ١٨٩٧).	٢٦٥
٢٤ - خطاب أمير المؤمنين عبد الرحمن لشركة النيجر الملكة المتحدة (١٨٩٩ - ١٩٠٠).	٢٧٧

الصفحة	الموضوع
٢٨٣	٢٥ - خطاب من الخليفة عبد الرحمن إلى لوجارد (١٩٠٢).
٢٩١	٢٦ - معاهدة الصداقة الإيطالية الحبشية (٢ أغسطس ١٩٢٨).
	رابعاً: وثائق تتعلق بالتاريخ الأوربي:
٢٩٩	٢٧ - اعلان حقوق الانسان
	وثائق للتدريب على ترجمتها والتعليق عليها
٣٠٩	٢٨ - معاهدة توردي سيلاس بين أسبانيا والبرتغال (١٤٩٤) بشأن تحديد مناطق النشاط الإستعماري لكل من الدولتين.
٣١٣	٢٩ - معاهدة ١٢ مايو ١٨٨١ بين فرنسا وتونس (فرض الحماية على تونس).
٣١٩	٣٠ - إرادة سلطانية عثمانية تختص بمنع الرقيق الأسود (١٦ ديسمبر ١٨٨٩).
٣٢٣	٣١ - إتفاق سلام وحماية بين الحكومة الإيطالية والسير محمد بن عبد الله (المللة) موقعة في إبيج (٥ مارس ١٩٠٥).
٣٢٧	٣٢ - حدود مصر في سيناء (طابا) من وزير الخارجية العثمانية للحكومة البريطانية (١٤ مايو ١٩٠٦).
٣٢٩	٣٣ - من سفير بريطانيا في القسطنطينية الى وزير خارجية الدولة العثمانية (١٥ مايو ١٩٠٦).
٣٣٥	٣٤ - معاهدة فرساي (٢٨ يونيو ١٩١٦) الجزء الخاص بإنشاء عصبة الأمم.
٣٣٩	٣٥ - خطاب هتلر للشعب الألماني (١٤ أكتوبر ١٩٣٣).
٣٤١	- الفهرس

صدر من هذه السلسلة

- ١ - تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر (طبعة جديدة).
- ٢ - تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر.
- ٣ - المغرب العربي الكبير.
- ٤ - الصوفية والمجتمع في غرب أفريقيا.
- ٥ - وثائق تاريخية (طبعة جديدة).
- ٦ - دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث.
- ٧ - دراسات في تاريخ شرق أفريقيا.
- ٨ - علم التاريخ ومناهج البحث فيه.
- ٩ - الفريد في قواعد اللغة الإنجليزية.

هذا الكتاب

* الوثيقة من أهم الوسائل لكتابة المادة التاريخية، ولكن ماهى الوثيقة، وما هى أهميتها للمؤرخ، وكيف نحلل الوثيقة؟ وكيف تتعامل معا عند إعداد البحث التاريخي؟

* تتطلب هذه الأسئلة إعداد دراسة وافية عن الوثائق التاريخية باللغات الأجنبية تتضمن نفس الوثيقة وأهم الكلمات التى وردت بها ، وترجمة الوثيقة وأخيراً الخلفية التاريخية للوثيقة ونقد لها.

* روعى فى إختيار الوثائق الواردة فى هذا الكتاب أن تكون متنوعة ما بين وثائق التاريخ المصرى، وتاريخ العالم العربى والتاريخ الأفريقى والأوروبى وأيضاً وثائق عامة يتدرب الطالب عليها.

إنه مرجع أساسى هذا ما يحتويه هذا الكتاب فهو يضىء الطريق أمام كل باحث فى مجال التاريخ.